



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

دَائِعَةُ السُّعْيَانِ

فِي تَحْقِيقِ مَسْأَلَةِ الْغِنَاءِ

تأليفه

آية الله العظمى العلامة الأحمدييَّة الشريفة الكاشاني

١٢٤٢ هـ - ١٢٤٤ هـ

مكتبة دار الفکر اسلامبول

تم التوثيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذريعة الاستغناء فى تحقيق الغناء

كاتب:

ملا حبيب الله شريف كاشانى

نشرت فى الطباعة:

مركز احياء آثار الملا حبيب الله الشريف الكاشانى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	ذريعه الاستغناء في تحقيق الغناء
٨	اشاره
٨	اشاره
١٤	مقدمه التحقيق
١٤	تقديم
١٦	ترجمه المؤلف بقلمه الشريف
١٦	اشاره
١٦	أما هذا الكتاب
٢٢	«فلنرجع الى ذكر مؤلفاتي و مصتفاتي
٢٢	اشاره
٢٣	أولاً: علوم العربيته
٢٦	ثانياً: علوم القرآن
٢٧	ثالثاً: علوم الحديث
٢٩	رابعاً علم الكلام
٣٠	خامساً: علم أصول الفقه
٣١	سادساً: علم الفقه
٣٥	سابعاً: علم التاريخ
٣٦	ثامناً: الأخلاق و العرفان
٣٨	تاسعاً: العلوم العقليه
٣٩	عاشراً: علوم غريبه
٣٩	حادى عشر: المتفوقات
٤٠	وفاه المؤلف:
٤١	[مقدمه المؤلف]

٤٢	أما المقدمات فعشر
٤٢	الأولى:
٤٥	المقدمه الثانيه:
٤٩	المقدمه الثالثه:
٤٩	اشاره
٥٤	تذنيبات
٥٤	الأول:
٥٥	الثاني:
٥٦	الثالث:
٥٦	الرابع:
٥٦	الخامس:
٥٧	السادس:
٥٨	المقدمه الرابعه:
٥٩	المقدمه الخامسه:
٦٠	المقدمه السادسه:
٦١	المقدمه السابعه:
٦٢	المقدمه الثامنه:
٦٤	المقدمه التاسعه:
٦٩	المقدمه العاشره:
٧٣	و أما المقاصد: فثلاثه
٧٣	المقصد الأول في بيان ماهيته الغناء لغه و عرفا:
٨٥	المقصد الثاني في حكم الغناء شرعا
٨٥	اشاره
١٣٧	تذنيبات
١٣٧	الأول:
١٣٧	الثاني:

الثالث:	١٣٧
الرابع:	١٣٧
المقصد الثالث: في ما يستثنى من حكم الغناء على القول بالحرمة	١٣٩
اشاره	١٣٩
منها قراءه القرآن:	١٣٩
و منها الحداء بضمّ الحاء المهمله و هو: سوق الإبل بالغناء لها:	١٤٠
و منها: غناء المرأة في زفّ العرائس:	١٤١
و منها غناء الحجيج:	١٤٢
و منها غناء الغزاه لتحريض الناس على الغزو:	١٤٢
و منها التعتى في أيام العيد و إبان الفرح من قدوم الغائب و ولاده الولد:	١٤٣
و منها الغناء في الخطب و المناجاه و الدعاء و غيرها مما يقصد به الترغيب إلى الله و الشوق إلى الجنة:	١٤٤
و منها الغناء في المراتى:	١٤٤
و أمّا الخاتمه ففي بيان حكم النياحه	١٥٧
اشاره	١٥٧
تذنيبات:	١٦٢
الأول:	١٦٢
الثاني:	١٦٢
الثالث:	١٦٢
فهرس مصادر التحقيق	١٧٨
تعريف مركز	١٨٦

اشارہ

نام کتاب: ذریعہ الاستغناء فی تحقیق الغناء موضوع: فقہ استدلالی نویسنده: کاشانی، ملا حبیب اللہ شریف تاریخ وفات مؤلف: ۱۳۴۰ هـ ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ ناشر: مرکز احیاء آثار الملا حبیب اللہ الشریف الکاشانی تاریخ نشر: ۱۴۱۷ هـ ق نوبت چاپ: اول مکان چاپ: قم - ایران محقق / مصحح: دانشگاه کاشان ملاحظات: در مقدمه کتاب شرح حال مؤلف به قلم شریفش چاپ شده است

ص: ۱

اشارہ

مقدمه التحقيق

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ التراث العلمى الذى خلفه علماءنا الأبرار هو من الكنوز الثمينه التى تتمثل بها ثقافه الأمم، و تتكوّن منها حضارتها المتواصله الحلقات، و المتتابعه العقود طوال السنوات، على مدى القرون فى التاريخ المجيد، و هى مفخره للأجيال المتعاقبه، حيث تعترّ بعظماؤها، و تستفيد من جهودهم المعطاءه.

و من أولئك العلماء العظماء الذين خلّدوا تراثا علميا باهرا بالجمع و الشرح و البلوره و النظم هو آيه الله العظمى الفقيه الشيخ المولى حبيب الله بن على مدد الشريف الكاشانى.

فقد خلف ما يناهز (٢٠٠) مجلدا من المؤلفات فى مختلف الفنون و العلوم الإسلاميه، باللغتين العربيه و الفارسيه، طبع القليل منها فى حياته و بعد وفاته، و بقى الأكثر مخطوطا، و فيها موسوعته الفقيهيه الكبرى المسماة «منتقد المنافع فى شرح المختصر النافع» التى تقع فى (١٤) مجلدا ضخما.

و قد سهّل الله، بحسن توفيقه، و عونته تعالى، و ببركه إمام العصر و الزمان الحجه ابن الحسن العسكري عليه السّلام، القيام بمشروع خاص بإحياء آثار هذا الفقيه العالم، على أثر تشجيع عدّه من العلماء الأعلام و المراجع العظام، الذين أطلعوا عن كُتب على عظمه ذلك التراث و أهميته.

فبدأ المشروع تحت رعايه السيّد ولي أمر المسلمين القائد السيّد الخامنئى المعظم، و رعايه الشيخ الهاشمى الرفسنجانى رئيس الجمهوريه الإسلاميه المحترم، و رئيس شورى الثوره الثقافيه العليا، جزاهم الله خير الجزاء و انجزت منه خطوات هامه:

فكان أوّل ما قمنا به هو جمع ما وجد من هذا التراث موزعا بين أفراد عائلته الكريمه فى كاشان، و فى المكتبات الخاصه و العامه من المدن المجاوره، من مخطوط و مطبوع، و إحصاءها جميعا.

و نستمدّ من كلّ الذوات الخيره ممّن له اطلاع على وجود نسخه مخطوطه من بعض كتب الشيخ المؤلّف أن يخبرنا بذلك، كى نحضّل صورته منها، بغرض إعدادها، و تنظيمها، مرقمه، مبوّبه حسب المواضيع و العلوم، كى تتحدّد كميّا و كيفيا، لتسهيل المراجعه إليها عند الحاجه.

و فى مرحله ثانيه قمنا بتصوير جميع تلك الآثار على الميكروفلم، لصيانتها و حفظها عن

الطواري، و قد قامت بهذه المهمة «إداره مركز إسناد و مدارك انقلاب إسلامي» في وزاره الثقافه و الإعلام الإسلامى.

و لذلك، فإننا نهيب بكلّ العلماء و المحققين الذين يرومون العمل فى أى من هذه الكتب أن يتصلوا بمركزنا لتزويدهم بما يلزم من أدوات العمل من أجل تقويمه و تسهيله، بعون الله تعالى.

و فى مرحله ثالثه: تمّ الاتفاق على العمل فى الموسوعه الفقيهيه الكبرى (منتقد المنافع) فالترمت إداره «مركز الأبحاث الإسلاميه» التابع لمركز الاعلام الإسلامى فى الحوزه العلميه فى قم، بالعمل فيه، و قد بدأوا بذلك و نأمل أن يتمّ فى القريب العاجل لتتحقق بذلك أمنيه العلماء و المحققين الذين طالما تشوّقوا لرؤيه هذا العمل العظيم.

و هذه الرساله (ذريعه الاستغناء فى تحقيق مسأله الغناء) التى نقدّمها محققه الى المجامع العلميه، هى باكوره أعمال مشروعنا، التى نرجو أن تتواصل، و هى دليل على عزمنا المؤكد على المضى قدما إلى الأخير.

و نرى لزاما علينا أن نقدّر الجهود التى بذلت من قبل، لإحياء مجموعه من مؤلفات الشيخ، مثل ما قام به سماحه حجه الإسلام و المسلمين الحاج آقا محمد شريف ابن الشيخ، الذى بذل غاية و سعه فى إصدار عدد كبير منها.

و كذلك حضره آيه الله «امامت» سبط المؤلف.

و فى الختام نشكر جميع الذين قدّموا لنا العون فى تحقيق مشروعنا التراثى هذا، و لم يبخلوا علينا بالتوجيه و الإرشاد أو العون و العمل العلمى، سواء من الشخصيات العلميه أم المؤسسات الثقافيه فى الجمهوريه الإسلاميه، فى كاشان و قم و طهران، راجين لهم التوفيق و الازدهار، و نخصّ بالذكر سماحه حجه الإسلام و المسلمين الأستاذ الحاج الشيخ عبد الله موحدى بيدگلى الذى تحمل أعباء العمل فى هذه الرساله القيمه مقابله و تخريجها.

و عماده جامعه كاشان التى تكفّلت تحقيقه، و أنفقت على إصداره.

و كلّ الذين لهم إسهام فى إنجازه من قريب أو بعيد، و كان الله فى عون كلّ مخلص أمين مركز إحياء آثار الشيخ الملاحى حبيب الله الشريف الكاشانى قدس سرّه قم المقدسه ص. ب ٣٩٣ - ٣٧١٨٥ رقم الهاتف: ٧٣٨٢٨٣

ترجمه المؤلف بقلمه الشريف

إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لوليه و الصلاة على النبي و أوصيائه الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

أما بعد: فقد كتب المؤلف قدس سرّه لنفسه ترجمه ذاتيه في خاتمه كتاب لباب الألقاب (١) الذي هو في تراجم مجموعه من العلماء المعروفين بألقاب خاصه، ألف سنة (١٣١٩) هـ. ق فيها قائمه بأسماء مؤلفاته، و قد عزمنا على أن نقدّم هنا تلك القائمه مع إضافه ما ألفه المؤلف بعد تلك الترجمة، مصنفه حسب الموضوعات مكتفين بذلك في تقديم كتابنا الذي نقدّمه محققاً.

أما هذا الكتاب

فاسمه «ذريعه الاستغناء في تحقيق مسأله الغناء» كما أورده المؤلف قدس سرّه في آخر الكتاب.

و قد صنّفه بعد تأليف موسوعته الكبرى في الفقه أعنى «منتقد المنافع في شرح المختصر النافع» و بعد كتابه في الأصول «رساله في البراءه و الاحتياط».

و الكتاب منحصر في نسخه بخط المؤلف، تقع في ١١٥ صفحه بالقطع الصغير، محفوظه عند بعض أحفاده.

و إليك نصّ الترجمة قال رحمه الله:

في بيان جمله من أحوال المؤلف الفقير الحقير الراجي «ابن الملا على مدد الساوجي

١- لباب الألقاب للمؤلف (ص ١٤٩-١٥٧)، و قد تصرّفنا في الترجمة بالحذف و تعديل الضمائر، قليلاً بما لا يغيّر المفاد.

المتقدّم له الذكر (١) حبيب الله الشريف الكاشاني أیده الله بلطفه السبحاني».

فأقول: إني و إن التزمت بأن لا أذكر في هذا المختصر أحدا من الأحياء و المعاصرين من العلماء و الأفاضل لنكات عديده و ما اجترأت عل أن أعدّ نفسي في عداد من سمّيتهم من العلماء الماضين الذين هم ورثه الأئمة الهادين من ذريه خاتم المرسلين صلّى الله عليه و آله و سلّم، إلّا ان حبيّ لهم و رجائي لشفاعتهم، و التماس جماعه من الإخلاء الإلهيين بيان حالي، قد حداني الى ذكر نبذه من أحوالي:

أحبّ الصالحين و لست منهم لعلّي أن أنال بهم شفاعه

و أكره من بضاعته المعاصي و إن كنّا سواء في البضاعه

و إني- و إن لم أكن ممّن له الجولان في هذا الميدان، و لا ممّن يسبق في هذا الرهان- إلّا أنّي نظمت نفسي في سلك هؤلاء الأعيان، كما تنظم الخرز في العقيان، و الزجاجه في سلك الجمان.

على أني- مع قلّه- البضاعه في هذا المجال- لم أكن من أهل الإضاعه للأوقات و الأحوال، فإنّي لم آل جهدا- من بدو تمييزي- في طلب ما راموه من المطالب، و ما قصّيرت في تحصيل ما قصدوه من شرف المناقب، إلّا أنّ قصور الاستعدادات يوجب الحرمان عن الوصول الى المقامات العاليات، فالمحروم بالقصور- عند العقلاء- معذور، إنّما المستحقّ للوم الكثير من حرمة عن الوصول إلى المعالي التقصير.

هذا، مع أني- مع كمال اختلال أمور المعاش، و فقد الأسباب و الرياش- ما تأخّرت- بحمد الله و منه- عن الأقران و الأتراب، بل ما قصرت عن كثير من الأكابر الأطياب، حتّى

أَنَّ جَمًّا غفيرا من الأحاب قد حسدونى على ما آتانى الله من فضله فى هذا الباب و «ذلك فضل الله يؤتیه من یشاء بغير حساب».

فأما تاريخ ولادتى:

فلم أتحققه من مکتوب من الوالد الماجد، و أنما ذكرت والدى المرحومه: أَنَّ ولادتى كانت قبل وفاه السلطان الغازى محمد شاه القاجار بسنتين.

و تاريخ وفاته- على ما حَقَّقناه- سنة الأربع و الستين بعد المأتين و الألف، من الهجره النبويه.

فلما بلغ سنّى الى (خمس سنين) ذهب أكابر أهل ساوه بوالدى المعظم إلى ساوه على ما أسلفنا لك تفصيله فى ترجمه حاله (١).

فكانت والدى المرحومه تكفلنى، بمساعدته المولى المهذب عن كلّ شين، الفقيه الكامل الحاج السيد محمد حسين، المتقدم الى ترجمته الإشاره، فى الباب الثامن (٢) و كان هذا الجليل الماجد أبّ و أعطف بى من الوالد، على ما شرحناه فى ترجمته.

فلما بلغت (ثمانى أو تسع سنين) توفّى والدى بساوه، و كنت حينئذ شائقا إلى التحصيل كمال الشوق، بتشويق السيد المذكور.

حتى إذا بلغت (الرابعه عشره) و قد فرغت من النحو، و الصرف و غيرهما من المقدمات، فشرعت فى الفقه و أصوله عنده رحمه الله.

و عند الحاج المير محمد على، الذى قدّمنا ذكره (٣).

فلما بلغت (السادسه عشره) أجازنى السيد المشار إليه بالروايه.

فلما بلغت (الثامنه عشره) أجازنى بهذه الإجازه و هذا نصّها.

١- لباب الألقاب (ص ١١٧ - ١٢١).

٢- لباب الألقاب (ص ٧٥ - ٧٧).

٣- فى لباب الألقاب (ص ٧٩).

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين، و بعد: فإنّ ولدى الروحاني، العالم الربّاني، و العامل الصمداني، التحرير الفاضل، الفقيه الكامل، الموفق المسدّد المؤيّد بتأييد الله الصمد: حبيب الله بن المرحوم المغفور له، علامه زمانه على مدد رحمه الله تعالى.

قد كان معي في كثير من أوقات البحث، و الخوض في العلوم، و قد قرأ عليّ كثيرا من علم الأصول و الفقه، و سمع منّي كثيرا من المطالب المتعلّقه بعلم الكلام و المعارف الدينيه، و ما يتعلّق بها.

و قد صار- بحمد الله و منه- عالما فاضلا و فقيها كاملا، مستجمعا لشرائط الفتوى و الاجتهاد، حائزا لمراتب العلم و العمل و العدالة و النبالة و السداد.

فأجزت له أن يروي عني، عن مشايخي، بأسانيدى، و طرقي المرقومه في اجازاتي المتّصله بأهل العصمه عليهم آلاف الصلاه و السلام و الثناء و التحية و أتمس منه أن يلتزم الاحتياط في الفتوى و العمل، و أن لا ينساني في أوقات الإجابة من الدعاء، في حياتي و بعد مماتي.

و كان تحرير ذلك في الثاني عشر من شهر ذى الحجّه الحرام (سنه ١٢٧٩).

[و مضمون سجع خاتمه الشريف] عبده محمد حسين بن محمد على الحسيني

اللهم ارفع درجته و ارحمه، كما ربّاني صغيراً، و أحسن لي كبيراً، و احشره مع أجداده الأئمة المعصومين، آمين يا رب العالمين.

و أنا مع ذلك قد حضرت مجلس الحاج الملاً ميرزا محمّد الأندرماني (سنتين).

و مجلس الحاج الميرزا أبي القاسم المعروف بكلانتر (سنة).

و قرأت عليهما شطرا وافيا من (فرائد الشيخ المرتضى).

و قد قرأت قبل ذلك- في بدايه تحصيلي- شطرا من (الفصول) على الشيخ محمّد الأصفهاني، ابن أخت مصنّفه، و قد قرأه على خاله.

و شطرا من (القوانين) على الحاج الملاً هادي المدرّس الطهراني.

و شطرا من الحكمه على بعض أكابر تلامذه الحاج الملاً هادي السبزواري.

ثمّ ذهبت- بعد ذلك كلّه- الى العتبات العاليات، للزياره، و لإدراك خدمه الشيخ المرتضى للاستفاده، فلما وصلت الى (كربلاء المشرفه) نعت بوفاه الشيخ [عام ١٢٨١].

فكنت أحضر في الليالي مجلس الفاضل الأردكاني رحمه الله.

ثمّ ذهبت الى (النجف الأشرف) فما حضرت مجلس درس أحد من علمائه، لاختلال مجالس الدروس و تعطيلها بفوت الشيخ رحمه الله.

فرجعت الى كاشان.

ثمّ عزمت على التشرّف بخدمه المولى الجليل الأعلم الأتقى الفاضل الصمداني، الملاً زين العابدين الكلّبايگاني، فلما وصلت الى خدمته في گلپايگان وجدته معتزلاً- عن أبناء الزمان، و كان لا يخرج من بيته، و قد ترك الدرس و مجلس القيل و القال، و صارت عينه مؤوفه، و لكنّي استفدت منه فوائد جليله، فأوصاني بعدم تحمّل أعباء المرافعات، و عدم الاشتغال بالملهيات عن ذكر الله خالق البريات، و المرآوده مع أهل الدنيا من الحكام و التجار.

و قد قبلت وصيَّته، و التزمت طريقته، و أنا الى الآن مقبل على شأني، و لم أشتغل بما هو الشأني، و قد صرفت عنان نفسي عن جمع الأموال، مع فقد المال و كثره العيال، مع أنه- لو أردت ذلك- لحصل لي أكثر مما حصل لأمثالي من الرجال.

و قد علم الأقباط لو أنّ حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

و لو لا أنّ تزكيه المرء لنفسه قبيحه عند أرباب العقول، لفصلت الكلام فيما منّ الله عليّ من الخصائص في الأحوال بما يطول.

و القول المجمل في ذلك: إنّي لم أشتغل- من بدو تمييزي قبل بلوغى الى هذه السنه (١٣١٩)- بما اشتغل به اللاهون الغافلون، و لم أصرف عمري فيما صرف فيه البطّالون، و لم أحبّ المخالطه مع الجهله، و لم أركن إلى الظلمه.

بل كنت محبباً للاعتزال، مجتنباً عن المرء و الجدال، و عن القيل و القال، و الجواب و السؤال إلّا في مسائل الحرام و الحلال، معرضاً عن الحقد، و الحسد، و الطمع، و طول الآمال، صابراً على البأساء و الضرّاء و شدائد الأحوال، غير جازع من الضنك و الضيق و الفقر و الفاقه و عدم المال.

و أرجو من الله المتعال أن لا يحوّل حالي هذه في بقيه عمري إلّا الى أحسن الأحوال.

و بالجملة: قد وقفت عمري الشريف، على التدريس و التأليف و التصنيف، و لم أكثر بما أصابني من أذى كلّ وضع و شريف.

خليلي جرّبت الزمان و أهله فلا عهدهم عهد و لا ودهم و دّ

بلاء علينا كوننا بين معشر و لا فيهم خير و لا منهم بدّ

يقول منظّم هذه القائمه:

إلى هنا ينتهى ما ذكره المؤلّف رحمه الله عن شؤون حياته ثمّ بدأ الحديث عن مؤلفاته، فقال:

«فلنرجع الى ذكر مؤلفاتي ومصنفاتي»

إشارة

مما كان قبل بلوغى الى هذه السنه (١٣١٩) مع قله الأسباب، و الابتلاء بالأقشاب، و اختلال البال و كثره الديون و العيال، و عروض الأمراض و الأعراض من حوادث الدهر الخوان، و من فقد الخلمان و موت الولدان، و غير ذلك مما يقصر عنه نطاق البيان.

فقول- و من الله التوفيق و التسديد: ترتقى هي الى مائه و ثلاثين، بل تزيد».

ثم بدأ رحمه الله بعدها، و لكننا وجدنا:

أولاً: إن ما ذكره لا يشمل ما ألفه في الفتره المتأخره عن تاريخ كتابه الترجمة تلك، و التي تغطى مده (٢١) سنه من نهايه عمره الشريف.

ثانياً: إن القائمه التي أثبتها رحمه الله ليست على تصنيف محدد فليست على ترتيب الأبجديه، و لا التصنيف الموضوعى مما يصعب الرجوع إليها.

و قد رتب صاحب الفضيله سماحه صديقنا العلامة الشيخ رضا الاستادى قائمه بأسماء مؤلفاته، منظمه على حروف المعجم، فى الترجمة الصافيه التي كتبها له فى مجله (نور علم) العدد (٥٤) الصادر فى قم سنه ١٤١٣.

فأينا أن نصنفها فى هذه القائمه موضوعياً، مع الالتزام بما يلى:

١- اعتمدنا على ما كتبه المؤلف فى خاتمه لباب الألقاب باسم «اللباب» مع وضع رقم الكتاب فيه.

و على ما كتبه المؤلف فى «الفهرست» الذى وضعه لأسماء الكتب الموجوده فى مكتبته الخاصه، بما فيها مؤلفاته و قد ذكرناه باسم «الفهرست».

و اعتمدنا عند الحاجه على القائمه التي أعدها الاستادى، بالأرقام التي فيها.

٢- أوردنا المعلومات التي وجدناها فى المصادر المذكوره، و كذا ما فى المطبوعات من

مؤلفاته، مما وقفنا عليه.

٣- أوردنا اسم الكتاب فى الموضوع الأنسب- حسب رأينا- وقد يدخل الكتاب فى موضوع آخر بوجه ما، فلا نعيده حذرا من التكرار. و أثبتنا ما يشمل أكثر من موضوع فى عنوان «المتفرقات».

٤- رتبنا أسماء الكتب على ترتيب العلوم كما يلى:

أولاً) علوم العربية: (ألف) علم الخط. (ب) علم الصرف. (ج) علم النحو. (د) علم البلاغ. (ه) علم الأدب.

ثانياً) علوم القرآن: (ألف) علم التجويد. (ب) علم التفسير.

ثالثاً) علوم الحديث: (ألف) علم الدرايه. (ب) الفضائل. (ج) الدعاء و المناجاه. (د) فقه الحديث. (ه) الأحاديث القدسيه.

رابعاً) علم الكلام: (ألف) أصول الدين. (ب) الأديان و الفرق.

خامساً) علم أصول الفقه: (ألف) الأصول. (ب) القواعد الفقيهيه.

سادساً) الفقه: (ألف) الفقه الجامع. (ب) الطهاره. (ج) الصلاه. (د) الصوم. (ه) الحج. (و) المعاملات. (ز) الرضاع. (ح) الصلح.

(ط) المواريث. (ى) الحدود و الديات.

سابعاً) التاريخ: (ألف) السيره. (ب) التراجم.

ثامناً) علم الأخلاق و العرفان و الآداب: (ألف) الأخلاق. (ب) العرفان.

تاسعاً) العلوم العقليه: (ألف) علم المنطق. (ب) علم المناظره.

عاشراً) علوم غريبه:

حادى عشر) المتفرقات.

أولاً: علوم العربيه

ألف- علم الخط (١) هدايه الضبط فى علم الخط ذكره فى اللباب (١١) و الفهرست.

ب- علم الصرف (٢) منظومه فى علم الصرف ذكرها فى اللباب (١٠٢) و الفهرست.

ج- علم النحو (٣) التذكرة النوروزيه- أَلْفها قبل سنّ البلوغ- ذكرها فى اللباب (٣) و الفهرست.

(٤) حاشيه على شرح القطر- أَلْفها قبل البلوغ- ذكرها فى الفهرست و انظر الاستادى (٤٣).

(٥) حديقه الجمل- أَلْفها قبل البلوغ. ذكرها فى اللباب (٤) و الفهرست.

(٦) حقائق النحو ذكره فى اللباب (٥) و فى الفهرست و قال: فى تطبيق مسائل النحو على المطالب العرفائيه، و قال الاستادى (٢٦): أَلْفها قبل البلوغ!

(٧) درّه الجمان- منظومه فى النحو- ذكرها فى اللباب (١٠٣) و الفهرست.

(٨) مصاييح الدجى شرح على البهجه المرضيه للجلال السيوطى على ألفيه ابن مالك، أَلْفه قبل البلوغ. ذكره فى اللباب (٢) و الفهرست.

(٩) مصاييح الظلام، أَلْفه قبل البلوغ ذكره فى اللباب (١) و الفهرست.

(١٠) المنظومه فى النحو، نظمها قبل البلوغ. ذكرها فى اللباب (٧) و الفهرست و هى غير ما مرّ باسم «درّه الجمان» برقم (٧) فى قائمتنا هذه.

(١١) الوجيزه فى الكلمات النحويه، أَلْفها قبل البلوغ. ذكرها فى الفهرست و اللباب (٦).

د- علم البلاغه (١٢) زهره الربيع فى علم البديع، منظومه. ذكرها فى الفهرست و اللباب (٩٨) و ذكرها الاستادى (١٤٤) باسم «منظومه فى علم البديع» و قال: تقع فى (٤١) صفحه طبعت مع

«تشويقات السالكين» للمؤلف.

(١٣) منظومه فى علم البيان. ذكرها فى اللباب (٩٧) و الفهرست.

(١٤) نخبه البيان فى علم البيان. ذكرها فى اللباب (١٢) و الفهرست.

ه- علم الأدب العربى (١٥) بدر البلاغه فى الخطب التى أنشأها. ذكره فى اللباب (٣٣) و الفهرست، و هى اثنتا عشره خطبه، طبعت مع منتخب «قواميس الدرر» للمؤلف عام ١٣٩٠.

(١٦) الدرّ المكنون فى شرح ديوان المجنون. ذكره فى اللباب (٤٩) و الفهرست.

(١٧) الرباعيات. ذكره فى الفهرست. قد طبع مع «تشويقات السالكين» أكثر من مرّه.

(١٨) شرح القصيده الخمسه للشيخ زين الدين ابن صاحب المعالم، فى رثاء الامام الحسين عليه السّلام، بالفارسيه ذكرها فى الفهرست و الملاحظ أنّ القصيده ليست من نظمه هو و قد طبعت منسوبه إلى ناظمها فى كتاب «الدرّ المنثور» للعاملى كما أفاده الاستادى (٨٩) و أضاف: أن الشرح مطبوع مكررا.

(١٩) شرح على قصيده الحميرى، التى مطلعها «لامّ عمر و باللوى مربع» ذكره فى اللباب (٩٠) و الفهرست.

(٢٠) شرح على قصيده الفرزدق، التى مطلعها: «يا سائلى أين حلّ الجود و الكرم».

ذكره فى اللباب (٩٢) و الفهرست.

(٢١) شرح على لاميه العجم، للطغرائى. ذكره فى اللباب (٨٣) و الفهرست.

(٢٢) فهرست الأمثال. ذكره فى الفهرست.

(٢٣) كشف السحاب فى شرح الخطبه الشقشقيّه. ذكره فى اللباب (١٩) و الفهرست.

(٢٤) اللغز باسم «الكشكول» و شرحه، هكذا فى اللباب (٨٥) و ذكر فى الفهرست باسم:

شرح «اللغز».

و اللغز و شرح اللغز عنوانان مستقلان، و لكن لما كانا مختصرين ذكرنا فى عنوان واحد.

(٢٥) منتخب الأمثال فى أمثال العرب. ذكره فى اللباب (٩١) و الفهرست مكرراً! (٢٦) منتخب درّه الغوّاص [فى أوهام الخواص، للحريرى]. ذكره فى الفهرست.

(٢٧) منتخب المقالات من كتاب المقامات. ذكره فى اللباب (١٢٩) و الفهرست. و هو:

مقامات الحريرى؟

(٢٨) نخبه الأمثال: ذكره فى الفهرست.

(٢٩) نظم الأمثال: ذكره فى الفهرست.

ثانياً: علوم القرآن

ألف - علم التجويد:

(٣٠) العشره الكامله، أَلْفها قبل البلوغ ذكرها فى اللباب (٨) و الفهرست.

ب - علم التفسير:

(٣١) الأنوار السانحه فى تفسير الفاتحه. ذكره فى اللباب (١٣) و الفهرست.

(٣٢) بوارق القهر فى تفسير سوره الدهر. ذكره فى اللباب (١٤) و الفهرست و أشار الاستادى (١٧) الى نسخه المؤلف فى مكتبه المحيط فى طهران.

(٣٣) تفسير سوره الأعلى. قال الاستادى (٣٠) نقلاً عن الذريعه (١١-٢٥٢) أنه مذكور فى «تبصره المعاريف».

(٣٤) تفسير سوره «إنا فتحنا» ذكره فى اللباب (١٥) و الفهرست و قال الاستادى (٢٩) إنه طبع عام (١٣٢٢).

(٣٥) تفسير سوره الجمعه، بالعربيه ذكره فى اللباب (١٧) و الفهرست.

(٣٦) تفسير سوره الجمعه، بالفارسيه. ذكره فى اللباب (١٨) و الفهرست.

(٣٧) تفسير سوره «قل هو الله أحد» بالعربيه. ذكره فى الفهرست و ذكر الاستادى (٢٦) أنه طبع فى عصر المؤلف فى طهران. عام (١٣١٦).

(٣٨) تفسير سوره الملك. ذكره فى اللباب (١٦) و الفهرست.

(٣٩) درّه الدرر فى تفسير سوره الكوثر. ذكرها فى الفهرست قال الاستادى (٥٠) إنه طبع عام (١٣٢٦) مع تفسير سوره «قل هو الله أحد» المذكور بالرقم (٣٧) فى طهران فى عصر المؤلف.

ثالثا: علوم الحديث

ألف- علم الدرايه:

(٤٠) منظومه فى علم الدرايه. ذكرها فى اللباب (١٠٠) و الفهرست.

ب- الفضائل:

(٤١) ذريعه المعاد فى فضائل محمّد و آل محمّد صلوات الله عليهم. ذكرها فى اللباب (٧١) و الفهرست. و قد طبع فى كاشان عام (١٣٨٣) و هو فى عشره أبواب و فى قم عام ١٣٧١ هـ. ش.

(٤٢) ساقى نامه، فى مدح على عليه السّلام، و هو منظوم بالفارسيه قال الاستادى (٧٨) نظمه سنه (١٢٨٦) طبع مع إشعار اخرى سنه ١٣٢٢ و ذكر له نسخه مخطوطه فى جامعه طهران.

ذكره فى الفهرست و اللباب (١٠٩).

(٤٣) شرح الأربعين فى فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام. ذكره فى اللباب (١٠٨) و الفهرست.

(٤٤) مجالس الأبرار فى فضائل محمّد و آل محمّد الأطهار عليهم السّلام ذكره فى اللباب (٧٢) و الفهرست.

(٤٥) وسيله المعاد فى فضائل محمّد و آل محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم. ذكرها فى اللباب (٧٠) و الفهرست سنه (١٢٨٧) و طبع مكرّرا. و هو بالفارسيه.

ج- الدعاء و المناجاه:

(٤٦) إكمال الحجه فى المناجاه: ذكره فى اللباب (٣٤) و الفهرست.

(٤٧) تبصره السائر فى دعوات المسافر. ذكره فى اللباب (٣٩) و الفهرست.

(٤٨) رساله فى نخبه من الدعوات الوارده فى الأوقات الشريفه. ذكرها فى اللباب (٢٤) و الفهرست و ذكرها الاستادى (١٥٣) باسم نخبه.

(٤٩) شعل الفؤاد فى المناجاه، بالفارسيه. ذكره فى اللباب (٣٨) و الفهرست.

(٥٠) مفتاح السعادات فى الدعوات. ذكره فى اللباب (١١٣) و الفهرست.

(٥١) المقالات المخزونه فى المناجاه. ذكرها فى اللباب (٣٢) و الفهرست.

(٥٢) الملهمه القدوسيه فى المناجاه. ذكرها فى اللباب (٣١) و الفهرست.

د- فقه الحديث و شرحه:

(٥٣) جذبه الحقيقه فى شرح دعاء كميل. ذكره فى اللباب (٢١) و الفهرست.

(٥٤) جمل النواهى فى شرح حديث المناهى - شرح حديث أورده الصدوق فى أماليه، المجلس (٩٦) ذكره فى اللباب (٨٠) و الفهرست و طبع عام (١٣٨٤) فى قم.

(٥٥) جنّه الحوادث فى شرح زياره الوارث. ذكره فى اللباب (٩٣) و الفهرست طبع سنه (١٤٠٥) فى قم.

(٥٦) رساله فى معنى «الصلاه على محمّد و آله». ذكرها فى اللباب (٥٨) و الفهرست.

(٥٧) شرح دعاء الجوشن الصغير ذكره فى اللباب (٨٤) و الفهرست.

(٥٨) شرح دعاء السحر «البهاء». ذكره فى اللباب (٨٧) و الفهرست ألفه عام ١٢٩٧ و طبع فى قم.

(٥٩) شرح دعاء صنمى قريش. ذكره فى اللباب (٨٦) و الفهرست.

(٦٠) شرح دعاء العديله، بالعربيه. ذكره فى اللباب (٩٤) و الفهرست و له شرح فارسى يأتى برقم (٧١).

(٦١) شرح الصحيفه السجديه. ذكره الاستادى (٨٨) عن الذريعه (١٣ - ٣٤٩).

(٦٢) شرح على المناجاة الخمسه عشره. ذكره فى اللباب (٢٢) و الفهرست.

(٦٣) شرح على زياره العاشوراء ذكره فى اللباب (١١٥) و الفهرست طبع عام (١٤٠٥) فى قم.

(٦٤) مصاعد الصلاح فى شرح دعاء الصباح. ذكره فى اللباب (٢٠) و الفهرست.

(٦٥) قبس المقتبس فى شرح حديث «من عرف نفسه فقد عرف ربه». ذكره فى اللباب (٥٧) و الفهرست.

ه- الأحاديث القدسيه:

(٦٦) أسرار الأنبياء فى ترجمه كتاب «الجواهر السنيه فى الأحاديث القدسيه» للحر العاملى. ذكره فى اللباب (٧٩) و الفهرست و قد طبع بخط ابن المؤلف الشيخ محمد الشريف.

رابعاً علم الكلام

ألف- أصول الدين:

(٦٧) الجواهر الثمين فى أصول الدين، منظومه. ذكرها فى اللباب (٩٤) و الفهرست. قال الأستاذى (٣٨) انها طبعت فى طهران فى عصر المؤلف.

(٦٨) رساله فى إثبات الرجعه، فارسىه. ذكرها فى الفهرست و الاستادى (٦٤) و قد طبعت سنه (١٣٢٩) مع «الإسرار الحسينيه» و «خواص الأسماء» للمؤلف، ثم طبعت بعد المؤلف.

(٦٩) شرح كتاب «الاعتقادات» للصدوق، تعليقات عليه ذكره فى اللباب (١٢٤) و الفهرست.

(٧٠) شمس المشارق (نتائج النظر) شرح على شرح الباب الحادى عشر ذكره فى اللباب (٢٥) و الفهرست.

(٧١) عقائد الإيمان شرح فارسى على دعاء العديله. ذكره فى اللباب (٩٥) و الفهرست

و قال الاستادى (١٠٢) أنه كتبه بعد شرحه لدعاء العديله بالعريه المار برقم (٦٠).

ب- الأديان و مصطلحات الفرق و الردود (٧٢) توضيح السبل فى بيان الأديان. ذكره فى اللباب (٢٧) و الفهرست.

(٧٣) رجوم الشياطين فى الردّ على البايه الملاعين. ذكره فى اللباب (٤٤) و الفهرست قال الاستادى (٥٧) ألفه سنه (١٢٨٤) و طبع سنه (١٣٢٢).

(٧٤) رساله فى بيان اصطلاحات الصوفيه. ذكره فى اللباب (٢٨) و فى الفهرست باسم مقدمه السلوك.

(٧٥) رساله فى الردّ على البايه و ذكر كلماتهم الواهيه. ذكرها فى اللباب (٤٣) و الفهرست.

(٧٦) فضيحه اللئام فى ردّ من ابتدع فى الإسلام. ذكرها فى اللباب (٦٨) و الفهرست.

خامسا: علم أصول الفقه

ألف- أصول الفقه (٧٧) تعليقات على مقدّمه الفصول. ذكره فى الفهرست.

(٧٨) رساله فى الاستصحاب. ذكره فى اللباب (٦٦).

(٧٩) رساله فى أصل البراءه و الاحتياط. قال فى الفهرست مبسوطه، و فى اللباب (٦٥) رساله فى أصل البراءه.

(٨٠) رساله فى حجه الظن. ذكرها فى اللباب (٥٦) و الفهرست.

(٨١) شرح «مفتاح الأصول» للمولى أحمد النراقى. ذكره الاستادى (٩٤) نقلا- عن المؤلف فى لباب الألقاب (ص ٩٥) حيث قال فى ترجمه النراقى و كتابه هذا: وقد شرحته فى سالف الأيام.

(٨٢) مراحل الأصحاب فى تحقيق مسأله الاستصحاب. ذكره فى اللباب (١٢٨) و الفهرست.

(٨٣) المنظومه فى الأصول و لعلها المسماة بزبد الفرائد. ذكرها فى الفهرست و قال فى اللباب (٧): ألفتها قبل البلوغ و هى تزيد على (ألف و مأتين) من الأبيات، توجد نسخه مخطوطه فى مكتبه السيد المرعشى رحمه الله باسم «زبد الفرائد» برقم (٥٧٥٩).

(٨٤) منه الوصول فى الأصول، منظومه. ذكرها فى اللباب (٩٩) و الفهرست.

(٨٥) النخبه الوفيه فى شرح المنظومه الموسومه بالدره البهيه فى الأصول.

و التحقيق انها شرح لمنظومه التنكابنى رحمه الله كذا فى الفهرست و فى اللباب (٤٠)، لان المؤلف ذكر فى كتابه لباب الألقاب (ص ١١٤) أنه شرح منظومه فى الأصول من تأليف التنكابنى صاحب قصص العلماء، هى المشروحه هنا، إلا أن الاستادى ذكر هذا برقم (١٥٦) ناسبا للمنظومه الى السيد بحر العلوم، و ذكر برقم (٩٦) كتابا آخر للمؤلف، فليلاحظ.

ب- القواعد الفقهيّه (٨٦) تسهيل المسالك الى المدارك فى رؤوس القواعد الفقهيّه. ذكره فى اللباب (١٠٦) و الفهرست و نقل الاستادى (٢٢) انه طبع عام (١٣٧٤).

(٨٧) التعليقات على كتاب «تمهيد القواعد» [للشهيد الثانى]. ذكره فى اللباب (٦٧) و الفهرست.

(٨٨) مستقصى القواعد الفقهيّه. ذكره فى اللباب (٧٦) و فى الفهرست باسم «مستقصى المدارك» و الظاهر أنهما واحد. و قال الاستادى (١٢٥) انه ألفه عام (١٢٩٥) و طبع جزؤه الأول عام (١٤٠٤)، و أنه شرح لتسهيل المسالك المذكور آنفا برقم (٨٦).

(٨٩) منتخب القواعد. ذكره فى اللباب (٧٧) و الفهرست و لاحظ الاستادى (١٣٨).

سادسا: علم الفقه

ألف - الكتب الفقهيّه الجامعه:

(٩٠) إيضاح الرياض فى التعليقات على الشرح الكبير. ذكره فى اللباب (١٢٧) و قال

فى الفهرست إنه فى مجلدين و لكن يوجد منه ثلاث مجلدات عند أحفاده.

(٩١) الحواشى على رساله آقا باقر. ذكره فى الفهرست و قال الاستادى (٤٢) ان منها للوحيد البهبهانى.

(٩٢) الحواشى على رساله زينه العباد. ذكره فى الفهرست.

(٩٣) الحواشى على رساله الشيخ جعفر التستري. ذكره فى الفهرست.

(٩٤) الحواشى على رساله مجمع المسائل. ذكره فى الفهرست.

(٩٥) رساله انتخاب المسائل. ذكره فى الفهرست و أشار الاستادى (١٢) إلى طبعه فى عصر المؤلف.

(٩٦) رساله فارسىه فى أحكام التقليد و الاجتهاد. ذكره فى الفهرست و اقتصر فى اللباب (٦٤) على التقليد. و قال الاستادى (٧٢) أنه طبع فى عصر المؤلف فى طهران.

(٩٧) مجمع الحواشى على شرح اللمعة [أصل الحواشى من السيد الترك و جمعه و ترتيبه من المترجم له مع زيادات]. ذكره فى اللباب (١٢٦) و الفهرست، و لاحظ الاستادى (١٢١).

(٩٨) مسائل الأحكام فى مسائل العبادات، بالفارسىه. ذكره فى اللباب (٦١) و فى الفهرست: انه فى المسائل العمليه.

(٩٩) منتخب المسائل فى العبادات، بالفارسىه. ذكره فى اللباب (٦٢) و الفهرست و ذكره الاستادى (١٤٠) و ذكر أيضا (١٢) انتخاب المسائل، و قال انه طبع فى عصر المؤلف.

(١٠٠) منتقد المنافع فى شرح المختصر النافع، (١٣) مجلدا قال فى اللباب (٦٠): خرج منه (ثلاث) مجلدات فى الطهاره، و (خمس) مجلدات فى الصلاه، و (مجلد) فى الزكاه، و الخمس، و الصوم، و (مجلد) فى الحج، و (مجلد) فى القضاء و الشهادات، و (مجلد) فى المتاجر، و (مجلد) فى الموارىث. و لكن يوجد منه (١٤) مجلدا لان القضاء و الشهاده فى مجلدين مستقلين. و ذكره فى الفهرست و قد طبع منها أربع مجلدات مصوره من خط المؤلف.

(١٠١) وسيله الإخوان فى رؤوس المسائل العمليه ذكرها فى الفهرست و فى اللباب برقم (٦٣) باسم وسيله الإخوان إلى أحكام الايمان.

ب- الطهارة:

(١٠٢) رساله فى تحقيق حكم العصير. ذكرها فى اللباب (٥٣) و الفهرست.

(١٠٣) رساله فى التيمم. ذكرها فى اللباب (٥٥) و الفهرست.

ج- الصلاة:

(١٠٤) رساله فى أفعال الصلاة و جملة مما يتعلق بها من الخلل، بالفارسيه. ذكرها فى اللباب (٧٤) و الفهرست.

(١٠٥) رساله فى الشكيات. ذكرها فى اللباب (٥٤) و الفهرست.

(١٠٦) رساله فى الشكيات و السهويات، فارسيه. ذكرها فى اللباب (٧٣) و الفهرست.

(١٠٧) زبده المقام فى نظم الأفعال. منظومه فى (ألف) بيت فى أفعال الصلاة، ألفها عام (١٢٧٨) فى ثلاثة أيام. ذكرها فى اللباب (٧) و الفهرست.

و طبعت بخط ابن المؤلف الشيخ محمد الشريف الكاشانى مع كتابه «مغانم المجتهدين» الآتى برقم «١١٠».

(١٠٨) مسائل الإحكام. ذكره الاستادى (١٢٣) و قال: انه مطبوع فى عصر المؤلف.

(١٠٩) مسائل الأفعال فى بيان أفعال الصلاة. ذكره فى اللباب (٤١) و الفهرست.

(١١٠) مغانم المجتهدين فى صلاة الجمعة و العيدين فى زمان الغيبه. ذكره فى اللباب (٦٩) و الفهرست و طبع مصوراً من خط المصنف مع تقديم فى ترجمته بقلم سبط المؤلف الحاج عزيز الله الحسينى إمامت كتبها فى (١٣٩٠).

د- الصوم:

(١١١) مصابيح الصائمين فى أسرار الصوم و آدابه. ذكره فى اللباب (٧٨) و الفهرست.

(١١٢) رساله فى أفعال الحج و العمره، فارسىه. ذكرها فى اللباب (٤٧) و الفهرست.

و- المعاملات بالمعنى الأخص:

(١١٣) توضيح البيان فى تسهيل الأوزان. ذكره فى اللباب (٨١) و الفهرست و قال الاستادى (٣٣) إنه ألفه (١٢٩٤) و طبع مكررا فى طهران.

(١١٤) ذريعه الاستغناء فى تحقيق مسأله الغناء. ذكرها فى اللباب (١١٦) و فى (ص ٦٣) و الفهرست و لاحظ الاستادى (٥٤) و هو هذا الكتاب الذى نقدم له.

(١١٥) رساله فى المعاطاه. ذكرها فى الفهرست.

(١١٦) رساله فى معاملات الفضولى. ذكرها فى اللباب (١١٩) و الفهرست و قال: رساله طويله.

(١١٧) رساله فى المكاسب و المتاجر، فارسىه ذكرها فى اللباب (١٢١) و الفهرست.

ز- الرضاع:

(١١٨) رساله فى الرضاع ذكرها فى اللباب (١٢٢) و الفهرست.

ح- الصلح:

(١١٩) رساله فى عدم جواز الصلح عن حق الرجوع. ذكرها فى اللباب (١١٨) و الفهرست.

ط- الموارىث:

(١٢٠) رساله فى الإرث، فارسىه. ذكرها فى اللباب (١٢٣) و الفهرست.

(١٢١) القول الفصل فى أن منجزات المريض من الأصل. ذكره فى اللباب (١١٧) و الفهرست.

ى- الحدود و الديات:

(١٢٢) رساله فى القصاص و الديات، فارسىه. ذكرها فى اللباب (١٢٥) و الفهرست.

(١٢٣) شرح على القصاص و الديات من المفاتيح. ذكره فى اللباب (٤٨) و أضاف فيه الطلاق، و الفهرست و فى الاستادى (٩٣) انه شرح مفاتيح الشرائع.

سابعا: علم التاريخ

ألف- السيره:

(١٢٤) أسرار حسبيته، بالفارسىه. ذكره فى اللباب (٨٩) و الفهرست و قال الاستادى (٥) انه طبع سنه ١٣٢٩ و ١٣٨٠.

(١٢٥) تذكره الشهداء فى مصائب سيد الشهداء، بالفارسىه. ذكره فى اللباب (١١١) و الفهرست و قال الاستادى (١٩) إنه مرتب على (١٢) مجلسا، و قد طبع سنه (١٣٨٩) فى (٤٥٢) صفحه بالقطع الكبير.

(١٢٦) نخبه المصائب. ذكرها فى اللباب (١١٢) و الفهرست.

ب- التراجم:

(١٢٧) لباب الألقاب فى ألقاب الأتياب. ترجم فيه لمجموعه من المعروفين بألقاب خاصه، فرغ منه عام (١٣١٩) طبع عام (١٤١٤) فى قم. ذكره فى آخر اللباب نفسه، و فى الفهرست.

(١٢٨) نخبه المقال فى معرفه الرجال قال بعض أحفاده كان للمترجم له كتاب كبير فى الرجال غير اللباب و لعله هذا، ذكره المؤلف فى ضمن أجازته للفقيه المجاهد السيد حسين الرضوى الكاشانى التى نقلها فى كتابيه: «العندبيل» ص ١٧٣ و «مغنى الفقيه» ص ١١٣ و لكن لم نقف عليه حتى الآن.

ثامنا: الأخلاق و العرفان

ألف - الأخلاق:

(١٢٩) أسرار العارفين في الأخلاق و المعارف. ذكره في اللباب (٢٦) و الفهرست.

(١٣٠) البارقات الملكوتيه في المعارف و الأخلاق. ذكره في اللباب (٥٩) و الفهرست.

(١٣١) حكم المواعظ. ذكره في اللباب (٤٦) و الفهرست.

(١٣٢) رساله في آداب الأعياد الشريفه فارسيه. ذكرها في اللباب (٨٨) و ذكرها الاستادى برقم (١) ثم قال (٥٩) رساله في الأعياد (الشرعيه) طبعت في طهران.

(١٣٣) رساله في آداب يوم الجمعة. ذكره في الفهرست فقط.

(١٣٤) ساقى نامه في الأخلاق. ذكره في الفهرست و في اللباب (١١٠).

(١٣٥) شكايت نامه، منظومه فارسيه. ذكرها في اللباب (١٣٤) و الفهرست قال الاستادى (٩٨) إنها في أربعة فصول، طبعت مرّتين.

(١٣٦) صراط الرشاد، في الأخلاق. ذكرها في اللباب (٥١) و الفهرست.

(١٣٧) القصيده السنيه في الأخلاق. ذكرها في الفهرست.

(١٣٨) قصيده في ذم الزمان، و الاستغاثه بصاحب الزمان عليه السلام. ذكرها في الفهرست.

(١٣٩) القواعد الربانيه في باطنيات الأخلاق. ذكره في اللباب (٣٠) و الفهرست.

(١٤٠) گوهر مقصود در وفاء بعقود، فارسيه ذكره في اللباب (١٠٤) و الفهرست و قال الاستادى (١١٥) انه أَلَفَه عام (١٣٣٣) و طبع عام (١٣٢٥) في كاشان.

(١٤١) مقدمه التعليم و التعلّم. ذكره في اللباب (٥٠) و الفهرست.

(١٤٢) نصيحت نامه. ذكره في اللباب (١٣٣) و الفهرست قال الاستادى (١٥٧) انه في (٤٠) فصلا نظمه عام (١٣٠١)، و قد طبع مرّتين.

ب- العرفان:

(١٤٣) أحسن الترتيب في نظم درر المكاتيب. ذكره في اللباب (١٠٧) و الفهرست

و قال الاستادى (٢) إنه فى العرفان، و هو شرح لكتاب «المكاتب» من تأليف قطب الدين الأنصارى الخزرى السعدى، من العامه، طبع فى (١٦١) صفحه، و الشرح بالفارسيه، مع أن المتن بالعربيه.

(١٤٤) ترجيع بند، فى مراتب السير، منظومه فى السلوك نظمها عام (١٢٧٩) كذا فى قائمه الاستادى (٢١) و قال: انها طبعت فى (٧) صفحات مع «تشويقات الساكنين» الآتى.

(١٤٥) تشويقات السالكين الى معارج الحق و اليقين. نظم فارسى، ذكره فى اللباب (١١٤) و الفهرست و قال الاستادى (٢٣) تمّ نظمه عام (١٢٨٩) و طبع عام (١٣٢٢) فى (١٠٨) صفحات، و أعيد بالتصوير.

(١٤٦) تنبيهات الغافلين فى المثنويات. ذكره فى اللباب (٧٥) و الفهرست و قد طبع مع «تشويقات السالكين» السابق.

(١٤٧) خواص الأسماء الحسنى فى شرحها بالفارسيه. ذكره فى اللباب (١٢٠) و الفهرست قال الاستادى (٤٨) انه طبع فى عصر المؤلف مع «أسرار حسنيه» له.

(١٤٨) درّه اللاهوت، منظومه فى المطالب العرفانيه. ذكره فى اللباب (٣٥) و الفهرست.

(١٤٩) رياض العرفان فى المثنويات. ذكره فى اللباب (٣٧) و الفهرست.

(١٥٠) الكلمات الجذبيّه فى الآداب الملكوتيه. ذكره فى اللباب (٤٢) و الفهرست.

تاسعا: العلوم العقليه

ألف - علم المنطق:

(١٥١) لباب الفكر. ذكره فى اللباب (٩) و الفهرست.

(١٥٢) لبّ النظر. ذكره فى اللباب (١٠) و الفهرست.

ب - علم المناظره:

(١٥٣) رساله فى علم المناظره. ذكرها فى اللباب (٤٥) و الفهرست.

(١٥٤) منظومه وجيزه فى علم المناظره. ذكرها فى اللباب (١٠١) و الفهرست.

عاشرا: علوم غريبه

(١٥٥) رساله فى اصطلاحات أهل الجفر. ذكرها فى اللباب (٢٣) و الفهرست.

(١٥٦) رساله فى علم الجفر. ذكرها فى الفهرست.

(١٥٧) السرّ المستسرّ فى الطلسمات و الدعوات. ذكره فى اللباب (٣٦) و الفهرست.

حادى عشر: المتفرقات

(١٥٨) جمله من الإشعار المتفرقه. كذا فى الفهرست و لعله هو الذى ذكره الاستادى (٥٣) بعنوان «ديوان أشعار» و احتمال أن يكون هى المجموعه المطبوعه باسم «تشويقات السالكين» الذى مرّ برقم (١٤٥).

(١٥٩) رياض الحكايات فى الأمثال و القصص المضحكه و غيرها. ذكره فى اللباب (٨٢) و قال: قد طبع مرارا عديده، و ذكره فى الفهرست.

(١٦٠) الفهرست، ألفه سنه (١٣٢٤) قائمه بأسماء ما احتوته مكتبته من الكتب، و يحتوى أيضا على وصيّه له رحمه الله، ذكره فى اللباب (١٣٢) و قد طبع ابنه الشيخ محمّد الشريف خصوصا أسماء مؤلفاته من هذا الفهرست، مع «مغانم المجتهدين».

(١٦١) قواميس الدرر فى مطالب متفرقه. ذكره فى اللباب (٥٢) قال: و هو كتاب كبير نفيس فى مجلدين و ذكره فى الفهرست أيضا.

(١٦٢) گلزار أسرار فى الأشعار. ذكره فى اللباب (١٠٥) و الفهرست و طبع عام (١٣٢٢) كما ذكره الاستادى (١١٤).

(١٦٣) منتخب القواميس. ذكره فى الفهرست و هو مختار من كتابه السابق المرقم (١٦١) و قال الاستادى (١٣٩) انه طبع عام (١٣٩٠).

و لسماحه المؤلف عدده قصائد في رثاء الامام الحسين عليه السّلام ذكرت في الفهرست بأرقام عديده لم نعدّها نحن في هذه القائمه مؤلفات مستقلّه، و هي مطبوعه مع كتاب تشويقات السالكين.

هذا ما تيسّر لنا جمعه، و تنظيمه من أسماء مؤلفاته رحمه الله حسب موضوعات العلوم، و من أراد الوقوف عليها منظمه حسب الحروف في أوائلها، فعليه بالقائمه التي أعدّها فضيله الشيخ الاستادى دام علاه، و المنشوره في مجلّه (نور علم) العدد (٥٤) الصادره عام (١٤١٣) من مركز جماعه المدرسين في قم.

وفاه المؤلف:

و بعد عمر ناهز الثمانين، بورك له فيه و في إنتاجه، حظى منه المؤلف بالخلود و الذكر الحميد، و قد أطنب مترجموه في الثناء عليه، مثل ما قاله علامه شيخنا آقا بزرك الطهراني:

«هو عالم فقيه، و رئيس جليل، و مؤلف مروج، مكثّر» و ذاع صيته، و انتشرت ترجمته، و خلف مع تراثه العلميّ ذريّه صالحه من خمسه اولاد، و ستّ بنات، و ثله من الأحفاد الذين يرفلون في أثواب المجد و الصلاح حتى الآن.

قضى الشيخ المؤلف في الثالث و العشرون من جمادى الآخره عام (١٣٤٠) في بيته في كاشان، و دفن في قبر أصبح مزارا يرتاده المؤمنون حتى هذه الأيام فرحمه الله، و أسبغ عليه من برّه و رضاه.

«و الحمد لله على إحسانه و نسأله الرضا بفضله و جلاله انه ذو الجلال و الإكرام».

[مقدمه المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بديعا أنطق عنادل بساتين العرفان بمطربات النغمات و معجبات الألحان.

و الصلاة و السلام على محمد عندليب الحقّ، الذي اضطلع بما حمل من أعباء الرسالة فتغنّى بأفصح الكلمات و أحسن البيان، و أفصح عن أسرار نبوّته بساطع البرهان.

و على آله المعصومين الطيبين، الداعين بالحقّ إلى الحقّ المبين، ما تغرّدت الورق في أفنان الأفنان (١) و تغنّت بفنون الأسجاع و شجون الألحان.

أمّا بعد، فيقول العبد الفقير إلى الله الصمد، حبيب الله بن عليّ مدد: إنّ هذه رساله أفردتها لكشف الغطاء عن وجه حقيقه مسأله الغناء، بمصاييح التحقيق و فتح مقفلات إسرارها بمفاتيح التدقيق.

و رتبتها على مقدمات، و مقاصد، و خاتمه.

أما المقدمات فعشر

الأولى:

الحق المدلول عليه بالعقل و وجوه من النقل، الموافق لمذهب مجتهدين أصحابنا: أنّ الأشياء كلّها مطلقه حتى يرد في شىء منها نهى، من آيه محكمه أو سنّه معتبره أو إجماع قطعى أو ضروره ديتيه أو عقل محكم.

و كلّ ما خلا مستند تحريمه عن أحد هذه الأمور فهو على أصل الإباحه.

قال أبو الحسن عليه السّلام: إنّ أمور الأديان أمران: أمر لا اختلاف فيه بين الأمّه و هو ضروره فى الدين لا يقبل الشكّ، و أمر يحتمل الشكّ و الإنكار، فمن ادّعى شيئاً من هذا القسم فعليه أن يحتجّ عليه بكتاب مجمع على تأويله، أو سنّه من النبى صلّى الله عليه و آلّه و سلّم لا- اختلاف فيها، أو قياس تعرف العقول عدله، و ضاق على من استوضح تلك الحجه ردّها، و وجب عليه قبولها و الإقرار و الديانه بها.

فمن ادّعى شيئاً من هذا الأمر- و لم يكن له شىء من هذه الحجج الثلاث- وسع خاصّه الأمّه و عامّتها الشكّ فيه و الإنكار له. الى آخره (١) ثمّ إن ورد فى شىء نهى:

فإن كان صريحاً فى التحريم أو ظاهراً فيه، كما هو ظاهر صيغته، و لم يكن له معارض، و لا

١- أوردتها باختلاف فى الاختصاص المنسوب الى المفيد (ص ٥٨) و تحف العقول (ص ٤٠٧) و البحار (٢- ٢٤٠) و قد نقلها المصنف فى موسوعته «منتقد المنافع» مجلّد المتاجر من النسخه الخطيه، نقلا عن رساله إيقاظ النائمين للسيد ماجد البحرانى- و هذا كتاب (الإيقاظ) مطبوع ضمن كتاب التمهيد لعلوم القرآن للأستاذ الشيخ محمد هادى معرفه دام ظلّه (ج ٥- ١٩٧- ٢٢١) و عبارته فى ص ٢١٩، و فيها اختزال و تلخيص.

صالح للمعارضه و لم يكن إجمال في متعلقه، فلا ريب في وجوب الحكم بتحريمه.

و كذا لو عورض بما لا يصلح للمعارضه، أو يصلح و لكن كان في طرف النهى حاكما أو خاصا مطلقا.

و إلبا، كانت الشبهه حكميه بتعارض الأدله و عدم المرجح، و المرجع فيها عندنا أصل الإباحه، و عند الأخباريه أصل الحظر، لأخبار الاحتياط المحموله على الاستحباب، جمعا بين أخبار الباب.

و كذا لو كان اللفظ الدال على النهى مجملا، كما لو قلنا باشتراك الصيغه مع فقد القرينه.

أو كان متعلق الحكم مجملا بتردد وضع لفظه بين أمرين أو أكثر.

أو عدم وضوح المراد منه- و إن علم الموضوع له:-

كما لو علم أنّ الخمر موضوع للمتخذ من العنب و لكن نشكّ في أنّ غير المسكر منه مراد من النهى أيضا.

و كما لو علمنا أنّ الغناء موضوع للصوت المطرب، مع الشكّ في أنّ غير اللهوى منه مراد من النهى عنه.

و على القول بإجمال الغناء، لعدم العلم بوضعه، يكون من أمثله الأول من الثانى.

و كذا لو كان الاشتباه في طريق الحكم، بأن تكون الشبهه موضوعيه مصداقيه، و ضابطها أن يكون الشكّ في واقعه شخصيه لأجل الاشتباه الخارجى، بأن يكون سبب الشكّ في حكم هذا الشخص الموجود في الخارج، الشكّ في كونه من مصاديق هذا الكلى و أفراده أو في كونه من مصاديق ذلك الكلى، مع العلم بحكم كل من الكلتين، بحيث لو ارتفع الاشتباه الخارجى و تبين كونه من أفراد أحدهما بعينه كان حكمه واضحا، كما لو شككت في مائع هل هو خمر أو خلّ؟ فهو لك حلال حتى تعرف أنّه خمر.

و الظاهر أنّ الأخباريه موافقون للمجتهدين في الحكم بالإباحه في هذه الصوره.

نعم، لا- يجرى أصل الإباحه فيها مع معارضه الأصل الموضوعى الحاكم بالحرمة له، كما لو ترددت المرأه بين الزوجه و الأجنبيه، فإنّ أصله عدم العلاقه الزوجيه و استصحابه

قاضيان بالحرمة و حاكمان على أصل الإباحه (١)، كما صرّح به بعض الأجله.

و قد صرّح أيضا بأنّ الإجمال إذا كان فى متعلّق الحكم و موضوعه كان من الشبهه الحكميه مطلقا، سواء كان الإجمال للاشتباه فى الوضع أو فى المراد، كما ذكرناه.

و وجهه: أنّ المشكوك فى كونه غناء أو مرادا منه (٢) محتمل للحرمة و عدمها لأجل الاشتباه فى حكمه بخصوصه، لا لأجل أمر خارجيّ لو ارتفع وضح الحكم.

لا- يقال: إذا كانت الشبهه فى مفهوم الموضوع و جب الاجتناب عن كلّ ما يحتمل كونه موضوعا من باب المقدمه! فإنّ هذا لا يجرى فيما علم ببعض الأفراد كما فى الغناء، لحصول الامتثال بالاجتناب عنه و إنّما الشكّ فى الزائد، فينفى حرمة بالأصل.

هذا، و لكنّ ظاهر جماعه، بل صريح بعضهم، اختصاص الشبهه الحكميه بما لو كان الاشتباه من جهه عدم الدليل أو من جهه تعارض الدليلين، و أنّ الإجمال إذا كان فى متعلّق الحكم كان من الشبهه فى طريق الحكم.

و قد حكم بفساده بعض الفحول (٣)، نظرا إلى أنّ الحكم ليس هو نفس الحرمة بل هى مع اعتبار تعلّقها بفعل المكلف، فالشكّ فيه موجب للشكّ فيها.

و بعباره أخرى: العرض لا بدّ له من محلّ يتقوّم به و الشكّ فى المحلّ موجب للشكّ فى العرض.

و هذا- و إن جرى فى الشبهه الموضوعيه أيضا- و لكنّ الموضوع فيها ثابت محقّق فى نفس الأمر فلا شبهه فى أصل العروض، بخلاف ما نحن فيه، فإنّ أصل العروض مشكوك فيه لعدم ثبوت الموضوع إلّا فى الجملة، و العروض- حينئذ- و إن كان محقّقا فى الجملة أيضا، و لكنّه غير محقّق بالنسبه إلى كل واحد من المحتملات.

فقد تبين أنّ الشبهه فى مسأله الغناء- على القول بإجماله لأحد الأمرين، أو تعارض ما دلّ من الأخبار على جوازه و حرمة بالنسبه إلى بعض افراده- من الشبهه الحكميه

١- راجع، فرائد الأصول ج ١ ص ٣٧١.

٢- أنظر فرائد الأصول ج ١ ص ٣٦٥ المسأله الثانيه.

٣- أنظر فرائد الأصول ج ١ ص ٣٦٥ المسأله الثانيه.

التحريميه. فإن الصوت المطرب للهوى المهيج للشهوات المزين للسينات محقق كونه غناء و مرادا من لفظ الغناء المنهى عنه. وغيره- و إن احتمال حرمة باحتمال وضع اللفظ لما يشمله أو إرادته منه و لو على سبيل التجوز- إلا أنه غير ثابت، فيرجع إلى أصل الإباحه و البراءه عن الإلزام بحكم التحريم، كما يزعمه الأخباري، و إن وافقنا عليه في الشبهه الموضوعيه. و لعل من جعل المسأله منها، نظر إلى أن الاشتباه في الموضوع أوجب الاشتباه في الحكم، و إلا فهو واضح في الجملة. و هو كما ترى و حكى عن الشيخ الحرّ رحمه الله: أن من الشبهات قسما مترددا بين الشبهه الحكيمه و الموضوعيه. قال: «و هي الأفراد التي ليست بظاهره الفرديه لبعض الأنواع، و ليس اشتباهها بسبب شىء من الأمور الدنيويه كاختلاط الحلال بالحرام، بل بسبب أمر ذاتي أعنى اشتباه صنفها في نفسها. كبعض أفراد الغناء الذي قد ثبت تحريم نوعه، و اشتبه أنواعه في أفراد يسيره. و بعض أفراد الخبائث الذي قد ثبت تحريم نوعه، و اشتبه بعض أفرادها، و منها شرب التتن. و هذا النوع يظهر من الأخبار دخوله في الشبهات التي ورد الأمر باجتنابها (١)» انتهى. و فيه ما لا يخفى بعد ما بيّناه، و قد فضلناه في محله (٢) فليتأمل.

المقدمه الثانيه:

الأظهر عندي وفاقا لكثير من المحققين أنه لا عبره بنقل الإجماع في مقام الاستدلال لحرمة العمل بالظن إلا ما خرج بخصوصه، و لا دليل على خروج الظن الحاصل بالإجماع المنقول.

إلا أن يدعى دخوله في خبر الواحد، و لكن أدله حجتيه لا تشمله، لا اختصاصها عند التأمل

١- الفوائد الطوسيه ص ٥١٨ فائده (٩٨).

٢- رساله في أصل البراءه و الاحتياط للمؤلف ره ص ١١٢-١٠٨ مخطوطه بخطه الشريف.

الصحيح بما إذا كان خبره مستندا إلى الحسن لا- إلى الاجتهاد و الحدس، و إلاً لكان فتوى الفقيه أيضا معدوده من الروايات، لرجوعها إلى قول المعصوم باجتهاده، كرجوع دعوى الإجماع إليه.

غايه الأمر أنّ العادل مصدّق في نبئه عن حدسه و اجتهاده، و أمّا أنّه يجب الحكم بعدم خطئه في ذلك، و أنّ ما استنهضه باجتهاده موافق للواقع و مطابق لنفس الأمر، فلا دليل عليه، لأنّ عدالته تمنع من تعمّده في الكذب في ما يخبر عن المحسوس، لا من خطئه في اجتهاده.

و أصاله عدم الخطأ في المحسوس، لندرته، فلذا لا تجرى في الاجتهاديات لكثرة الخطأ فيها، و كذا في غير الضابط الذي يكثر خطؤه و نسيانه في المحسوسات.

هذا مع كثره اختلافهم و تشتت اصطلاحاتهم في التعبير بالإجماع:

فمنهم من يكتفى باتّفاق المعروفين من العلماء المعاصرين أو مطلقا.

و منهم من يكتفى في خصوص واقعه بالإجماع على العمل بأصل أو قاعده فيدعى الإجماع في خصوصها لاندراجها- بحسب اجتهاده- تحت هذا المجمع عليه، نظرا إلى وجود المقتضى للحكم و فقد المانع.

و منهم من يكتفى بمجرد اتّفاق علماء العصر من دون اعتبار العلم بدخول المعصوم.

و منهم من يستكشف من اتّفاق علماء العصر عن موافقه المعصوم عليه السّلام نظرا إلى قاعده اللطف، فيجعل مخالفه الواحد- و لو كان معروف النسب- قادحه في الإجماع، لحصول اللطف بعدم اجتماع الكلّ على الباطل.

و منهم من يعتبر العلم الإجمالي بوجود المعصوم في المتّقين، و إن كانوا قليلين، فلا يكون خروج معروف النسب قادحا.

و منهم من يكتفى بالحدس عن موافقه المعصوم باتّفاق كثير من رعيتّه.

و منهم من يريد به عدم الخلاف و انحصار القول فيه، بمعنى كون القول واحدا كما في ذكر الإجماع في مقابل الخلاف.

و منهم من يريد به اتّفاق جميع علماء الأعصار في جميع الأمصار كما قد يصرّح به أيضا.

و هذه الوجوه- و إن استلزم بعضها عادة لقول المعصوم- و لكنّه نادر، مع حصول الإجمال فى الاقتصار على المطلق.
و دعوى انصرافه إلى ما يستلزمه ممنوعه.

بل يمكن دعوى ظهوره فى اتفاق علماء عصر واحد، و استلزامه- بعد تسليم تحقّقه لقلّه العلماء- لذلك، ممنوع، إلّا على القول باللفظ، و هو ضعيف كما حقّق فى محلّه.

نعم، لو صرّح الناقل بالوجه الأخير أو نحوه مثل قوله: «إجماع المسلمين أو الشيعة كافّه فى جميع الأعصار» أمكن القول بحجّيته و جعله من قبيل خبر الواحد.

فإنّه إذا ثبت مثل هذا الاتفاق بقوله، لكونه من المحسوس، استكشفتنا به قول المعصوم، نظير إخباره بآثار العدالة من المواظبه على أوقات الصلوات و الاهتمام بكثير من المستحبات و حضور الجماعات و أداء الأخماس و الزكوات، فإنّه ينتقل من هذه الآثار المحسوسه إلى (١) ملكه العدالة، مع كونها غير محسوسه.

و الحاصل أنّ مع هذا الاختلاف فى مورد استعمال الإجماع لا يعلم إرادته ناقله الوجه الموجب لدخوله فى الروايه و حكايه السنّه. فإن قلت: هب إنّ الأصحاب مختلفون فى اصطلاح الإجماع، فإنّه عند القدماء عبارته عن اتفاق الكلّ الذين من جملتهم الإمام المعصوم عليه السّلام إجمالاً.

و عند الشيخ و أتباعه عن اتّفاقهم، و إن علم بعدم اشتمالهم عليه عليه السّلام.

فإنّ قاعده اللطف- المستفاده من الأخبار الدالّه على أنّ الزمان لا يخلو عن حججه، كى: إن زاد المؤمنون شيئاً ردّهم، و إن نقصوا أتمّه لهم- تقتضى عدم اتّفاقهم على غير الحقّ الموافق للمعصوم.

و عند المتأخّرين و متأخريهم عن اتّفاق جماعه من خواصّ الأمّه كاشف عن قول الرئيس المعصوم من جهه الحدس.

و لكن يحمل دعوى الإجماع من كل ناقل على وفق مصطلحه، كما يحمل استعمال كلّ قوم

١- كذا الصواب، و فى الأصل: (على).

على عرفهم، فمن أين الإجماع الموجب للتوقف؟

قلت:

أولاً: إن الإجماع على الطريقة الأولى فى غاية الندره، بل يمكن القول بأنه لم يتحقق بعد.

و على الثانيه، لا دليل على حجيتة و قد بالغ السيد المرتضى رحمه الله فى ردّه (١).

و على الثالثه، مبنى على الحدس و الاجتهاد و العاملون بأخبار الآحاد لا يركنون إلى خبر يستند راويه إلى مثل هذا الاستناد.

هذا، مع أنّ فى القدماء جماعه كانوا يستندون فى دعواهم الإجماع إلى الإجماع على العمل بأصل أو قاعده أو نحوهما، كما عن المرتضى و المفيد و الحلّى (٢). بل الشيخ حيث علّل - فى مسأله ظهور فسق الشاهدين بما يوجب القتل سقوط القود و كون الديه من بيت المال - بالإجماع من الفرقه، ثم علّل الإجماع بأنهم رويوا أنّ ما أخطأت القضاء فى بيت مال المسلمين. (٣)

على أنّك قد عرفت تسامحهم فى إطلاق الإجماع على مجرد عدم الخلاف و على المشهور و نحو ذلك ممّا لا دليل على حجيتة، فكيف يبقى الاعتماد على مثل هذه الإجماعات المنقوله؟ و يجعل سبيلها سبيل الروايات المأثوره؟

و أعجب من ذلك الاستناد فى كثير من المواضع إلى إطلاق دعوى الإجماع على لفظ مطلق يشمل محلّ النزاع.

و قد أجاد المحقق رحمه الله حيث إنّه - بعد أن صرح بأنّ ذلك لا يقتضى الإجماع - قال: على أنّ المذهب لا يصار إليه من إطلاق اللفظ ما لم يكن معلوماً من القصد، لأنّ الإجماع مأخوذ من قولهم: أجمع على كذا، إذا عزم عليه، فلا يدخل فى الإجماع على الحكم إلّا من علم منه القصد إليه، كما أنّنا لا نعلم مذهب عشره من الفقهاء الذين لم ينقل مذهبهم لدلاله

١- راجع الذريعه إلى أصول الشريعه ج ٢ صص ٦٣٣-٦٣٠.

٢- انظر فرائد الأصول ج ١ صص ٩٢-٩٠.

٣- الخلاف ج ٣ ص ٣٣٩ المسأله ٣٦.

عموم القرآن و إن كانوا قائلين به (١) انتهى.

و من هنا ظهر ضعف الاستدلال لحرمة مطلق الصوت المطرب، و إن لم يكن لهويًا، بما حكى عن المفيد رحمه الله من دعوى الإجماع على حرمة الغناء (٢) لعدم معلوميه إرادته من الغناء ما يشمل غير اللهوى.

على أنه يحتمل أن يكون استناده في هذه الدعوى إلى اتفاقهم على مسأله أصوليه نظير دعواه إجماع المسلمين على أن المطلقة ثلاثا في مجلس واحد يقع منها واحده.

ثم قال: و أما إجماع الأئمة فهم مطبقون على أن ما خالف الكتاب و السنه فهو باطل، و قد تقدم وصف خلاف الطلاق بالكتاب و السنه، فحصل الإجماع على إبطاله (٣) انتهى.

فلعله نظر إلى دلالة بعض الآيات و كثير من الروايات على حرمة الغناء فادعى الإجماع عليها لإطباقهم على أن ما حرّمه الكتاب و السنه فهو حرام.

ثم لو سلمنا حجّيته مثل ذلك، فلا نسلم حجّيته بالنسبه إلى جميع ما يطلق عليه الغناء، بل المسلم ثبوت الحرمة في الجملة، و هذا لا يجدى في تعميم الحكم لمحلّ النزاع.

و ممّا بيّناه تبين حال الاستناد إلى الشهره أيضا، فليتدبر.

المقدمه الثالثه:

اشاره

المطلق من حيث هو لا يفيد العموم، لأنه لم يوضع له لغه و لا عرفا، بل هو موضوع للماهيه المطلقه لا بشرط شىء آخر، بخلاف الألفاظ الموضوعه للعموم فإنّها موضوعه للماهيه بشرطه.

و إلى هذا يرجع ما فى «تمهيد القواعد» للشهيد الثانى من أن الفرق بينهما مع اشتراكهما فى الحكم أن العام هو الدالّ على الماهيه باعتبار تعددها، و المطلق هو الدالّ عليها من حيث

١- فرائد الأصول ج ١ ص ٩٣.

٢- قال رحمه الله فى المقنعه ص ٩٠: كسب المغتبات حرام و تعلم ذلك و تعليمه محظور فى شرع الإسلام.

٣- الفصول المختاره ص ١٣٥.

هى، لا بقيد وحده ولا تعدّد، و مرجعه إلى أنّ العام الماهيه بشرط شىء، و المطلق الماهيه لا بشرط شىء (١) انتهى.

و هذا هو السرّ فى أنّ حمل العام على العموم غير مشروط، بخلاف حمل المطلق عليه فإنّه مشروط بشرطين، كما صرّح به جماعه، منهم الفريد البهبهاني رحمه الله فى فوائده (٢).

[الشرط] الأوّل أن لا يكون بعض ما يصدق عليه من أفرادها شائعا غالبا بحسب الاستعمال أو الوجود فى الخارج، بل يكون متواطئا بالنسبه إلى جميع أفرادها، فلو كان فى مصاديقه شائع غالب بحسب الاستعمال حمل عليه قطعا إن بلغ الشيوخ حدّا ينصرف الذهن معه إلى هذا الفرد و يتبادر منه مطلقا و لو مع قطع النظر عن ملا-حظه الشيوخ، لأنّ الحقيقه الأولى - حينئذ - قد صارت مهجوره مماته، و حصل وضع تخصّصيّ جديد بالنسبه إلى خصوص هذا الفرد، فلا يراد فى العرف غيره إلّا مع القرينه، كما فى الدابّه الموضوعه لغه لمطلق ما يدبّ فى الأرض، و لكن شاع استعمالها فى العرف على الخيل و البغال و الحمير، بحيث أميت المعنى اللغويّ، و هجر استعمالها فى نحو الذرّ و الشاه، و لذا لو أوصى لشخص بدابّه لا يدفع إليه الشاه. و كما فى الطعام لو قيل بوضعه لغه لكل ما يؤكل، فشاع استعماله فى البرّ أو مطلق الحبوب حتّى صار حقيقه فيه.

و من هذا القبيل لفظ الغناء الموضوع لمطلق الصوت أو مطلق الصوت المطرب، لو قلنا بصيرورته حقيقه عرفيه فى المطرب اللّهويّ لكثرت استعماله فيه.

و أمّا لو لم يبلغ الشيوخ الاستعماليّ هذا المبلغ، بل كان تبادر هذا الفرد، و انصراف الذهن إليه بسبب ملاحظه الشيوخ و شهره الاستعمال، فظاهر كل من أطلق القول بأنّ المطلق يحمل على الفرد الشائع، وجوب حمله عليه «حينئذ» أيضا.

و أظهر منه القول بأنّ غلبه استعمال المطلق فى الفرد من الأمارات المشخصه لمراد المتكلم.

و لكن ينبغى أن يجرى فى المقام أيضا ما ذكره من الخلاف فى الحقيقه المرجوحه و المجاز

١- تمهيد القواعد ص ٣٠ س ٢٨.

٢- الفوائد الجديده ص ١ مطبوع فى آخر الفصول الغرويه، أيضا انظر عوائد الأيام للنراقى رحمه الله ص ٢٥٩.

الراجع من التساوى و التوقف، أو ترجيح المرجوح، أو الراجع. و منشؤه رعايه الأصل من حمل اللفظ على المعنى الموضوع له، و مراعاة الغلبه الموجهه للظهور، لكونها بمنزله القرينه الصارفه، و حصول التعارض الموجب للتوقف.

و قد يتوهم: أنّ مجرد تبادل أظهر أفراد اللفظ و أشهرها مقتض للنقل و تجدد الوضع، لكون التبادر من علائم الحقيقه و أماراتها. و فساده واضح، فإنّ التبادر المذى هو من العلائم، هو الوضعى، أى فهم المعنى من جوهر اللفظ و حاقه، من دون ملاحظه أمر خارج عنه من غلبه الاستعمال و غيرها من الأسباب الخارجه، لا- الإطلاقي، أى فهمه من اللفظ بواسطه أمر خارج عنه، فإنّه لا يوجب الوضع و لا ينتقل منه إليه انتقالاً إنّياً كما فى الوضعى.

قال بحر العلوم قدس سرّه فى فوائده: كيف و جميع الألفاظ الموضوعه للمعاني الكليه يتبادر منها الأفراد الشائعه المتعارفه، و قلما يتفق أن يكون أفراد الكلى متساويه فى الظهور و السبق و التبادر إلى الفهم، بل الغالب اختلافها فى ذلك (١) انتهى.

و «حينئذ» فلا- وجه للتفرقه بين مسأله الفرد الشائع و مسأله المجاز الراجع بأنّ حملهم المطلق على الفرد على الشائع مبنى على ثبوت الحقيقه العرفيه فى ذلك اللفظ مع هجر المعنى اللغوى، فلو حمل «حينئذ» على غير هذا الفرد أو على معناه اللغوى الصادق على جميع الأفراد مطلقاً كان حملاً للفظ على معناه المجازى، أى الحقيقه المهجوره، بدون قرينه، و هو غير جائز، فتعيّن الحمل على الفرد الشائع، لأنّه حمل للكلمه على حقيقتها، و لا- حاجه فيه إلى القرينه، بخلاف حمل اللفظ على المجاز المشهور فإنّ حقيقته لم تهجر بل تتعاهد فى بعض الأوقات.

و لذا وقع الاختلاف بينهم بما عرفته فى تلك المسأله دون ما نحن فيه، لأنّ جانب الوضع الجديد فيه سليم عن المعارض، و الوضع القديم فى مسأله المجاز الراجع معارض بالظهور الناشئ عن الشهره و الغلبه.

و وجه الفساد فى هذا الوجه: أنّ كلامنا فى ما لم تثبت الحقيقه العرفيه، حيث أطلقوا القول بأنّ المطلق منصرف إلى فرده الشائع و محمول عليه، و قد صرّحوا بذلك فى مواضع كثيره نقطع فيها بعدم ثبوت الوضع الجديد، و هذا واضح لمن تتبع فى الفقه.

و يرشد إلى هذا ما يذكرونه فى الأصول من أنّ غلبه استعمال المطلق فى الفرد من أمارات تشخيص المراد، و لم يذكروها فى أمارات تشخيص الأوضاع.

و من هنا ظهر أيضا أنّه لا- وجه لما قد يتوهم من أنّ حملهم المطلق على الفرد الشائع مبنى على صيرورته فيه مجازا مشهورا فيرجح على الحقيقه المرجوحه.

فإنهم قد أطلقوا هذا الحكم، و أرسلوه إرسال المسلمات، و فيهم من يتوقف فى مسأله تعارض المجاز الراجح مع الحقيقه المرجوحه، و من يقدّم الحقيقه على المجاز مستدلا بقوّه الوضع و رعايه الأصل.

هذا، مع أنّ مجرد استعمال المطلق فى الفرد ليس تجوّزا، كما فصل فى محلّه.

و الحاصل أنّ مجرد شيوع استعمال المطلق فى فرد لا يوجب صيرورته حقيقه عرفيه فى خصوصه، و مجازا فى العموم البدلى.

و لذا قال بعض الساده الأجلّه قدس سرّه: لو وقع التصريح بالعموم كأن يقول: «أعتق رقبه أى رقبه شئت» كان اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى غير معدول به عن معناه الأصليّ و لا مراعى فيه وجود العلاقه بينه و بين غيره، كما هو شأن المجاز. انتهى.

و كذا لا- يوجب مجرد استعمال المطلق فى الفرد الشائع باعتبار أنّه من مصاديقه كونه مجازا، نعم، لو استعمل فيه مع إرادته الخصوصيه من اللفظ كان مجازا، لأنّه لم يوضع لفرد بعينه بل لشائع فى جنسه.

و كذا لو استعمل فى العموم الاستغراقى بالقرينه الحاليه من قاعده الحكمه، كما فى **أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ (١)** و نحوه ممّا أوجب حمليه على الفرد المعين الترجيح من غير مرجح، أو الإجمال المنافى لمقتضى الحال، و على غيره المبهم قيام الصفه الوجوديه- كالحليه مثلا- بما لا

وجود له، فإنّ المبهم لا وجود له، فيتعيّن حمله على العموم الاستغراقيّ بمقتضى الحكمة.

على أنّ دأب الشارع في أمثال المقام تأسيس القاعده الكليه لا بيان الحكم لفرد لا بعينه.

و كيف كان، فالتحقيق في التفرقه بين المسألتين.

أنّ الأصل - و إن اقتضى فيهما حمل اللفظ على الحقيقه و الإطلاق، نظرا إلى ظاهر اللفظ مع قطع النظر عن الشهره و الغلبه، كما هو قاعده محاوره أهل اللسان و متفاهم العرف في جميع الأزمان، حيث يستندون في الألفاظ المجرّده إلى أصله الحقيقه و الإطلاق - و لكنّ المانع من تسليم حكم الأصل و مقتضاه، في ما كان مجازه مشهورا، هو غلبه الاستعمال في المعنى المجازيّ بالقرينه، فإذا أطلق هذا اللفظ كان احتمالاه لإرادته المعنى المجازيّ - تعويلا على الشهره - أظهر.

و إنّما اختلفوا «حينئذ» في ذلك لاختلافهم في أنّ الشهره هل تصلح لكونها قرينه كسائر القرائن أو لا؟

فمن قال بالأوّل رجّح إرادته المعنى المجازيّ.

و من قال بالثاني قدّم الحقيقه.

و من التبس عليه الأمر توقّف.

و إلّا، فلا خلاف بينهم في أنّه يخرج عن الأصل بالقرينه.

و المانع في ما كان فرده شائع الاستعمال، و إن كان ما ذكرناه في الحال، و لكنّه لا معارض له من جهه الوضع، لتساوى جميع الأفراد من الشائع و غيره في كونها من مصاديق الماهية المطلقة حقيقه، فيكون الفرد الشائع ذا ترجيح بمرجح الشيع و الغلبه، فلا يعارضه شيء من جانب الوضع، كما في المجاز المشهور.

لا يقال: فالشيع قرينه على إرادته هذا الفرد و تعينه، فيكون مجازا.

فإنّ القرينه قد تكون معينه، كما في المشترك، فلا تستلزم المجازيه، و إنّما المستلزمه لها هي الصارفة عن إرادته المعنى الحقيقيّ.

و ربّما يعلّل تعين الفرد الشائع للإرادته من المطلق بأنّه القدر المتيقّن من قصد المتكلّم، فتدبر.

و يظهر من السيّد المرتضى رحمه الله القدر في هذه القاعده و هو ضعيف.

هذا كلّ في الشائع الاستعماليّ.

و أمّا الشائع الوجوديّ: ففي انصراف المطلق إليه و عدمه قولان، و لعلّ الأوّل أظهر، و هو ظاهر إطلاق الجماعه بل صريح بعضهم، كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم.

و ممّا ذكرنا ظهر الفرق بين المطلق و العام أيضا بشمول العام لجميع الأفراد الشائعه و النادره لكون عمومه وضعيّاً، بخلاف المطلق فإنّ عمومه للحكمه.

الشرط الثاني (١): أن يكون ذكره لأجل بيان نفسه لا- على سبيل التقريب لبيان حكم آخر، و إلّا لم يعمل بإطلاقه، كما في قوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ (٢) فإنّ المقصود منه بيان حليّه صيد الكلاب المعلّمه من حيث الصيد، فلا دلاله فيه على طهاره محلّ العضّ.

و استدللّ له بأنّ المطلق يحمل على العموم لتلما يخلو الكلام عنه الفائده، و هي في المقام متحقّقه، فلا داعي إلى حمله على العموم.

و الحاصل أنه إذا علم أنّ المتكلم بصدد بيان حكم المطلق من حيث هو، لزم حمله على العموم، و أمّا إذا علم أنّه بصدد بيان حكم آخر فلا داعي إليه، فتأمل.

تذنيبات

الأوّل:

إذا قامت قرينه على إرادته العموم من المطلق فلا- إشكال في حمله عليه، كما في الاستثناء فيه، و حدّه و لو بالخاصّه، و تعليق حكمه على وصف متحقّق في الفرد النادر على ما قيل، و تقييده بقيد مخرج الأفراد النادره.

و أمّا لو قيد بالفرد النادر- كأن يقول: أعتق رقبه، ثم يقول: أعتق رقبه ذات رأسين.

فهل هذا التقييد كاشف عن إرادته العموم من المطلق، فلا يحمل عليه؟

أو لا يكشف، فيحمل عليه، فلا يجزى غير المقيد؟

١- لاحظ صفحه (٤٢) في شرطى حمل المطلق.

٢- سورة المائده، آيه ٦.

أو يحكم بتعدّد التكليف، أى يجب عليه واجب عينى و واجب تخيبرى؟

وجوه، أظهرها الثانى، فإنّ المقيّد قرينه كاشفه عن المراد.

و للأول: أنّ المطلق بنفسه منصرف إلى الشائع، و التقييد قرينه لغيره.

و فيه نظر.

و للثالث: أنّهما خطابان منفردان، و الأصل عدم التداخل، فتدبر.

و المقيّد بالنادر لو كان منفيًا كأن يقول بعد قوله: أعتق رقبه: لا تعتق رقبه ذات رأسين، فهو مؤكّد، لأنّ النادر غير منصرف إليه من أوّل الأمر.

و كذا لو كان التقييد بالفرد الشائع فى الإثبات.

الثانى:

قد شاع بين الفقهاء حمل المطلق على المقيّد اللبى، أى الفرد الشائع، و اللفظى فى حال الاختيار، و لكنّهم فى حال التعذّر يتمسكون لثبوت الحكم بالإطلاق، مثلاً يقولون: إن المتبادر من المسح هو المسح بباطن الكفّ، و معناه أنّ هذا هو المراد من الأمر بالمسح، فلا يجوز بغيره، و مع تعذّر المسح بالباطن يحكمون بالمسح بالظاهر مستنديّن إلى الإطلاق.

فيشكل عليهم أنّ كون المقيّد فى [مقام] بيان المراد من المطلق يأبى عن ذلك، فإنّ ظاهر الكف لم يكن مراداً، فكيف صار عند التعذّر مراداً؟

مع أنّه يلزم - على القول بأنّ استعمال المطلق فى المقيّد مجاز - إرادته الحقيقه و المجاز من لفظ واحد، فإنّه أريد به الإطلاق للتمسك به حال التعذّر، و التقييد للتمسك به حال الاختيار.

نعم، لا يرد ذلك على من استند إلى حديث: «الميسور لا يسقط بالمعسور» و نحوه.

و يمكن الجواب عنه بأنّه لا - مانع من أن يكون المقيّد بالنظر إلى بعض أحوال المكلف فى مقام البيان، و بالنظر إلى بعضها فى غير هذا المقام، توضيحه: أنه لو قال للقادر: «امسح» يتبادر منه المسح بالباطن، و لكن لو قال ذلك للعاجز، فالمتبادر هو المسح بالظاهر، فليتأمل.

الثالث:

إذا قيّد المطلق بمقيّد مستوعب كأن يقول: «أعتق رقبه» ثم قال «أعتق رقبه مؤمنه» ثم قال «أعتق رقبه كافره» فالظاهر أنّ ذلك من القرائن على إرادته العموم من المطلق.

و يحتمل كونه من باب تعدّد التكليف، فيجب عتق رقبتيّن مؤمنه و كافره، لأصالة عدم التداخل، فتأمّل.

الرابع:

إذا ورد مطلق و قيّد بمطلق و مقيّد، كأن يقول: «تجب الصلاة» ثم قال «يجب فى الصلاة ستر العوره» ثم قال: «يجب الستر بغير الحرير» فهل يقيد المقيّد المطلق بالمقيّد الثالث؟ فيكون للصلاة شرط واحد و هو الستر بغير الحرير؟

أم لا، فيكون للصلاة شرطان؟

وجهان:

للاّوّل: و الحكم العرفى بأنّ المطلوب من الأمرين واحد، مضافا إلى أصالة عدم التعدّد.

و للثانى: أنّ الأمر بالنسبه إلى المطلق الثانى و المقيّد يرجع إلى الوضعى أى الشرطيه، و إن كان بصوره التكليفى، و قد تقرّر أنّ المطلق لا يحمل على المقيّد فى الوضعيات.

و تظهر الثمره فى ما لو عجز عن الستر بغير الحرير، و تمكّن من الستر به.

فعلى الأوّل يصلّى عريانا لفقد الشرط، فلا تكليف به.

و على الثانى يصلّى فى الحرير، لأنّ سقوط أحد الشرطين لا ينافى التكليف بالآخر، فتدبّر.

الخامس:

إذا ورد مطلق و مقيّدان متضادان، فمع الاستيعاب ما عرفته من الوجهين: كونه قرينه على العموم، و إرادته تعدّد التكليف.

و على الأوّل يكون المقيّدان تأكيدا لمدلول المطلق.

و قد يقال بالتساقط، نظرا إلى اختلافهما، فيكون المطلق سليما عن المعارض، فلا تأكيد.

و قد يحكم بالتخيير بينهما شرعا، لا العقلى المستفاد من الأمر بالكلّى.

و قد يقال بالإجمال، نظرا إلى اشتراكهما في التقييد، فلا يعلم أنّ المكلف به أيّهما؟

و كذا الكلام مع عدم الاستيعاب، كما في روايات الولوغ.

قال الشهيد رحمه الله في قواعده: لو قيّد بقيدتين متضادتين تساقطا، و بقى المطلق على إطلاقه، إلّا أن يدلّ دليل على أحد القيدتين، كما عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا إحداهنّ بالتراب». و بهذا عمل ابن الجنيّد.

و روينا «ثلاثا» و روى العامّة: «أخراهنّ بالتراب» و روينا و رووا: «أولاهنّ» فيبقى المطلق على إطلاقه.

و لكن روايه «أولاهنّ» أشهر، فترجّحت بهذا الاعتبار انتهى (١).

و اعترض عليه بأنّ العمل بأصل الإطلاق إنّما يجدى إذا لم يكن في مقابله دليل، و التقييد ثابت في الجملة.

و قد يقال بكونهما بيانا لإرادته هذين الفردين بمعنى وجوبهما عينا.

و هو بعيد، فإنّ العرف كما يحكم بوحده التكليف في المقيّد الواحد - كذلك يحكم بها في المقيدين.

و قد يقال بالإجمال، فيرجع إلى الأصول العمليه.

و في (العوائد): الظاهر التخيير بين القيدتين، لأنّه الحكم عند تعارض الخبرين، و مرجعه إلى ما يرجع اليه التساقط، و لكن ليس تساقطا. الى آخره (٢) فتدبر.

السادس:

القول بتعلّق الأحكام بنفس الطبائع - كما هو الحقّ المرضي عند كثير من المحققين - لا يوجب في النهي عن المطلق حملة على الأفراد النادرة أيضا، نظرا إلى أنّ النهي عن الطبيعه نهى عن كلّ فرد فرد توجد فيه، و هي موجوده في ضمن كلّ فرد من أفرادها، فلا يحصل الامتثال بالنهي إلّا بالاجتناب عن جميع الأفراد، فإنّ شيوع استعمال المطلق في الفرد

١- القواعد و الفوائد ج ١ ص ٢١٥.

٢- عوائد الأيام، ص ٢٦٧.

قرينه على إرادته المتكلم خصوص هذا الفرد من النهي عن المطلق، وإرادته لغيره غير معلومه.

فظهر ضعف ما ربما يقال من: أنّ الغناء- وإن كان مطلقا- لا يفيد بنفسه العموم، و ينصرف إلى الفرد الشائع منه، و هو الصوت اللهويّ، إلّا أنّ تعلق النهي به يفيد وجوب الاجتناب عن كلّ ما توجد في ضمنه طبيعه الغناء و إن [لم] يكن من أفراد الشائعه.

فإنّ المطلق إذا لم يكن مصروفا إلى غير الشائع، فكيف يصرف إليه بمجرد تعلق النهي؟ و لا يعلّق إلّا بما أريد به.

المقدمه الرابعه:

إذا عرف مراد الشارع، بل مطلق المتكلم،- و لو بأمارات ظنيه يعوّل عليها في محاورات العرف-، حمل اللفظ عليه، و لو كان من المعاني المجازيه له.

و إذا جهل المراد و انتفى القرائن حملناه على معناه الحقيقيّ.

فلو تعدّد- و كان أحدهما لغويا و الآخر عرفيا- فمذهب جماعه تقديم اللغه.

و لكنّ الظاهر تقديم العرف للاستقراء، و قوه الظنّ بإرادته المعنى العرفي، فإنّ أكثر خطابات الشرع مطابق للعرف، كما لا يخفى على المتتبع.

و من هنا نحمل الغناء على معناه العرفي الذي كان متعارفا في تلك الأزمنه و قبلها.

بل صريح جماعه القطع بتقديم العرف إذا كان مقدّم الحدوث على زمن صدور الخطاب عن الشارع، كالقطع بتقديم اللغه إذا كان العرف مستحدثا متأخرا عن زمن الصدور.

و جعلوا محل النزاع في هذه المسأله في ما لا نقطع بتأخر العرف عن زمن الصدور.

و الظاهر أنّ الغناء كان متعارفا الاستعمال في زمن الجاهليّه أيضا في الصوت اللهويّ، فلا- ينبغى النزاع في حمله على هذا المعنى، و وجوب تقديمه على المعنى اللغويّ أى مطلق الصوت المطرب.

و قد كان استعماله في هذا العرف في زمن الأئمه عليهم السلام أيضا متعارفا شائعا كما يأتي بيانه.

سَلَمْنَا الشُّكَّ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَصْلَ اتِّحَادُ الْعَرَفِينَ، وَ لَعَلَّهُ نَازِرٌ إِلَى بَعْدِ مَخَالَفَتِهِمَا وَ تَخَالَفِهِمَا مَعَ عَدَمِ مَضَى زَمَانٍ طَوِيلٍ فَتَدَبَّرَ.

وَ كَيْفَ كَانَ، فَلَوْ تَخَالَفَ عَرَفَ الْمُتَكَلِّمِ وَ الْمُخَاطَبِ، فَفِي حَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ الثَّانِي، أَوْ التَّفْصِيلِ، أَوْ التَّوَقُّفِ؟ خِلَافٌ، وَ التَّفْصِيلُ فِي الْأَصُولِ.

وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا-خِلَافٌ فِي وَجُوبِ حَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى عَرَفِ الْمُتَكَلِّمِ وَ الْمُخَاطَبِ مَعَ الْإِتِّحَادِ وَ عَدَمِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَعْهُودُ مِنْ طَرِيقَةِ الْعُقْلَاءِ وَ أَرْبَابِ الْمَحَاوِرَاتِ.

مَعَ أَنَّهُ لَوْ لَاهِ لَانَسَدَ بَابِ التَّفْهِيمِ وَ التَّفَاهِمِ.

وَ قَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ ثَمَرَهُ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ ثُبُوتِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَ عَدَمِهِ.

المقدمة الخامسة:

إِذَا اخْتَلَفَتْ نَقْلُهُ اللَّغَةَ فِي تَفْسِيرِ لَفْظٍ:

فَمَعَ التَّصْرِيحِ بِالنَّفْيِ، يَحْصُلُ التَّعَارُضُ فَيُرْجَعُ إِلَى الْمُرَجِّحِ، أَوْ يَقَدَّمُ قَوْلُ الْمُثَبِّتِ فَيُحْكَمُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى الْخِلَافِ.

وَ مَعَ عَدَمِهِ، لَا تَعَارُضُ فَيُحْكَمُ بِالِاشْتِرَاكِ، إِلَّا مَعَ ثُبُوتِ التَّجَوُّزِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ اللَّغَوِيِّ بَيَانِ الْحَقِيقَةِ دُونَ مَجْرَدِ الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى مَا قِيلَ، فَتَأَمَّلْ.

وَ رَبَّمَا يَفْصَلُ فِي الْمَقَامِ بَأَنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّبَايُنِ، كَأَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ: الْعَيْنُ هُوَ الذَّهَبُ وَ الْآخَرُ: إِنَّهُ الْفِضَّةُ.

أَوْ بِالْأَعْمَمِ مِنْ وَجْهِهِ، كَأَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ: إِنَّ الْغِنَاءَ هُوَ الصَّوْتُ الْمَطْرَبُ، وَ الْآخَرُ: إِنَّهُ الصَّوْتُ مَعَ التَّرْجِيحِ.

أَوْ بِالْأَعْمَمِ الْمَطْلُوقِ، كَأَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ: الصَّعِيدُ هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ، وَ الْآخَرُ: إِنَّهُ التَّرَابُ فَفِي الْأَوَّلِينَ يُحْكَمُ بِالِاشْتِرَاكِ، وَ فِي الْآخِرِ يُؤْخَذُ بِالْأَعْمَمِ.

وَ فِيهِ نَظَرٌ، وَ فِي تَمَثُّلِهِ لِلثَّانِي بِمَا عَرَفْتَهُ: مَنَاقِشُهُ لَمَّا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمَطْرَبَ لَا يَكُونُ فِي مَا لَا تَرْجِيحَ فِيهِ.

و كيف كان، فهل يكتفى في ثبوت اللغه بالواحد من أهلها مطلقا، أو مع الوثوق به، أو يشترط التعدد و العدالة كما في الشهاده؟
وجوه: مبناها حجيه قول اللغويين في الأوضاع من باب الظنّ الخاص، و عدمها.

و ربّما يتوهم أنّ اتفاقهم على حجّيه الظواهر مستلزم لحجّيه قول أهل اللغه مطلقا، و هو كما ترى، فإنّ حجّيه الظاهر غير حجّيه
الظنّ بأنّ هذا ظاهر، فليتأمل.

المقدمه السادسة:

لم يثبت من العرب استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد مطلقا، سواء كان من المعاني الحقيقه أو المجازيه؟
فمقتضى التوقيف عدم جوازه.

نعم، يجوز استعماله في الأعم من باب عموم المجاز أو عموم الاشتراك.

فما يتوهم منه الاستعمال في المعنيين محمول على هذا القسم.

و من هنا ظهر أنّ الغناء في الأخبار إمّا يحمل على معناه اللغوي، أو على معناه العرفي، أو الأعم.

و حيث لا سبيل إلى الأخير - لكونه مجازا لا دليل عليه - تعين الأولان، و الثاني مقدّم على الأول فيتعين، فتدبر.

قال بعض الأفاضل: الغناء من الألفاظ المشتركه، و استعمل في الأحاديث مفردا، و لا يمكن أن يكون مستعملا في كلا معنييه في
استعمال واحد، فوجب أن يكون مستعملا في أحد معنييه.

فالغناء المنهى عنه مستعمل في الصوت المرجع المطرب، بمعنى المفرح.

و الغناء المرغوب فيه في المطرب بمعنى المحزن.

كما يظهر من سياق وصف المنهى عنه باللغو و الباطل، و المرغوب فيه بالحزن، و كونه مذكرا للجنه.

فلا تناقض ولا تعارض بين الطرفين على هذا التقدير، إذ يفيد أحدهما أنّ هذا النوع من الغناء حرام، والآخر يفيد أنّ ذلك النوع منه مباح ومرغوب فيه.

فبم يتمسك هؤلاء في تحريم مطلقه؟ انتهى. (١)

وهذا مبنيّ على استعمال الغناء في معناه اللغوي أي الصوت المربّع المطرب، ولَمّا كان الطرب مشتركاً بين الفرح والحزن، جعل الغناء المأخوذ في مفهومه الطرب مشتركاً بين الصوت المفرح والصوت المحزن، فبنى عليه ما ذكره من عدم التعارض.

وفيه نظر: فإنّ هذا لا يوجب الاشتراك في الغناء، إذ الطرب المأخوذ فيه لا يصحّ إرادته الفرح والحزن جميعاً منه، لما عرفته.

فالمراد به أحدهما خاصّه، فلا يلزم الاشتراك في الغناء.

وعلى القول بجواز استعمال اللفظ في معنييه لا مانع من استعمال الغناء أيضاً في المفرح والمحزن، فلا دليل على إرادته الأول من المنهَى عنه، وإرادته الثاني من المرغوب فيه.

وكذا لو قلنا بإرادتهم من المطرب مطلق المغيّر للحاله.

المقدّمه السابعه:

الاشتباه في مبدء الاشتقاق موجب للإجمال، مع اختلاف معناه بالنظر إلى وجهين نعم، لو كان المشتقّ ظاهراً في أحد المعنيين بتبادره منه، وأغلبه استعماله فيه، حمل عليه، إذ لا إجمال حينئذ، كما في حديث: «من لم يتغنّ بالقرآن (٢)».

لاحتمال اشتقاق الفعل من المقصور ومن الممدود، ولكن الثاني أظهر.

وإن شئت قلت: التغنّي مشترك بين الاستغناء واستعمال الغناء، ولكن استعماله في الثاني أكثر فإرادته من الحديث المذكور أظهر، فيدلّ على جواز الغناء بل تأكّد استحبابه في

١- رساله إيقاظ النائمين، وقد سبق ذكرها.

٢- أمالي المرتضى ج ١ ص ٢٤.

و لو لا هذا الاعتبار لحصل الإجمال الذاتى أو العرضى.

و القول بلزوم حمل المشترك على جميع معانيه ضعيف شاذ، كالقول بأنَّ المشترك خارج عن حدِّ المَجْمَل، لوضوح دلالته، لكونها تابعه للوضع و هو معلوم.

فإنَّ المراد من عدم وضوح الدلالة فى المَجْمَل عدم وضوح الدلالة على المراد، لا على المدلول.

مع أنَّ الأظهر فى تعريف المَجْمَل «ما احتمل احتمالين متساويين» فيدخل المشترك - الخالى عن القرينه المعينه - فيه.

لا يقال: قد ثبت فى الأصول: أنه إذا ورد خطاب من الشارع، و له اعتباران، يكون بأحدهما مجملا، دون الآخر، فهو محمول على المبيّن، نظرا إلى غلبه البيان فى كلام الشارع كما فى قوله مُحَصِّبِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (١) فإنَّ الإحصان قد يفسّر بالتعفّف و هو مجمل، و قد يفسّر بالتزويج و هو مبيّن.

فعلى هذا فحمل التغمّى فى الحديث على الاستغناء متعين، لكونه مبيّنا، دون الغناء لكونه مجملا.

لما يأتى من عدم الإجمال فى لفظ الغناء لا فى اللغة و لا فى العرف، مع إمكان القول بالإجمال فى الاستغناء بالقرآن، كما لا يخفى.

المقدّمه الثامنه:

إذا استعمل اللفظ فى معنيين، و احتمل كونه موضوعا لكلّ منهما على حده، و كونه موضوعا لأحدهما خاصّه، و مستعملا فى الآخر على سبيل التجوّز، و يسمّى ذلك تعارض المجاز و الاشتراك.

فالمشهور أنّ المجاز خير من الاشتراك، لأصالة عدم تعدّد الوضع، و أغلبيه المجاز على

الاشتراك (١) بل قد يقال: بعدم وقوعه.

نعم، قد يدعى الاتفاق على تقديم الاشتراك في ما لو كان كلام اللغوى ظاهرا فيه بتفسير اللفظ بالمعنيين، مع احتمال إرادته الاستعمال المجازي.

و لكنّه محلّ التأمل.

نعم، لا إشكال مع التنصيص، مع اجتماع شرائط الشهاده، أو مطلقا إن اكتفينا بمطلق الظنّ في باب اللغات.

ثمّ، إذا ثبت وضع اللفظ لأحدهما بعينه، فلا إشكال.

فإن لم يتعين، فالمرجع الأمارات المقرّره لتشخيص الوضع من: التبادر، و عدم صحه السلب، و غيرهما.

و لو دار الأمر بين وضع اللفظ للقدر المشترك، و هو الجامع بين المعنيين، أو المعاني، و لكلّ من المتعدّد على حده، و يسمى بتعارض الاشتراكين - أي اللفظي و المعنويّ -:

فمقتضى الأصل المتقدّم ثبوت الثاني.

و بين وضعه للجامع و لخصوص أحد المعنيين - و يسمى بتعارض المجاز و الاشتراك المعنويّ -:

فقد يرجح المجاز، نظرا إلى أنّ وضعه للجامع مستلزم لمجازين.

و قد يرجح الاشتراك، لأغلبيته.

و عن جماعه: التوقف.

و لو ثبت وضعه لمعنى و استعمل في معنيين آخرين، فتردّدا في وضعه للجامع بينهما، أو مجازيته فيهما.

فالحكم للثاني، لاستلزام الأوّل الاشتراك اللفظي المرجوح بالنسبه إلى المجاز.

و كذا لو كان التردّد في وضعه لخصوص كل منهما أيضا، أو علمنا به و شككنا في وضعه للجامع أيضا.

و صور التعارض كثيره مفصّله فى الأصول.

و كيف كان، فمجرّد استعمال اللفظ فى معنى أو معان لا يوجب الحقيقه بل هو أعمّ منها على الأصحّ المشهور.

فإذا حققنا معنى حقيقيا للفظ، و شككنا فى سائر موارد استعماله، و لم تساعدنا على ثبوت الوضع له أماره ممّا قرّره، و لا تنصيص ممن يقبل قوله من أهل اللغه، حكمنا فيه بالتجوّز.

و من هذا القبيل لفظ «الغناء» فإنّ وضعه للصوت المطرب فى اللغه ثابت، و كذا فى العرف للصوت المطرب اللهوى، و ليس هذا من الاشتراك، لأنّ المعتبر فيه تعدّد الوضع فى اصطلاح واحد، فاستعماله فى سائر المعانى الآتية مجاز، فلا إجمال فيه مع القرينه، و لا بدونها، فى اللغه، و لا فى العرف.

و احتمال وضعه لمطلق الصوت - كما يظهر من بعض اللغويين - و هو الجامع بين المعانى.

ضعيف، لعدم ثبوته، مع استلزامه التجوّز فى استعماله فى خصوص المطرب، أو الاشتراك، و كلاهما بعيد، فتدبّر.

و اختلاف الأقوال فى تحقيق الحال و تشّتت المقال فى هذا المجال لا يوجب الإجمال، بعد وضوح الحقّ بالبرهان و الاستدلال.

المقدمه التاسعه:

الصوت من الكيفيات المحسوسه، و هو على ما صرّح به جماعه من الحكماء: كيفيّه تحدث فى الهواء بسبب تمّوجه المعلول للقرع الذى هو إمساس عنيف، و القلع الذى هو تفريق كذلك، مع مقاومه المقروع و المقلوع للقارع و القالع.

و ليست الحروف و الكلمات من أجزائه و لوازمه، لتحقّقه بدونها بالضروره، و إنّما هى مميّزته عمّا يماثله فى الحدّه و الثقل.

لأنّه يختلف باختلاف قوّه المقاومه و ضعفها قوه و ضعفا، و باختلاف صلابه المقروع

و ملاسته، و قصر المنفذ و ضيقه حده و ثقلا، و قد يختلف بملائمه الطبع و منافرتة فيتصف بالحسن و الكراهه.

و قد تختلف آثاره فمنه ما يورث السرور و الانبساط، و منه ما يوجب الضحك، و منه ما يورث البكاء، و منه ما يوجب الانزجار عن هذه الحياه و الميل إلى الحياه الباقية، و تذكر الجنه و الشوق إلى العالم الأعلى، و منه ما يهيج الشهوات و يزین السيئات، نظير أنواع مدركات البصر في اختلاف آثارها.

و كيف كان، فالصوت مهيج للقلب و محرّك له و موجب لظهور ما هو الغالب عليه من الأخلاق و الحالات.

قال أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي في كتاب «إحياء علوم الدين»: لله تعالى سرّ في مناسبة النغمات الموزونه للأرواح، حتى إنها لتؤثّر فيها تأثيرا عجيبا، فمن الأصوات ما يفرح، و منها ما يحزن، و منها ما يتوم، و منها ما يضحك و يطرب، و منها ما يستخرج من الأعضاء حركات على وزنها باليد و الرجل و الرأس.

و لا ينبغي أن يظنّ أنّ ذلك لفهم معانى الشعر، بل هذا جار في الأوتار حتى قيل: من لم يحركه الربيع و أزهاره و العود و أوتاره فهو فاسد المزاج ليس له علاج.

و كيف يكون ذلك لفهم المعنى، و تأثيره مشاهد في الصبى في مهده، فإنّه يسكته الصوت الطيب عن بكائه، و تنصرف نفسه عمّا يبكيه إلى الإصغاء إليه، و الجمل مع بلاده طبعه يتأثر بالحداء تأثرا يستخفّ معه الأحمال الثقيله و يستصغر لقوّه نشاطه في سماعه المسافات الطويله، و ينبعث فيه من النشاط ما يسكره و يولّيه، فتراها إذا طالت عليها البوادي و اعترها الإعياء و الكلال تحت المحامل و الأحمال، إذا سمعت منادى الحداء تمدّ أعناقها، و تصغى إلى الحادى ناصبه آذانها، و تسرع في سيرها حتى تززع عليها أحمالها و محاملها، و ربما تتلف أنفسها من شدّه السير و ثقل الحمل، و هى لا تشعر به لنشاطها.

فقد حكى أبو بكر محمد بن داود الدينورى المعروف بالرقى قال: كنت بالباديه فوافيت قبيله

من قبائل العرب فأضافني رجل منهم، و أدخلني خبائه فرأيت في الخباء عبدا أسود مقيدا بقيد، و رأيت جمالا قد ماتت بين يدي البيت، و قد بقي منها جمل و هو ناحل ذابل كأنه ينزع روحه! فقال لي الغلام: أنت ضيف و لك حق فتشفع في إلى مولاي فإنه مكرم لضيفه، فلا يرد شفاعتك في هذا القدر، فعساه يحل القيد عني.

قال: فلما أحضر و الطعام امتنعت و قلت: لا آكل ما لم اشفع في هذا العبد.

فقال: إن هذا العبد أفقرني و أهلك جميع مالي! فقلت: ما ذا فعل؟

فقال: إن له صوتا طيبا، و إنني كنت أعيش من ظهور هذه الجمال، فحملها أحمالا ثقالا و كان يحدو بها حتى قطعت مسيره ثلاثه أيام في ليله واحده من طيب نغمته، فلما حطت أحمالها ماتت كلها، إلا هذا الجمل الواحد.

و لكن أنت ضيفي فلكرامتك قد وهبته لك.

قال: فأحببت أن أسمع صوته، فلما أصبحنا أمره أن يحدو على جمل يستقى الماء من بئر هناك، فلما رفع صوته هام ذلك الجمل و قطع حباله، و وقعت أنا على وجهي، فما أظن أني سمعت - قط - صوتا أطيب منه.

فإذا، تأثير السماع في القلب محسوس، و من لم يحركه السماع فهو ناقص مائل عن الاعتدال، بعيد عن الروحانيه، زائد في غلظ الطبع و كثافته على الجمال و الطيور، بل على جميع البهائم، فإن جميعها تتأثر بالنغمات الموزونه، و لذلك كانت الطيور تقف على رأس داود عليه السلام لاستماع صوته.

إلى أن قال: قال أبو سليمان: السماع لا يجعل في القلب ما ليس فيه، و لكن يحرك ما هو فيه. انتهى. (١)

و كما أن الحروف و الكلمات ليست من ذاتيات الصوت، فكذلك الحسن و القبح لتخلف كل منهما عنه، و الذاتى لا يتخلف، فقد يتصف بالحسن، و قد يتصف بالقبح، و قد لا يتصف بشىء منهما.

و الغرض من وضع علم الموسيقى بيان طرق تحسين الصوت و تزيينه بمعرفه وجوه المناسبات العددية المقترنه بالألحان المستحسنه و النغمات المعجبه الجاربه على الكلمات الموزونه الموافقه للأصول العروضية.

و قد صرّح بعض الأفاضل بأنّ موضوع علم الموسيقى هو: الصوت المعروض للمناسبات العديده من حيث أنّه معروض لها، أو للأعداد الموجوده فى المادة أى الصوت.

قال: فيبحث فيه عن كيفية مناسبات اللحن و اتّفاقها و كيفية تأليفها و اختلافها، و بالجمله يبحث فيه عن كيفية الاتّفاق و الاختلاف.

و بينوا: أنّ تحقّق الأعداد المذكوره إنّما يتحقّق بالتراجيح، فإن كان الصوت على استقامته من غير ترجيع يكون واحدا، فإذا رجّع بترجيع واحد صار اثنين، و إذا رجّع بترجيعين صار ثلاثة. و هكذا.

و هذا كالحركة، فإنّها ما دامت على استقامتها تكون واحده، فإذا انعطفت أو رجعت تصير متعدّده.

و بينوا فيه: أنّ النغمات إذا كانت متناسبه تكون حسنه، و إن كانت مختلفه كانت قبيحه، و أما إذا لم تكن مشتمله على المناسبه أو المخالفه لم تتّصف بالحسن و القبح، بل يتصف بأمر آخر كالحده و مقابلها. انتهى. (١)

فحسن الصوت كيفية عارضه له تحصل برعايه التناسب فى الترجيع، و كلّما زاد تناسبا زاد حسنا.

و فى الأحياء: أنّ الوزن وراء الحسن، فكم من صوت حسن خارج عن الوزن، و كم من صوت موزون غير مستطاب.

و الأصوات الموزونه باعتبار مخارجها ثلاثة:

فإنّها إمّا أن تخرج من جماد كصوت المزامير و الأوتار و ضرب القضيبي و الطبل و غيره.

و إما أن تخرج من حنجره حيوان، فذلك الحيوان:

إما إنسان.

أو غيره كصوت العنادل و القمارى و ذوات السجيج من الطيور، فهى مع طبيها موزونه متناسبه المطالع و المقاطع، فذلك يستلذ سماعها و الأصل فى الأصوات حناجر الحيوانات.

و إنما وضعت المزامير على أصوات الحناجر و هو تشبيه للصنعه بالخلقه، و ما من شىء توصل أهل الصناعات بضاعتهم إلى تصويره إلّا و له مثال فى الخلقه التى استأثر الله باختراعها، فمنه تعلم الصنّاع، و به قصدوا الاقتداء انتهى (١).

و كما لا يكون الحسن من ذاتيات الصوت فكذلك التطريب أى تغيير الحال بالسرور أو الحزن، فإنّ الصوت قد يكون غير مطرب بالضروره.

فالغناء ليس هو مجرد الصوت لكونه عباره عن الصوت المطرب، فالإطراب كيفيه زائده على الصوت عارضه له، و لا يخفى أنّ الإطراب لا يحصل إلّا مع حسن الصوت و هو غير حاصل إلّا بالترجيع المتناسب، فلا يمكن تحسين الصوت إلّا بالتغنى.

و لكن قد صرح بعضهم بالفرق، و أن النسبه بينهما بالعموم و الخصوص من وجه، و هو مجرد عباره لم نتعلّل معناها و حقيقتها.

فظهر من ذلك كلّ ضعف ما قيل من: أنّ الحداء، و الرجز، و النياحه، و الرثاء، و الغناء: ألفاظ فى كلام العرب مستعمله فى معان مقصوده لهم، مشتركه الكيفيه فى القواعد الموسيقيه، خارجه على قوانين النسب الصوتيه.

و فى بعض تحقيقات المحقق القمى رحمه الله: أن هذا الكلام متساقط، لا يرجع إلى محصل، فإنّ قوله:

«مشاركه الكيفيه» صفه المعانى المقصوده، فلا بدّ أن يكون المراد من المعانى المقصوده:

هو كَيْفِيَّاتُ الأصواتِ الخاصَّة، و موضوع علم الموسيقى إنّما هو: الصوت من حيث هو صوت، و إن كان تحقّق الصوت غالباً في قالب الكلام، لا الكلام من حيث إنّهُ كلام، و لا من حيث إنّهُ مهمل أو موضوع، أو نظم أو نثر، أو مدح أو ذمّ، أو مفاخره و ذكر نسب، أو حكاية رزيّه و التلّهف على نازله.

فلا يعتبر في اتّصاف الصوت بمصطلحات أصحاب الموسيقى ملاحظه المفردات و معانيها، كما لا يخفى، بل الملحوظ إنّما هو نفس الصوت و النغمه.

إلى أن قال: و كيف كان، فلا- وجه لجعل الحداء قسيماً للغناء، إذ ليس هو من أقسام كَيْفِيَّاتِ الصوت، إلى آخر ما ذكره (١) فليتدبّر.

و ظهر أيضاً ممّا بيّناه ضعف ما ذكره بعضهم من أنّ حمل الغناء على معناه اللغوي لا يوجب التعارض بين ما دلّ على مدح تحسين الصوت، و ما دلّ على ذمّ التغمي، لاختلافهما موضوعاً، فيختلف مورد المدح و الذمّ، فليتأمل.

المقدّمه العاشره:

اللهو: يستعمل في معان:

منها: مطلق ما لا فائده فيه، و إن كان مباحاً كاللعب بالتراب.

و منها: ما يشغل الإنسان عمّا يعنيه و يهّمه، و إن اشتمل على منفعه يسيره.

و منها: مطلق الغفله عن شىء، و الاشتغال عنه بأمر آخر.

و منها: الاشتغال عن خصوص ذكر الله.

و منها: مطلق الباطل و المحرّم من القول و الفعل.

و الظاهر أنه موضوع للجامع بين هذه المعاني، أو لخصوص بعضها، لئلا يلزم الاشتراك اللفظي.

و لا- خلاف فى حرمة إذا أريد به آله من آلات اللهو المنصوص على حرمتها، كالدّف و نحوه، و كذا لو أريد به المحرّم من القول و الفعل.

و مرجع الأوّل إلى الثانى، فإنّ المراد بالتحريم المتعلّق بالأعيان تحريم ما يناسبها من الأفعال، كالاستعمال فى المقام.

كما لا خلاف فى إباحته إذا أريد به بعض المعانى الذى لم يثبت حرمة، بل ثبت إباحته.

نعم، ظاهر جماعه إطلاق القول بحرمة كلّ ما يسمّى لهوا، و لكن يمكن حمله على ما ذكرناه.

و من هنا ظهر ضعف الاستدلال لحرمة مطلق الغناء بما دلّ على حرمة اللهو.

نعم، يصحّ الاستدلال به على حرمة الصوت اللهوى، مع تفسيره بما يهيج الشهوات و يزيّن السيئات.

و دعوى: أنّ الغناء مطلقا- بنفسه- من الملاهى المحرّمة، كالدّف، و المزمار.

أوّل الكلام، و لا دليل عليها.

و لكن قد يقال: أنّ حرمة اللعب بآلات اللهو، الظاهر أنّها من حيث اللهو لا من حيث خصوص الآله.

و هو كما ترى.

و فى بعض الرسائل: أنّ اللهو كما يكون بآله من غير صوت، كضرب الأوتار و نحوه، و بالصوت فى الآله كالمزمار و القصب و نحوهما، فقد يكون بالصوت المجرد، فكّل صوت يكون لهوا بكيفيته و معدودا من ألحان الفسوق و المعاصى فهو حرام، و إن فرض أنّه ليس بغناء.

و كلّ ما لا يعدّ لهوا فليس بحرام، و إن فرض صدق الغناء عليه فرضا غير محقّق، لعدم الدليل على حرمة الغناء إلّا من حيث كونه باطلا و لغوا و زورا.

إلى أن قال: ثمّ إنّ المرجع فى اللهو إلى العرف، و الحاكم بتحقيقه هو الوجدان، حيث يجد الصوت المذكور مناسبا لبعض آلات اللهو، و للرقص، و لحضور ما تستلذه القوى

الشهوِيَّه من كون المغنَّى جاريه أو أمرد، أو نحو ذلك. انتهى (١) فليتأمل.

و كيف كان، فالصوت اللهوي على قسمين:

أحدهما: أن يكون الصوت بنفسه من ألحان أرباب الفسوق كالتصنيف المعروف في هذه الأزمنه.

و ثانيهما: أن يكون مقترنا بالمحرّمات من آلات اللهو و شرب الخمر و نحوها ممّا هو المتعارف المعمول في مجالس الفساق في هذه الأزمنه، و قد كان شائعا متعارفا في زمن الجاهليه و بعد ظهور الإسلام، و لا سيّما في زمن دوله بنى أميه و العباس، و كانت الجوارى يتعلّمن الألحان العجيبه و النغمات الغريبه المهيجه للشهوات المزيّنه للسيّئات، و تزيينها بالتصديه و التصفيق و ضرب الدفوف و العيّدان و غيرها من آلات اللهو، و كان شغلهن من الغداه إلى الرواح، و من العشيّه إلى الصباح التغنّى بهذه الألحان و النغمات، و استعمال الملاهى لجذب الفساق إلى أنفسهن في الخلوات و الجلوات، لتحصيل ما قرّر عليهن سادتهنّ في هذا الكسب الشنيع الذي صار من أعظم مكاسبهم، بل ربّما كانوا يكرهون فتياتهم عليه حتّى ورد قوله تعالى وَ لَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا (٢).

و قد غلت بذلك قيم جواريهن المغنّيات حتى بلغت قيمه إحداهنّ إلى ثلاثه آلاف دينار و أكثر. (٣)

و في روايه إبراهيم بن أبى البلاد قال: قلت لأبى الحسن الأول عليه السّلام جعلت فداك، إنّ رجلا من مواليك عنده جوار مغنّيات، قيمتهنّ أربعة عشر ألف دينار و قد جعل لك ثلثها.

فقال: لا حاجه لى فيها، إن ثمن الكلب و المغنيه سحت (٤).

و في روايته الأخرى قال: أوصى إسحاق بن عمر بجوار له مغنّيات أن يبيعهنّ و نحمل ثمنهنّ

١- المكاسب للشيخ الأنصارى ره ص ٣٧ ط تبريز.

٢- سوره النور، آيه ٣٤.

٣- العبارات من رساله إيقاظ النائمين فراجع.

٤- الوسائل ج ١٢ ص ٨٧ حديث ٤ أبواب ما يكتسب به.

إلى أبي الحسن عليه السّلام، فبعت الجوارى بثلاثمائة ألف درهم و حملت الثمن إليه. إلى أن قال:

فقال عليه السّلام: لا حاجة لي فيه إنّ هذا سحت و تعليمهنّ كفر، و الاستماع منهنّ نفاق، و ثمنهنّ سحت (١).

و حكى عن إسماعيل بن الجامع: أنّه لما قدر عليه رزقه ارتحل من مكّه قاصدا حضره الرشيد في بغداد، فلما ورد المدينة استمع من جاريه ماره قدّامه صوتا لم يسمع مثله قطّ، فالتمس منها التعلّم فأبت فأعطاها ثلاثة دراهم و تعلّم منها، فلما ورد بغداد و أدرك حضره الرشيد و تغنّى بما تعلّم منها، أعطاه ألف دينار، و التمس منه الإعادة، فلما تغنّى به ثانيا أعطاه أيضا ألف دينار، ثم قال له: تغنّ بما أحسنت، فتغنّى طول الليل بالتركييات و الأصوات المخترعه له و لغيره، فلم يعطه شيئا.

فقال له الرشيد- آخر الليل- قد اتبعت كثيرا، فإن لم يك شاقّا عليك تغنّ بالصوت الأوّل، فتغنّى به فأعطاه أيضا ألف دينار (٢).

و حكى أيضا عن أبي مسكين: أنّه تعلّم من جاريه سوداء بالمدينة صوتا بأربعة دوانق من فضه، فلما تغنّى به عند الرشيد أعطاه خمسة آلاف دينار (٣).

و بالجمله قد كان التغنّى بالأصوات اللهويه و الألحان المقترنه بالملاهي المحرّمه شائعا متعارفا في الأزمنه السابقه إلى زماننا هذا، و من هنا حملنا ما دلّ على حرمة الغناء على هذا القسم خاصّه، فليفهم.

١- الكافي ج ٥ ص ١٢٠ حديث ٧ كتاب المعيشه.

٢- هذه القصة طويله فراجع الأغاني ج ٦ صص ٣٣٣-٣٢٦.

٣- انظر خبر أبي مسكين بطوله في مروج الذهب للمسعودي، ج ٣، صص ٢٧٣-٢٧٠.

و أما المقاصد: فثلاثة

المقصد الأول في بيان ماهية الغناء لغة و عرفاً:

فقد اختلف العبارات في المقام على وجوه كثيرة:

منها: أنه مطلق الصوت.

و هذا ظاهر الفتيومي في المصباح (١) و لم أر من وافقه و من المحتمل إرادته العهد، فيرجع إلى أحد المعاني الآتية.

و منها: أنه ما يقال له بالفارسيه: «آواز خواندن و خواندگی و سرايدن».

قال الحسين بن أحمد الزوزني في ترجمته للمصادر، التغني سرايدن (٢) انتهى.

و الأولى (حينئذ) تفسير الغناء بسرود و آوازه، و التغني بخواندگی و سرايدن، فرقا بين تفسير المصدر و اسمه.

قال في الصراح: أغنيّه بالضّمّ و التشديد: سرود، و الجمع أغاني، و التغنيه سرود گفتن (٣).

و منها: أنه مدّ الصوت، حكى عن بعض.

قال المدقق الأردبيلي رحمه الله و الظاهر أنه يطلق على مدّ الصوت من غير طرب، فيكون حراماً،

١- المصباح المنير، ص ١٢٦، ذيل مادّه غنّ.

٢- المصادر للزوزني، ج ٢، ص ٥٧٢.

٣- الصراح من الصحاح «صراح» لمحمد بن عمر بن خالد القرشي ص ٤١٢.

إذ يصحّ تقسيمه إلى المطرب و عدمه. انتهى (١) فتدبّر.

و منها: أنه رفع الصوت و موالاته.

قال ابن الأثير في النهاية: و كلّ من رفع صوته و والاه فصوته عند العرب غناء انتهى (٢).

فالأولى على هذين الوجهين: تفسير الغناء بالصوت الممدود و المرفوع، الذى فيه موالاته.

لا نفس المدّ و الرفع، كما فى جملة من العبارات، لما عرفته، نعم، هذا تفسير للتغنى.

و منها: أنه تحسين الصوت و تزيينه.

حكاه جماعه عن الشافعى (٣) و لكن فى النهايه الأثيريه: أن الشافعى قال- فى حديث «من لم يتغنّ بالقرآن» معناه: تحسين القراءة و ترقيقها (٤).

و أنت خبير بأنّ غرضه صرف الحديث عن ظاهره الموجب لتجويز ما لم يشرّع من الغناء المحرم فى القرآن إلى المندوب إليه من تحسين الصوت، فليس بصدّد بيان المعنى الحقيقى للتغنى.

مع احتمال إرادته من تحسين القراءة رعايه قواعد الترتيل و التجويد المقرّره فى علم القراءة، فلا دخل له بما نحن بصدده.

هذا، مع أنّ فى تفسير الغناء بالتحسين ما عرفته، بل المناسب «حينئذ» تفسيره بالصوت الحسن أو المحسّن المزيّن، فليتأمل.

و ممّا ذكرنا ظهر ضعف ما فى بعض الكتب من نسبة هذا القول الى ابن الأثير فى النهاية.

و منها: أنه ترجيع الصوت و مدّه.

حكى عن العلّامة فى شهادات القواعد (٥)، و المراد بالترجيع ترديد الصوت فى الحلق،

١- مجمع الفائده و البرهان، ج ٨، ص ٥٧.

٢- النهاية فى غريب الحديث و الأثر، ج ٣، ص ٣٩١.

٣- انظر تاج العروس، ج ١٠، ص ٢٧٢- أيضا مفتاح الكرامه- ج ٤، ص ٥٠.

٤- النهاية فى غريب الحديث و الأثر، ج ٣، ص ٣٩١.

٥- قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٦.

تشخيص الموضوع اللغويّ بالعرف إلّا بضميمة أصله عدم النقل. فتأمل.

و منها: أنه الصوت المشتمل على غنّه.

حكى عن ابن يعيش، قال: و إنما سمى المغنى مغنياً لأنه يغنن صوته أى يجعل فيه غنّه (١).

قال ابن هشام: و الأصل عنده مغنّ بثلاث نونات فأبدلت الأخيره ياء تخفيفاً (٢) انتهى.

و هو كما ترى فتدبر.

و منها: أنه الصوت المشتمل على الترجيع، و إن لم يكن مطرباً.

ذكره جماعه، و الظاهر عدم اعتبارهم المدّ، و هو أقرب من القول باعتبار المدّ، دون الترجيع، كما فى (مجمع الفائده) للأردبيلى قال: و لا يبعد إطلاقه على غير المرجّع و المكرر فى الحلق (٣) انتهى.

و الإنصاف أنه فى غايه البعد، نعم، عدم اعتبار الإطراب ليس بذلك البعيد، كما هو ظاهر ابن إدريس فى المكاسب من (السرائر)، حيث عدّ من المحظور: الرقص، و جميع ما يطرب من الأصوات و الأغانى (٤) انتهى.

فإنّ الأغانى جمع الاغنيه، و هو نوع من الغناء كما فى القاموس (٥) و قد عطفه على الأصوات، فىكون فى الغناء ما لا يطرب.

نعم، ربّما يحكى عنه أنه فسّر الغناء بالصوت المطرب، و لم أجده فيما ظفرنا عليه من عبارته، فليتأمل.

و لكن ربّما يقال: إن الترجيع لا ينفكّ عن التطريب.

و هو عجيب مع أنّ وصف الأكثر الترجيع بالمطرب فى تفسير الغناء كالصريح فى

١- شرح المفصل لابن يعيش، ج ٩، ص ٣٣.

٢- مغنى اللبيب، بخطّ عبد الرحيم، ص ١٧٦.

٣- مجمع الفائده و البرهان، ج ٨، ص ٥٧.

٤- كتاب السرائر، ص ٢٠٦.

٥- القاموس المحيط للفيروزآبادى، ج ٤، ص ٣٧٢.

التفكيك، نعم، لو أريد بالترجيع مصطلح أرباب الموسيقى فله وجه، فإنّه مبنيّ على المناسبات العددية المقترنه بالألحان المستحسنه و النغمات المعجبه، الجاريه على الكلمات الموزونه، الموافقه للأصول العروضية، و قد تقدم في المقدمه التاسعه ما يبيّن هذا، و لكنّه بعيد.

و منها: أنّه الصوت الممدود المحسن المشتمل على الترجيع.

حكى عن (مفتاح الكرامه) زاعما أنّ مرادهم بالإطراب في تفسير الغناء هو مدّ الصوت و ترجيعه و تحسينه، لا الخفّه الموجه لشده سرور أو حزن، لما في جملة من كتب اللغه من تفسير التطريب بذلك قال: فكأنّه قال في القاموس (١) الغناء من الصوت ما مدّ و حسن و رجّع (٢) انتهى.

و فيه: أنّ هذا خلاف الظاهر من كلماتهم، و لا- سيّما كلمات من عبّر بالترجيع المطرب، بل الظاهر: أنّ المدّ و الترجيع معنى مجازيّ للتطريب، و إلّا لزم الاشتراك المرجوح.

قال بعض مشايخنا المدقّين: مع أنّهم لم يذكروا للطرب معنى آخر، أى غير الخفه التي تعترى لحزن أو سرور، ليشق منه لفظ التطريب و الإطراب.

مضافا إلى أنّ ما ذكر في معنى التطريب من الصحاح و المصباح إنّما هو للفعل القائم بذى الصوت، لا الإطراب القائم بالصوت، و هو الأجود في تعريف الغناء عند المشهور دون فعل الشخص (٣) انتهى فتأمل.

و منها: أنّه الصوت المشتمل على لهو الكلام أو المقترن بالملاهي.

حكى عن جماعه منهم السبزواري (٤) و المحدث (٥) الكاشانيّ.

١- القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٧٢.

٢- مفتاح الكرامه، ج ٤، ص ٥٠.

٣- كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري، ص ٣٧- ط تبريز.

٤- كفايه الأحكام، ص ٨٦.

٥- الوافي، ج ١٧، ص ٢١٨ و مفاتيح الشرائع، ج ٢، ص ٢١.

و لكنّ التأمل في عباراتهم يعطى أنّ مرادهم تخصيص الحرمة بهذا النوع، لا نفى الاسم من غيره، و قد فصّلنا في منتقد المنافع شرح النافع (١).

و منها: أنّه الصوت اللهويّ.

و هذا أعّم ممّا تقدّم، فإنّ الصوت قد يكون بنفسه لهوا و إن لم يشتمل على لهو الكلام و لم يقترن بالملاهي، كالصوت المعروف بالتصنيف المستعمل في المراثي و نحوها، ممّا لا يكون بنفسه من لهو الكلام.

و لكن الظاهر أنّ القائل بالسابق يجعل مثل هذا الصوت نفسه من الملاهي، كما أنّ القائل بهذا القول يعمّم اللهويّ لما يندرج فيه الأوّل.

و كيف كان فهذا القول مختار جماعه، و لكنّ ظاهرهم كما سبق.

و منها: أنّه الصوت الطيب الموزون المفهوم المعنى، المحرك للقلب.

نسبه جماعه إلى الغزالي، و لكن عبارته صريحه في أنّ مثل هذا الصوت بنفسه مباح قد تعرضه الحرمة بسبب عوارض محرّمه (٢).

فلا- دلالة فيها على انحصار معناه اللغويّ فيه، مع أنّه قد جزم جماعه بأنّ الغناء من كفيات الصوت و لا- يعتبر فيه المقروء و المدلول، فتأمل.

و منها: أنّه ما يسمّى في العرف غناء.

صرّح به جماعه، و وجهه: أنّ ما لم يقدر شرعا فالمحكّم فيه هو العرف.

و فيه: أنّ ذلك حيث كان العرف مضبوطا، و ليس كذلك في المقام، كما صرّح به بعض الأعلام، قال: لا عرف لأهل العجم في لفظ الغناء، و مرادفه من لغة الفرس غير معلوم، و عرف العرب فيه غير منضبط (٣) انتهى.

و لكن قد عرفت أنّ مرادفه في لغة الفرس: «خواندگی و سرود» و نحوهما فتدبّر.

١- منتقد المنافع، ص ١٦٨، مجلد المتاجر- مخطوط.

٢- راجع احياء علوم الدين، ج ٢، صص ٢٩٦-٢٩٤.

٣- مستند الشيعة- للنراقي، ج ٢، ص ٣٤٠.

ثم إذا عرفت ذلك كله، فاعلم أنّ الغناء ليس موضوعا لمجرّد الصوت لغه و لا عرفا، إذ من البديهي أنّ أصوات الطيور مثلا لا تسمّى غناء حقيقه و إن أطلق عليها مجازا كما قال النابغه:

بكاء حمامه تدعو هديلا مفعجه على فنن تغنى (١)

قال السيّد المرتضى رحمه الله في «غرره و درره» فشبّه صوتها لما أطرب إطراب الغناء، بالغناء انتهى (٢).

فسقط ما فى المصباح من تفسيره بالصوت (٣) إن أراد به ظاهره، و لا يثبت الوضع بقول لغوى واحد، و لا سيّما إذا كان معارضا بمخالفه الأ-كثر، و قد بيّنا فى المقدمه الخامسه أن الظنّ الحاصل بقول اللغوى ليس من الظنون المخصوصه الخارجه عن أصله حرمة العمل بالظنّ، و ليس من الظنون اللفظيه، هذا، مع أنّه لا ظنّ مع مخالفه أكثر اللغويين.

بل، هو موضوع قطعاً للصوت المكيف بكيفيه خاصّه، مردّده بين الكيفيات المذكوره، و الرجوع إلى العرف لعدم انضباطه غير مجد فى الكشف عن الوضع اللغوى، و أكثر الكيفيات المذكوره غير مذكور فى كتب اللغه، و إنّما المذكور فيها أمور أشهرها اعتبار الترجيع و التطريب خاصّه.

فالأظهر ثبوت وضع هذا اللفظ لكلّ صوت مشتمل على الوصفين.

مع احتمال وضعه للمشتمل على الأول خاصّه، نظرا إلى الأصل، فتدبّر.

و يمكن القول بأنّ هذا اللفظ صار حقيقه عرفيه فى الصوت اللهوىّ و المقترن بالماهى، لشيوع استعماله فيهما، و كثره وجودهما فى جميع الأعصار بحيث يكونان متبادرين من إطلاق هذا اللفظ، بل يمكن دعوى تبادرهما- و لو مع قطع النظر عن كثره الاستعمال و غلبه الوجود- فتأمل.

و الحاصل: أن الغناء حقيقه عرفيه فى الصوت اللهوىّ بالمعنى الأعم، أى ما يتلّهى به من

١- ديوان النابغه الذبياني، ص ١٣٦.

٢- غرر الفوائد و درر القلائد «أمالى السيد المرتضى»، ج ١، ص ٢٥.

٣- المصباح المنير للفيومى، ص ١٢٦- ذيل مادّه غنّ.

الأصوات مطلقاً، سواء كان بنفسه، مجرداً من الاقتران بالآلات الخارجيه المحرّمه، أو بسبب اقترانه بشىء منها.

فالوضع العرفي التخصصي الحاصل بشيوع الاستعمال في هذا النوع متحد، بمعنى أنه لم يثبت وضع آخر حتى يحكم بالاشتراك.

ولا ينافي ذلك وضعه لمطلق الصوت المشتمل على الترجيع والتطريب أو الترجيع خاصه في اللغه، فإنّ المناط في الاشتراك و عدمه هو تعدّد الوضع و عدمه في اصطلاح واحد، لا في اصطلاحين.

و الدليل على النقل في العرف من المعنى اللغوي إلى هذا المعنى خاصّه، مع كونه على خلاف الأصل وجوه.

منها: شيوع استعماله فيه، و غلبه وجود هذا المعنى في الأعصار، فتأمل.

و منها: تبادره منه تبادراً كاشفاً عن الوضع، فإنّه المتبادر منه، و لو قطع النظر عن شيوع الاستعمال و غلبه الوجود.

و منها: عدم شكّ العرف و ترديدهم في إطلاق هذا اللفظ على هذا النوع من الصوت، مع شكّهم في إطلاقه على غيره.

و منها: عدم صحّ سلب هذا اللفظ عن هذا النوع مع صحّ سلبه عن غيره عند العرف.

فلا- يقال: إن ذلك لعدم صحّ سلب الكلّي عن شىء من أفرادها، مع أنّ استعماله فيه تجوّز، فلعله لوضعه لمطلق الصوت المطرب، أو المشتمل على الترجيع، فلا يصحّ سلبه عن هذا الفرد.

فإنّ صحّ سلبه عن غيره دليل على اختصاص وضعه به، فليتأمل.

و منها: اتّفاق الفقهاء على شمول ما دلّ على حرمة الغناء لهذا النوع و اختلافهم في شموله لغيره، فإنّ الظاهر المصرّح به في بعض كلماتهم أنّ ذلك لمسلميّته وضعه عرفاً لهذا المعنى، فتأمل.

و الظاهر: أنّ تحسين الصوت و تطريبه متلازمان في الوجود الخارجيّ، و إن تغايرا مفهوماً كتزيينه، و كذا موالاه الصوت مع ترجيعه، بل يمكن إرجاع المدّ و الرفع اليه، و قد

تقدّم عن (مفتاح الكرامه) القول باتّحاد التطريب مع المدّ و الترجيع و التحسين، و لكن الظاهر: أنّ التطريب مستلزم للترجيع بل العكس على مصطلح أهل الموسيقى، غايه ما فى الباب أنّ محصّل الاختلاف فى وضع الغناء لغه- بعد بدايه فساد القول بكونه مجرد الصوت، لما بيّناه- يرجع إلى اثنتين:

أحدهما أنّه موضوع لغه للصوت المشتمل على الترجيع أى ترديده فى الحلق بالتلفظ با آ آ آ كما تقدّم.

و ثانيهما: أنّه يعتبر فيه مع ذلك الإطراب.

و الأول، و إن كان مقتضى الأصل، بل الأخذ بالأعمّ، بناء على القول الذى فى المقدمه الخامسه تقدّم، إلّا أنّ القائل المصرّح به قليل، بل لم نعرفه باسمه و أنّما حكاه جماعه قولاً، أو عن بعض من [غير] تصريح (١) باسمه، بل فى بعض الرسائل لبعض الأفاضل: أنّ الحكم بكونه غناء ممّا لا شاهد له، و لا دليل يساعده من لغه أو عرف أو حديث، بل فى قوله عليه السّلام فى روايه ابن سنان: «اقرأوا القرآن بألحان العرب و أصواتها و إيّاكم و لحون أهل الفسق و الكبائر، فإنّه سيّجى ء بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء» (٢).

دلاله ظاهره على أنّ مطلق الترجيع ليس غناء بل هو كيفيه خاصّه من التراجع (٣) انتهى.

و فى رساله السيد ماجد أنّه عليه السّلام نهى عن ترجيع القرآن ترجيع الغناء، فلو لم يكن ترجيع الغناء أخصّ من الترجيع المطلق لكان يقتصر على قوله «يرجعون القرآن» و لم يذكر «ترجيع الغناء» لعدم الفائدة فيه.

و بعباره أخرى «ترجيع الغناء» وقع مفعولاً مطلقاً مضافاً، و المفعول المطلق المضاف أو

١- فى المخطوط (من تصريح) و الصحيح: من غير تصريح. كما فى المنتقد مجلد المتاجر، ص ١٥٧- مخطوط.

٢- الكافى، ج ٢، ص ٦١٤، حديث ٣.

٣- نقل هذا فى المنتقد أيضاً، ص ١٥٧، «مخطوط» و لم أقف بعد على صاحب العبارة و الرساله.

الموصوف أخصّ من مصدر فعله، كقولك سرت سير البريد، و ضربت ضربا شديدا (١) انتهى فتدبّر.

فحيث ظهر و بان ضعف هذا القول تعين الثانى، لتصريح أكثر أهل اللغة، بل و غيرهم، به، كما لا يخفى على المتتبع المتنبّه.

هذا، مع أنّى لا أظنّ العرب يصحّون سلب الغناء عن الأصوات المشتمله على الترجيع مع الإطراب، بل الظاهر تبادل ذلك منه عندهم، كما صرّح به بعض الأطياب.

و كلام السيّد المرتضى رحمه الله على بيت النابغه شاهد على ما ذكرنا بلا ارتياب، فإنّه جعل العلاقه هو المشابهه فى الإطراب.

فتحصّل ممّا بيّناه و شرحناه: أنّ الحقيقه العرفيه لهذا اللفظ هو: الصوت اللهوىّ الشامل للمقترن بالملاهى، و الحقيقه اللغويه له هو الصوت المطرب، و لا حاجه إلى اعتبار الترجيع، لاستنزام الإطراب للترجيع، كما أشرنا إليه.

فكلّ صوت مطرب يستعمله إنسان غناء لغه، و إن لم يكن على سبيل اللهو و لم يقترن بشىء من الملاهى و المحرّمات، و الّا فهو غناء عرفا.

و لا- فرق- على الوجهين- بين ما كان مشتملا على كلام مفهوم المعنى و غيره، و لا بين ما كان فى كلام باطل و حقّ، و لا بين الشعر و غيره، و لا- بين المرثيه و غيرها، فإنّ ذلك كلّه مع الإطراب غناء لغه و مع التلهّى غناء عرفا و لغه، فإنّ كلّ ما يطلق عليه الغناء فى العرف يطلق عليه الغناء لغه، دون العكس، كما لا يخفى.

ثمّ ليعلم أنّ المراد بالصوت اللهوىّ:

يحتمل أن يكون مطلق ما يتلهى به، و أن لم يحكم بحرّمته، بناء على عدم ثبوت حرّمه مطلق اللهو، كما أشرنا إليه فى المقدمه العاشره، لعدم اعتبار الحرّمه فى صدق الغناء العرفيّ، و حمل ما يأتى من الاخبار على اللهوىّ المحرّم لا يوجبه.

١- إيقاظ النائمين و قد سبق ذكره، راجع التمهيد فى علوم القرآن، ج ٥، ص ٢١٠.

نعم، ربما يقال بثبوت العرف الشرعى فيه، نظرا إلى غلبه استعمال هذا اللفظ فيه، فى زمن صدور هذه الأخبار و وجوده، و هو مشكل.

نعم، يحتمل من ذلك اختصاصه بالمحرّم، نظرا إلى احتمال كون الغلبتين معا منشأ لتحقّق الوضع العرفى، فتأمل.

و المراد بالمطرب المعرّب للحال المحرّك للقلب مطلقا سواء كان من فرح أو من حزن، فإنّه مأخوذ من الطرب المفسّر فى بعض كتب اللغة بالخفّه الّتى تلحقك: تسرّك أو تحزنك، أو المفسّر فيه- أيضا- بالحركة.

قال الطريحيّ فى (المجمع): الطرب بالتحريك خفّه تعترى الإنسان لشده حزن أو سرور، و العامه تخصّه بالسرور (١) انتهى.

و عدّ فى القاموس من معانيه: الخفّه المذكوره، و الحركة، و الشوق، قال: و رجل مطراب و مطرايه: طروب، و استطرب: طلب الطرب، و الإبل: حرّكها بالحداء، و التطرب:

الإطراب، كالتطرب و التغنّى انتهى (٢).

و على هذا، فليس استعمال المطرب فى هذا المقام من قبيل استعمال اللفظ فى أكثر من معنى واحد، و لا من قبيل استعمال المشترك فى عموم الاشتراك، ليلزم التجوّز، فإنّ المراد به هو مطلق الموجد للخفّه الموجه لأحد الأمرين، و هو معنى حقيقىّ له، و كذا لو أريد به مطلق المحرّك.

نعم، لو جعلنا المبدء مشتركاً بين الضدّين، كما فى (سرّ الأدب) للثعالبي (٣) و به صرّح فى (القاموس) أيضا، فلا يجوز إرادتهما منه إلّا على الوجه الثانى، و لكنّه مفتقر إلى القرينه و الظاهر «حينئذ» أنّ امتناع إرادته الجميع قرينه على هذا التجوّز.

١- مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٠٩.

٢- القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٧.

٣- لم أجده فى سرّ الأدب و لكن المصنف (ره) قال فى المنتقد مجلد المتاجر، ص ١٥٣ أيضا- مخطوط. و فى سرّ الأدب للثعالبي: الطرب: الحزن و الفرح.

نعم، على القول بالجواز، لا بدّ من القرينه.

و كذا فى استعماله فى خصوص الحزن و الهمّ.

و أمّا استعماله فى خصوص السرور، فالظاهر أنّ تبادره منه الناشئ من شهره الاستعمال مغن عن القرينه.

و قد يقال: إنّ تفسير الطرب بالخفّه المشار إليها هو المدخل للصوت فى أفراد اللهو، قال العجاج:

أطربا و أنت قنّسرى و الدهر بالإنسان دوّارى (١)

أراد هذه الخفّه على سبيل اللهو و التلهّى، و إلّما فمجّرد السرور أو الحزن لا- يبعد عن الشيخ الكبير حتّى يتعلّق به الاستفهام التوبيخى.

و لكن فيه: أنّ الخفّه لا تستلزم التلهّى، و إلّا لكان كلّ صوت مطرب ملهّيا، و هو بعيد، و لذا تراهم يقسمون الصوت المطرب إلى ما كان على سبيل اللهو و غيره، و ربما يشهد له بيت الكميت:

طربت و ما شوقا الى البيض أطرب و لا لعبا منى و ذو الشيب يلعب؟ (٢)

فإنّه، مع إثباته الطرب لنفسه، نفى اللعب و أنكره على ذى الشيب، على وجه الاستفهام الإبطالى المحذوف أدواته، فليتأمل.

و كيف كان، فهل يعتبر الأطراف فى تحقّق الغناء اللغوى، أو يكتفى بما من شأنه الإطراب بالفعل فلا يقدر فيه قبح الصوت و غلظته و نحو ذلك و جهان؟

و لعلّ الأول أظهر، فتدبّر.

و كذا الكلام فى الصوت اللهوىّ المعتر فى الغناء العرفىّ، فتأمل.

١- شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطى، ج ١، ص ٤٨.

٢- هذا مطلع قصيده للكميت بن زيد الأسدى، أنظر تمامها فى القصائد الهاشميات، ص ٢٥.

المقصد الثاني فى حكم الغناء شرعا

اشاره

فإذا عرفت أنّ الغناء هو الصوت المطرب، فاعلم أنّ هذا الصوت على ثلاثة وجوه.

أحدها: أن يكون بنفسه لهوا مهيجاً للشهوات، مزينا للسيئات، داعيا إلى المحرمات، كالصوت المعروف بالتصنيف، فإنه بنفسه محرّك للقلب إلى الشهوات الباطله، وإن لم يقترن بالملاهى، ولا بالكلمات المفهمه للمعاني.

و ثانيها: أن يكون داعيا الى ما ذكر بواسطه اشتماله على الكلمات المهيجه للشهوه، و التشبيبات بالأمارد و النسوه، أو استعماله فى مجالس شرب الخمر و الاستعداد للفسق و الفجور، أو صدوره من أمرد حسن الوجه أو امرأه مليحه حسناء، و إن لم يكن بنفسه- لو لم تكن هذه العوارض - مهيجا للشهوات، و مزينا للسيئات، و مقويا لأباطيل الخيالات.

و من هنا يختلف باختلاف الأشخاص، و الأحوال، و الأوقات، و باختلاف المستمعين و المعنّين.

فالفرق بين الوجهين: أنّ الوصف باللّهو فى الأوّل ذاتي، و فى الثانى عرضي، و إلاً فلا فرق بينهما فى كون الصوت فيهما لهوياً.

و مرادنا بالذاتيّ: الوصف الذى لا يفتقر فى ثبوته إلى واسطه، لا ما لا يتخلف أصلاً.

فلا يتوهم: أن اللّهو لا ينفك عن الصوت المطرب، فليتأمل.

و ثالثها: أن يكون مجرداً عن الوصفين، فقد يكون مذكراً لأموال الآخره منسيا لشهوات

الدنيا الفانيه، و قد لا يكون كما فى الأصوات الحسنه المطربه الموجه للفرح و الانبساط، المذهبه للهموم و الغموم، المسليه عن المصائب و الرزايا.

و دعوى أنّ الصوت المطرب لا ينفك عن اللهو.

مجازفه كما أشرنا اليه.

و ما فى بعض كتب (١) العامه من أنّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم دخل بيت الربيع بنت معوذ، و عندها جوار يغنين، فسمع إحداهن تقول:

«و فينا نبى يعلم ما فى غد» على وجه الغناء، فقال عليه السلام دعى هذا، و قولى ما كنت تقولين (٢).

و هذه شهاده بالنبوه و أنّ وجه الزجر هو كون الغناء لهوا، و الشهاده بالنبوه جدّا محضاً، فلا تقترن بصورة اللهو (٣).

لا يلتفت إليه لعدم ثبوت هذه الروايه عندنا، و على تقدير ثبوتها لا دلالة فيها على المدعى.

هذا، مع أنّ فى الأصوات المطربه ما يلهى المبتلى بشهوات الدنيا عنها، و يكفّه عن ملاهيها و ملاذّها، و يشوّقه إلى الملا الأعلى و الدرجات العلى، فكيف يسمّى مثل هذا الصوت لهوا أو لهويًا أو مزمارا للشيطان صادًا عن عباده الرحمن؟

و قد حكى أنّ بعض (٤) العارفين قد هتئى له ليله طعام، فلمّا وضع بين يديه إذ سمع مغنّيًا يغنى بهذا البيت:

و تلهيك عن دار الخلود مطاعم و لذه نفس غيها غير نافع

١- إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٢٧.

٢- هذا الخبر و رد فى سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦١١، حديث ١٨٩٧ و أيضا فى أسد الغابه فى معرفه الصحابه، ج ٥، ص ٤٥٢ بتفاوت مع ما فى المتن، فراجع.

٣- إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٢٧.

٤- هو عتبه بن ابان بن سمعه من نساك البصره، انظر أخباره فى حليه الأولياء، ج ٦، صص ٢٣٨-٢٢٦. أيضا انظر: اتحاف الساده المتّقين، ج ٦، ص ٥٤٤. أيضا ربيع الأبرار، ج ١، ص ٧٦٠.

فصاح صيحه و خرّ مغشياً عليه (١).

و حكى أيضا: أنّ بعضهم سمع فى مجلس مغنيا يغنى بهذا البيت:

ما زلت أنزل من وداذك منزلا تتحير الألباب عند نزوله

فقام و تواجد و هام على وجهه، فوقع فى أجمه قصب قد قطع و بقيت أصوله مثل السيوف فصار يعدو فيها و يعيد البيت إلى الغداه، و الدم يخرج من رجليه حتى و رمت قدماه و ساقاه، و عاش بعد ذلك أياما و مات (٢).

و حكاياتهم فى هذا الباب كثيره.

و قد قال بعضهم (٣): إنّ السماع وارد حقّ، جاء يزعج القلوب إلى الحقّ، فمن أصغى إليه بحقّ تحقق، و من أصغى إليه بنفس تزندق (٤).

و قال بعضهم: السماع غذاء الأرواح لأهل المعرفة (٥).

و قال بعضهم: كما أنّ الفكر يطرق العلم إلى المعلوم فالسماع يطرق القلب إلى العالم الروحانيّ (٦).

و قال بعض الحكماء: من حزن فليسمع الألحان، فإنّ النفس إذا دخلها الحزن خمد نورها، و إذا فرحت اشتعل نورها و ظهر فرحها (٧).

و قال بعضهم: نتائج السماع استنهاض العاجز من الرأى و استجلاب العازب من الأفكار و حدّه الكالّ من الأفهام و الآراء حتى يثوب ما عذب، و ينهض ما عجز، و يصفو ما كدر، و يمرح فى كلّ رأى و نيه فيصيب و لا يخطئ، و يأتى و لا يبطن (٨).

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٩.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٧.

٣- هو ذو النون المصرى على ما فى الأحياء.

٤- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٧.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٨.

٦- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٨.

٧- المصدر.

٨- المصدر.

و قد ذكروا للسمع- الذى هو عبارته أخرى عن الغناء- فوائد ربّانية و نتائج ملكوتيه لا ترتب على الصوت اللهوى الذى هو مزمار الشيطان.

و كيف كان، فلا- ريب و لا- خلاف فى حرمة الغناء على الوجهين الأوّلين، و كونه من الكبائر الموبقات بل عليه الإجماع بالقسمين، بل الظاهر كون هذا الحكم من ضروريات المذهب بل الدين.

فإنّ الصوفيه من العامّة- و إن أولعوا بالسمع، و فضّلوا فيه القول- و لكنّ التدبر فى كلماتهم يعطى أنّ مرادهم به غير الوجهين المشار إليهما.

نعم، من دأب الزنادقة منهم الرقص و التصديه و التغنى بالأصوات اللهويه، و قد اشتهر ذلك منهم حتّى ورد من أئمتنا المعصومين عليهم السلام فيهم ما ورد.

بل الظاهر أنّهم محكوم عليهم بالكفر، لما عرف من عقائدهم الباطله من الحلول و الاتحاد و الزندقة و الإلحاد.

فلا تقدر مخالفتهم فى الضروره بالضروره.

و يشهد لما ذكرناه من أنّ العامّة أيضا لا يجوزون الصوت اللهوىّ المزيّن للسيئات أنّ الغزالي- الذى كان من فضلائهم و فحول علمائهم و إن كان يظهر من بعض كلماته الرجوع إلى الحقّ (١)- بعد أن أشبع الكلام فى المقام قال: فقد خرج من جملة التفصيل السابق أنّ السماع قد يكون حراما محضاً، و قد يكون مباحاً، و قد يكون مكروهاً، و قد يكون مستحباً.

أمّا الحرام: فهو لأكثر الناس من الشبان، و من غلبت عليهم شهوه الدنيا، فلا يحرك السماع منهم إلّا ما هو الغالب على قلوبهم من الصفات المذمومه.

و أمّا المكروه: فهو لمن لا ينزله على صورته المخلوقين، و لكن يتخذة عادة فى أكثر الأوقات على سبيل اللهو.

١- مستند رجوع الغزالي إلى الحقّ و استبصاره ما ربما يظهر من كتاب سرّ العالمين على ما فى مقدمه المحجّه البيضاء- فراجع و فى كونه من تأليفات الغزالي بحث فى كتاب «غزالي نامه» لجلال الدين همايى، ص ٢٧٤- ٢٧٣، و انظر (مؤلفات الغزالي) للبدويّ.

و أما المباح: فهو لمن لا حظ له منه إلا التلذذ بالصوت الحسن.

و أما المستحب: فهو لمن غلب عليه حب الله، و لم يحرك السماع منه إلا الصفات المحموده (١) انتهى فتأمل.

و بالجمله يدل على هذا الحكم.

- مضافا إلى الإجماع، بل الضروره، و شهاده العقل بقبح ما يسخط الولي - الكتاب، و السنه المتواتره.

فمن الكتاب قوله تعالى وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يُتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (٢).

و قد فسّر في جملة من الأخبار «لهو الحديث» بالغناء.

و قوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ (٣).

أى الغناء، كما في جملة من الأخبار أيضا (٤) فليتأمل.

و من السنه ما رواه في (الكافي) عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير، قال: سألت عن كسب المغتيات؟ فقال: التي يدخل عليها

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٣٢.

٢- لقمان، ٣١- ٢١.

٣- سوره الحج، آيه ١١.

٤- راجع معانى الأخبار للصدوق، صص ٣٣٢- ٣٣١ الكافي، ج ٦، ص ٤٣١.

الرجال حرام و التي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس (١) انتهى.

و ما رواه عن علي بن محمد، عن إبراهيم الأحمر، عن عبد الله بن حماد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اقرأوا القرآن بألحان العرب و أصواتها و إِيَّاكُمْ و لحون أهل الفسق و أهل الكبائر فإنه سيجىء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء و النوح و الرهبانية لا يجوز تراقيهم و قلوبهم مقلوبه و قلوب من يعجبهم شأنهم (٢) انتهى.

و ما رواه عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: بأبي أنت و أمي إنني أدخل كنيفا ولى جيران عندهم جوار يتغنين و يضربن بالعود، فربما أطلت الجلوس استماعا لهن؟ فقال: لا تفعل.

فقال الرجل: و الله ما آتيهن، و إنما هو سماع أسمع به بأذني؟ فقال: لله أنت، أما سمعت الله يقول إِنَّ السَّمْعَ وَ البَصَرَ وَ الفؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً.

فقال: بلى، و الله، لكأنتي لم أسمع بهذه الآيه من كتاب الله من أعجمي و لا عربي، لا جرم أنني لا أعود ان شاء الله و لأنني (٣) أستغفر الله.

فقال: له: قم فاغتسل، و صل ما بدا لك، فإنك كنت مقيما على أمر عظيم، ما كان أسوء حالك لو مت على ذلك! أحمد الله، و سله التوبة من كل ما يكره، فإنه لا يكره إلا كل قبيح، و القبيح دعه لأهله، فإن لكل أهلا (٤) انتهى.

الى غير ذلك من الروايات.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٤، أبواب ما يكتسب به ١٥- حديث ١. ايضا الكافي، ج ٥، ص ١١٩- حديث ١.

٢- الكافي، ج ٢، ص ٦١٤- حديث ٣.

٣- كذا و في الأصل: و إنني أستغفر الله.

٤- الكافي، ج ٦، ص ٤٣٢، حديث ١٠. و نظيره في تفسير العياشي عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام فراجع: ج ٢، ص

و أمّا الغناء على الوجه الثالث: أى الصوت المطرب المجرد عن الوصفين المذكورين فقد اختلفوا فى إباحته، و حرمة، على قولين.

أقواما- عندى- هو الأول، وفاقا لكثير من المتأخرين و متأخريهم كالمحدث الكاشانى (١) و المحقق السبزوارى (٢) و المدقق التستري (٣) و غيرهم من مشايخنا المعتمدين.

و ربّما ينسب إلى الصدوق رحمه الله فى الفقيه، و الشيخ فى الاستبصار.

و هو خطأ كما بيّناه فى شرح النافع (٤).

و الثانى: ظاهر أكثر الأصحاب، و هو مذهب كثير من مخالفيها، كأبى حنيفه، و سفيان الثورى، و حمّاد، و إبراهيم، و الشعبى.

و مالك قال: إذ اشترى جاريه فوجدها مغنّيه كان له ردّها.

و للشافعى قولان: أحدهما ذلك، و ثانيهما أنّ الغناء لهو مكروه يشبه الباطل، و من استكثر منه فهو سفیه تردّ شهادته (٥).

و كيف كان، فمستند المبيح وجوه:

منها: أصل الإباحه، فإنّ كلّ شىء ينتفع به مطلق مباح بحكم العقل و النقل حتّى يرد فيه نهى، و لم يثبت نهى عن خصوص الصوت المطرب المبحوث عنه سوى ما يأتى الجواب عنه، فحيث لا دليل على حرمة حكمنا بإباحته.

قال أبو الحسن عليه السلام فى حديث: إنّ أمور الأديان أمران: أمر لا- اختلاف فيه بين الأممه و هو ضروره فى الدين لا يقبل الشكّ، و أمر يحتمل الشكّ و الإنكار، فمن

١- الوافى، ج ١٧، ص ٢١٨. ايضا راجع مفاتيح الشرائع، ج ٢، ص ٢١.

٢- كفايه الأحكام، الطبع الحجرى، ص ٨٦.

٣- كتاب المكاسب، ط تبريز، ص ٣٧-٣٨.

٤- منتقد المنافع، صص ١٦٨-١٦٧، مجلد المتاجر «مخطوط».

٥- انظر إتحاف الساده المتقين، ج ٦، صص ٤٥٧-٤٥٦.

ادّعى شيئاً من هذا القسم فعليه أن يحتجّ عليه بكتاب مجمع على تأويله، أو سنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لا اختلاف فيها، أو قياس يعرف العقول عدله إلى أن قال: فمن ادّعى شيئاً من هذا الأمر ولم يكن له شيء، من هذه الحجج الثلاث وسع خاصه الأُمَّه و عامتها الشك فيه و الإنكار له (١) انتهى.

قال السيد ماجد رحمه الله في رسالته المفردة لهذه المسألة بعد ذكر هذه الرواية: هذا قانون كلّى أعطانا، فلنعرض الغناء اللغوى عليه، ليعرف حاله، فنقول: لا شكّ أنّ حرمة ليست من ضروريات الدين، وإلا لم يختلف فيه أحد، سيّما فحول العلماء الذين حازوا قصب السبق في مضامير الأفكار، و فازوا بوصال بنات المعانى الأبيكار، و بلغوا في المعقول و المنقول درجة الاجتهاد، و انتشر صيت فضلهم في الأصقاع و الأقطار، و هل يمكن لمن له أدنى تميز و عقل أن يجوز أن يكون أمر من ضروريات الدين مخفياً على أمثال هؤلاء الأعلام المتبحرين في جميع العلوم؟ و مبيّنا لمن قرء ألفيه الشهيد و برحا من المختصر النافع أو شرائع الإسلام؟ و إلا فليجوز غلبه الذباب على العقاب، و ليقبل دعوى الرجحان على المحيط من السراب!

فبقي أن يكون ممّا احتمل الشكّ و الإنكار، فنطلب منكم الدليل على حرمة؟

أمّا الدليل النقلى فحاله ما ذكرناه و بيّناه لكم.

فتعيّن عليكم أن تستدلّوا عليها بدليل عقلى، و أكثركم يا معشر المنكرين مستنكفون عن الدليل العقلى مستهزءون لمن طالب شيئاً به، و هذا أيضاً تهافت آخر و معارضة اخرى مع الله و رسوله و خلفائه، و ليس هذا الموضوع مقام بيان فساد و قد رفع مؤنثه عنّا صاحب الاحتجاج بتصنيفه هذا الكتاب لبيان بطلان هذا المسلك.

و أنشدكم بالله: هل تجد عقولكم محذورا في استماع صوت محزن مبكّ حامل لكلمات

١- تقدم ان الحديث بهذا اللفظ منقول من رساله إيقاظ النائمين. و ايضا تقدم ذكر مصادره على اختلاف ألفاظه فيها فراجع.

مذكّره للآخـره و نعيمها، مبعده عن ارتكاب اللذات الحسيه الدنيه، بحيث إذا سمعه المغمور في الشهوات الدنيه الخسيسه، المسجون في سجن إدراك اللذات الطبيعيه البهيميه فانزعج من مقامه، و انقلع من مكانه، و تندم ممّا كان عليه، خائفاً من شده و باله، و ألم عذابه، فتململ تململ السليم، و بكى بكاء الحزين، قائلاً: يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله، ظاهراً من صفحات وجهه و فلتأت لسانه و فرط اضطرابه و كثره التوائه أنه يقول بلسان الحال رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ فَإِن ادّعيتم فيه محذورا عقلياً فأتوا به إن كنتم صادقين (١) انتهى.

و حاصله أن تحريم هذا الغناء لا دليل عليه من نقل و لا عقل، فيكون مباحاً.

و مثله ما ذكره الغزالي في (إحياء العلوم) قال: اعلم أنّ قول القائل «السمع حرام» معناه أنّ الله يعاقب عليه، و هذا أمر لا يعرف بمجرد العقل، بل بالسمع، و معرفه الشرعيّات محصوره في النصّ أو القياس على المنصوص، و أعني بالنصّ ما أظهره بقوله أو فعله و بالقياس المعنى المفهوم من ألفاظه و أفعاله.

فإن لم يكن فيه نصّ، و لم يستقم فيه قياس على منصوص، بطل القول بتحريمه، و بقي فعلاً لا حرج فيه كسائر المباحات.

و لا يدلّ على تحريم السماع نصّ و لا قياس، و يتّضح ذلك في جوابنا عن أدلّه المائلين إلى التحريم، و مهما تمّ الجواب عن أدلّتهم كان ذلك مسلماً كافياً في إثبات هذا الغرض.

لكن نستفتح و نقول: قد دلّ النصّ و القياس جميعاً على إباحته. إلى آخر ما ذكره (٢) و هو طويل لا مزيد عليه، و لكن بعض ما ذكره لا يناسب مذهبنا.

و منها: أنّ الشبهه في هذه المسأله- على تقديرها- إمّا موضوعيه تحريميه أو حكميه كذلك.

١- رساله إيقاظ النائمين.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٤.

فإن كانت الأولى كان الحكم الإباحه بالاتفاق.

و إن كانت الثانية: فكذلك عند المجتهدين، و إن خالفت الأخباريه.

و اعترض عليه: بأن الشبهه الموضوعيّه إذا كانت مفهوميّه مراديه و جب الاجتناب عن جميع الاحتمالات من باب المقدمه.

و فيه نظر، يظهر وجهه ممّا يأتي في الجواب عن أدله الحاظرين.

و منها: ما دلّ على جواز الغناء في العيدين، مثل ما رواه الحميرى في (قرب الإسناد) عن عبد الله بن الحسن، عن علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الغناء في العيد (١) الفطر و الأضحى و الفرح؟ قال: لا بأس به ما لم يعص به انتهى (٢).

و نحوه ما رواه علي بن جعفر في كتابه، إلّا أنّ فيه بدل «ما لم يعص به»: «ما لم يزمر (٣) به» انتهى بالزاء المعجمه في أوله و المهمله في آخره أي: لم يلعب معه بالمزمار، أو لم يرجع فيه ترجيع المزمار، أو لم يقصد منه قصده من تهيج الشهوات، أو لم يتغنّ به على سبيل اللهو المحرّم، و يحتمل أيضا أن يكون المراد: ما لم يكن الغناء بسبب النفخ في المزمار و نحوه من آلات الأغاني، و يحتمل العكس أي ما لم يشر به إلى شيء من الفسوق و الفجور، كما هو دأب أرباب العشق الحيوانى.

فالروايتان بمنطوقهما دالتان على عدم البأس بالغناء الذى لا يكون لهويًا، كما أنّهما بمفهومهما دالتان على ثبوته في الهوى.

و لا يقدح اختصاصهما بالعيدين و الفرح، لعدم القول به على القول بالجواز.

١- كذا و فى الأصل: فى الفطر و الأضحى، و فيه اختلاف آخر، هنا فراجع.

٢- قرب الاسناد، ص ١٢١، باب ما يجوز من الأشياء. و فى قرب الاسناد المطبوع فى النجف ١٣٦٩ هجرى قمرى، ص ١٦٣ و سألته، بدل سألته.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٥، و فيه «ما لم يؤمر به». ايضا راجع البحار، ج ١٠، ص ٢٧١.

و لا- احتمال ورودهما للتقيّه، بعد كون المسأله اختلافيه بينهم، مع أنّ الأصل عدمه، مع ندرته بالنسبه إلى ما لم يرد لها من الأخبار، كما لا يخفى.

و ممّا يقتضى به العجب أنّ بعض الفحول (١) زعم: أنّ الروايتين من أدلّه من جَوَز الصوت اللهوىّ، فإنّ المراد بالغناء مطلق الصوت المشتمل على الترجيع، فهو قد يكون مطربا ملهيا فيحرم، و قد لا ينتهى إلى ذلك الحدّ فلا يعصى به.

و أنت خبير بأنّه لم يذهب إلى تجويز الصوت اللهوىّ أحد من أصحابنا حتى تكون الروايتان مستنده، نعم، ربّما يتوهم من بعض (٢) المحدّثين فى بادي الرأى، و لكن التأمل فى عبارته (٣) يعطى ما أشرنا إليه، فتأمل.

و الظاهر أنّ من صرّح من العامّه بتجويز الصوت اللهوىّ مطلقا، أو فى الجملة، أراد به غير ما فسّرناه من المهيج للشهوات المزيّن للسيئات، و إن جَوَزوا استعمال بعض آلات اللهو، فتدبر.

و منها: ما ورد بمدح الصوت الحسن مطلقا مثل قوله تعالى يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ (٤) انتهى.

بناء على تفسيره بالصوت الحسن كما نقله الغزالي (٥) و رواه الصدوق أيضا عن محمد ابن أحمد بن الحسين البغدادي، عن على بن محمد بن عنبسه، عن دارم بن قبيصه، عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «حَسَنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ فَإِنَّ

١- راجع المكاسب للشيخ الأنصارى ره، ص ٣٨. قوله ره لو لا استشهاده بقوله ليست بالتى تدخل عليها الرجال. كما فى المنتقد، ص ١٦٥، جلد المتاجر- مخطوط.

٢- الظاهر ان المراد به الفيض الكاشانى رحمه الله كما فى المنتقد مجلد المتاجر، ص ١٦٥- مخطوط.

٣- راجع المقدمه الحاديه عشره من مقدمات الصّافى، ج ١، ص ٤٦.

٤- سوره فاطر، آيه ١.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٥، ايضا راجع مجمع البيان، ج ٨، ص ٤٠٠.

الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا» وقرأ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ (١) انتهى.

و مثل قوله تعالى إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (٢) بناء على ما ذكره الغزالي أيضا من أنه يدلّ بمفهومه على مدح الصوت الحسن (٣)، فتأمل.

و مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فيما روى في بعض الكتب: «لم يعط أمتي أقلّ من ثلاث: الجمال و الصوت الحسن و الحفظ» (٤) انتهى.

و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إن من أجمل الجمال الشعر الحسن و نغمه الصوت الحسن» (٥) انتهى.

و ما روى في بعض الأخبار من أنه «ما بعث الله نبيا إلّا حسن الصوت» (٦) انتهى.

و ما في بعضها أنّ داود كان حسن الصوت في النياحه على نفسه، و في تلاوه الزبور حتّى كان يجتمع الإنس و الجنّ و الوحوش و الطير لسماع صوته، و كان يحمل من مجلسه أربعمائه جنازه (٧) انتهى.

و وجه الاستدلال: ما عرفته في المقدّمه التاسعه من عدم الفرق بين الغناء و الصوت الحسن، نعم الانقسام إلى اللهوىّ و غيره يجري في الأوّل دون الثانی، نظرا إلى إطلاق ما دلّ على مدحه من الأخبار.

فهذه الاخبار تدلّ على جواز استعمال الصوت المطرب الذي لا يكون لهويا، و إن كان غناء لغويا، فليتأمل.

١- عيون اخبار الرضا، ج ٢، ص ٦٨، حديث ٣٢٢، أخرجه في تفسير نور الثقلين، ج ٤، ص ٣٥٠.

٢- سورة لقمان، آيه ١٩.

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٥.

٤- الخصال مسندا عن أبي عبد الله (ع) عن رسول الله (ص)، فراجع الخصال المترجم، ص ١٥٥ أيضا و في الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، حديث ٧.

٥- الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، حديث ٨.

٦- الكافي، ج ٢، ص ٦١٥، حديث ١٠.

٧- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٥، قال محقق الكتاب في ذيل الصفحه: لم أجد له أصلا.

و منها ما ورد بمدح الصوت الحسن فى خصوص قراءة القرآن مثل ما رواه فى (الكافى) عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن على بن محمّد النوفلى، عن أبى الحسن عليه السّلام قال: ذكرت الصوت عنده فقال:

«إنّ على بن الحسين عليه السّلام كان يقرأ فربّما مرّ به المارّ فصعق من حسن صوته، وإنّ الامام لو أظهر من ذلك شيئاً لما احتمله الناس من حسنه».

قلت: و لم يكن رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم يصلى بالناس و يرفع صوته بالقرآن؟ فقال عليه السّلام: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم كان يحمّل الناس ما يطيقونه (١) انتهى.

و ما رواه عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن على بن معبد، عن عبد الله بن القسم، عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام قال: قال النبى صلّى الله عليه وآله و سلّم: «لكل شىء حليه، و حليه القرآن الصوت الحسن» (٢) انتهى.

و ما رواه عنه أيضا عن أبيه، عن ابن محبوب، عن على بن أبى حمزه، عن أبى بصير قال قلت لأبى جعفر عليه السّلام: إذا قرأت القرآن فرفعت به صوتى جائنى الشيطان فقال: إنّما ترائى بهذا أهلك و الناس، فقال: «يا أبا محمّد اقرأ قراءه ما بين القراءتين تسمع أهلك، و رجّع بالقرآن صوتك فإنّ الله يحبّ الصوت الحسن يرجع فيه ترجيعا» (٣) انتهى.

و ما رواه الصدوق فى (العيون) عن محمّد بن عمر الجعابى، عن الحسن بن عبد الله التميمى، عن أبيه، عن الرضا عليه السّلام قال قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم: «حسّوا القرآن بأصواتكم فإنّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا» انتهى.

و قد تقدّم روايه أخرى مثله (٤) مع زياده.

١- الكافى، ج ٢، ص ٦١٥، حديث ٤، مع اختلاف يسير.

٢- الكافى، ج ٢، ص ٦١٥، حديث ٩.

٣- الكافى، ج ٢، ص ٦١٦، حديث ١٣.

٤- عيون اخبار الرضا، ج ٢، ص ٦٨، حديث ٣٢٢.

و ما رواه الطبرسى فى مجمع البيان عن أبى بصير عن الصادق عليه السّلام فى قوله تعالى:

وَ رَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً قَالَ: «هو ان تتمكث فيه و تحسّن به صوتك» (١) انتهى.

و ما رواه الحلى فى آخر (السرائر) نقلا من (كتاب محمد بن على بن محبوب)، عن العباس، عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرّجل لا يرى أنّه صنع شيئا فى الدعاء و فى القراءة حتى رفع صوته فقال: «لا بأس، إنّ على بن الحسين عليه السّلام كان أحسن الناس صوتا بالقرآن، و كان إذا قام من الليل و قرأ رفع صوته فيمرّ به مارّ الطريق من السقائين و غيرهم فيقومون فيستمعون إلى قرائته انتهى (٢).

و ما رواه الغزالي فى إحيائه عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «زينوا القرآن بأصواتكم» (٣) انتهى.

و ما رواه ايضا عنه أنّه صلّى الله عليه و آله و سلّم، استمع إلى قراءه أبى موسى فقال: «لقد اوتى هذا من مزامير آل داود» فبلغ ذلك أبا موسى فقال: لو علمت أنك تسمع لحبّرتك لك تحبيرا. انتهى (٤).

و ما رواه ايضا عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «لله أشدّ إذنا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينه لقينته» (٥) انتهى.

١- مجمع البيان، ج ١٠، ص ٣٧٨.

٢- كتاب السرائر ص ٤٨٤ «المستطرفات».

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٢٢- ايضا سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٢٦، حديث ١٣٤٢ و ايضا سنن النسائي، ج ٢، ص ١٧٩ و ايضا مسند الامام احمد بن حنبل، ج ٤، ص ٢٨٥ و فى المبسوط للشيخ رحمه الله، ج ٨، ص ٢٢٧ عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم حسّنوا القرآن بأصواتكم.

٤- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٢٢ و ٢٩٥- ايضا مسند الامام احمد بن حنبل، ج ٦، ص ١٦٧ و ج ٥، ص ٣٤٩ و ص ٣٤٩ و ص ٣٥١ و ج ٢، ص ٣٦٩ و ص ٤٥٠- ايضا سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٢٥، حديث ١٣٤١- ايضا سنن النسائي، ج ٢، ص ١٨١ و ايضا المبسوط للشيخ ره، ج ٨، ص ٢٢٧.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٥- أيضا مسند الامام احمد بن حنبل، ج ٦، ص ١٩ و ص ٢٠ ايضا سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٢٥، حديث ١٣٤٠.

و ما رواه السيد المرتضى رحمه الله في غرره و درره عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يأذن الله لشيء من أهل الأرض إلّا لأصوات المؤذنين و للصوت الحسن بالقرآن» (١) انتهى.

أى لا- يستمع الله لشيء و لا يتقبله و لا يثيب عليه كتقبله و استماعه و ثوابه على ذلك، ذكره السيد في كتابه المذكور، و قد نقلنا عبارته في الشرح. (٢).

وجه الاستدلال بهذه الروايات ما عرفته من أنّ تحسين الصوت لا- يتصور إلّا مع الترجيع و التطريب، و هذه الاخبار دلت على جوازه، بل استحبابه في القرآن، كما صرح به كثير، بل أرسله جماعه إرسال المسلمات، كما يظهر من الطبرسي (٣) و غيره، بل يظهر منه أن خلاف ذلك لم يكن معروفًا بين القدماء، كما صرح به السبزواري في الكفايه (٤).

و يشهد له تأويلهم حديث التغنى بالقرآن بتحسين الصوت به.

و القول بأنّ الترجيع و صف عارض للصوت الحسن، يوجد بإيجاد آخر مغاير للصوت.

شطط من الكلام، ضروره عدم تحقّقه بدون الترجيع.

و قد عرفت من بعض الأخبار أنّ علي بن الحسين عليه السلام كان يقرأ القرآن فرّبما مرّ به المارّ فصعق من حسن صوته، فلو لم يكن للترجيع مدخل في حسن الصوت لكان ينبغي أن يصعق السامع عند تكلمه على الاستقامه، و لم يرد به خبر أصلا.

ثم [لو] سلّمنا إمكان انفكاك الصوت الحسن عن الترجيع، و لكن لا مجال لإنكار كون الصوت المشتمل على الترجيع المطرب من أفراد الصوت الحسن، فيشمله ما دلّ على جوازه.

١- غرر الفرائد و درر القلائد «أمالي السيد المرتضى»، ج ١، ص ٢٥ أيضا المبسوط للشيخ رحمه الله، ج ٨، ص ٢٢٧.

٢- منتقد المنافع المجلد المتاجر، ص ١٧٢- مخطوط.

٣- مجمع البيان، ج ١، ص ١٦ الفن السابع.

٤- كفايه الأحكام، ص ٨٦.

و خروج الصوت للهوى منه بالإجماع، لا يوجب خروج مطلق المشتمل على الترجيع، لعدم الدليل عليه.

هذا، مع ما عرفته من عدم شمول الصوت الحسن للصوت للهوى، فلا- تعارض بين ما يأتى من أخبار النهى عن الغناء، و هذه الأخبار لو حملنا الغناء على الصوت للهوى و الصوت الحسن بغيره، لاختلاف مورد الحكمين.

و على القول بعدم اختصاص الغناء بالصوت للهوى: يكون التعارض- بين أخبار الصوت الحسن فى القرآن- بالعموم و الخصوص من وجه، لو لم نعتبر الترجيع فى الصوت الحسن، فالمرجع فى مادته الاجتماع- أى الترجيع فى القرآن- هو الأصل، و مقتضاه الجواز، مع ورود الأمر به فى بعض الأخبار، فتدبر.

و كيف كان، فلا- دلالة فى هذه الروايات على المدعى بتمامه، لثبوت القول بالفصل، اللهم إلا أن يتمسك بالأولويه، و للتأمل فيها مجال.

و منها: ما ورد من الأخبار بدم ترك التغنى بالقرآن مثل ما رواه السيد رحمه الله فى الغرر، كالغزالي فى الإحياء مرسلا عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال:

«ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن» (١) انتهى.

و ما رواه أيضا كالطبرسى فى مجمع البيان عن عبد الرحمن بن السائب، قال: أتيت سعدا، و قد كفّ بصره، فسلمت عليه، فقال: من أنت؟ فأخبرته، فقال مرحبا يا بن أخى بلغنى أنك حسن الصوت بالقرآن، سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: «إنّ هذا القرآن نزل بحزن فإذا قرأتموه فابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا فمن لم يتغنّ بالقرآن فليس منّا» انتهى. (٢)

قال السيد رحمه الله: قوله: «ليس منّا» فقد قيل فيه أنه لا يكون على أخلاقنا، و استشهد

١- غرر الفرائد و درر القلائد «أمالى السيد المرتضى»، ج ١، ص ٢٤- أيضا المبسوط للشيخ (ره)، ج ٨، ص ٢٢٧. أيضا إحياء علوم الدين، ج ١، ص ٣٢٧. أيضا البحار، ج ٧٧، ص ٢٥٥.

٢- أمالى السيد المرتضى، ج ١، ص ٢٥- أيضا مجمع البيان، ج ١، ص ١٦.

بيت النابغه:

إذا حاولت في أسد فجورا فأنى لست منك و لست منى (١)

وقيل إنه أراد صلى الله عليه وآله وسلم ليس على ديننا. انتهى. (٢)

وجه الاستدلال: أن المراد بالتغنى بالقرآن استعمال الغناء في قراءة القرآن، وليس المراد به الصوت اللهوى المحرم لحرمة استعماله في غير القرآن فكيف يجوز استعمال فيه؟ فيتعين كون المراد به الصوت المطرب المجرد عن اللهو، فإذا ثبت جوازه فيه ثبت في غيره بطريق أولى فتأمل.

و اعترض عليه:

تاره: بضعف السند.

و اخرى: بأن مثل هذين الخبرين محتمل للوضع للتقرب إلى خلفاء الجور المولعين بسماع الغناء و حكاية غياث (٣) بن إبراهيم مع المهدي بن المنصور معروفه.

و ثالثة: بأن ظاهر قوله: «ليس منّا» وجوب التغنى، و لا قائل به، و لذا قال القاسم بن سلام: لو كان معناه الترجيع لعظمت المحنة علينا بذلك، إذ لو كان من لم يرجع بالقرآن فليس منه (٤) انتهى.

و قال السيد رحمه الله إنه محال أن يخرج من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم و ملته من لم يحسن صوته بالقرآن و يرجع فيه. انتهى (٥).

و رابعه: بأن المراد هو تحسين الصوت بالقرآن المأمور به في أخبار كثيره، لا الصوت

١- ديوان النابغه الذبياني، ص ١٣٨.

٢- أمالي السيد المرتضى، ج ١، ص ٢٧.

٣- ربيع الأبرار، للزمخشري، ج ٣، ص ٢٠٥ و القصه وارده أيضا في أبي البختری القاضي مع الرشيد فراجع، كتاب مذاهب ابتدعتها السياسه في الإسلام، لعبد الواحد الأنصاري، ص ٩.

٤- أمالي السيد المرتضى، ج ٢، ص ٢٤.

٥- أمالي السيد المرتضى، ج ٢، ص ٢٨.

المشتمل على الترجيع المطرب.

و خامسه: بأنّ المراد الاستغناء بالقرآن عن غيره. يقال: تغنيت إذا استغنيت، قال الأعشى:

و كنت امرء أزمنا بالعراق عفيف المناخ طويل التغنى (١)

اي كثير التغنى.

و قال ابن مسعود: من قرأ سورة آل عمران غنى اي مستغن (٢).

و عن عبد الله بن نهيك أنّه دخل على سعد في بيته فإذا مثال رث و متاع رث، فقال قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم «ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن» (٣).

و روى عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلّم أنه قال: «لا ينبغي لحامل القرآن أن يظنّ أنّ أحدا أعطى أفضل ممّا أعطى لأنّه لو ملك الدنيا بأسرها إن القرآن أفضل ممّا ملكه» (٤) انتهى.

و سادسه: بأنّ المراد بالتغنى: الجهر بالقرآن، لما روى من أنّه «ما أذن الله لشيء كإذنه لنبيّ يتغنّى بالقرآن و يجهر به» (٥) انتهى. بناء على أنّ «يجهر» تفسير ليتغنّى.

و سابعه: بأنّ المراد بالتغنى: التلذذ و الاستحلاء و الاستعذاب، كاستحلاء أصحاب الطرب للغناء و التذاذهم به.

و ثامنه: بأنّ التغنى من غنى الرجل بالمكان و المغنى إذا طال مقامه، قال السيّد

١- أمالي السيّد المرتضى، ج ٢، ص ٢٧.

٢- أمالي السيّد المرتضى، ج ٢، ص ٢٤ و عن ابى عبد الله (ع) نظيره فراجع الكافي، ج ٢، ص ٣٠٥، حديث ٨.

٣- أمالي السيّد المرتضى، ج ٢، ص ٢٤.

٤- أمالي السيّد المرتضى، ج ٢، ص ٢٤.

٥- ورد هذا الحديث باختلاف يسير مع ما فى المتن فراجع، سنن النسائي، ج ٢، ص ١٨٠ و مسند الامام احمد، ج ٢، ص ٢٧١ و ٢٨٥ و ٤٥٠ ايضا المبسوط للشيخ رحمه الله، ج ٨، ص ٢٢٧.

المرتضى رحمه الله: فيكون معنى الخبر على هذا الوجه: من لم يقد على القرآن فيتجاوزه إلى غيره و يتعداه إلى سواه و يتخذة مغنى و منزل مقام، فليس منّا. انتهى. (١)

و يمكن دفع الأول، بانجباره بروايه من لا يعمل بخبر الآحاد و لو كان صحيحا.

و الثانى: بكونه خلاف الأصل و الظاهر، نعم لو كان احتمال الوضع مساويا لعدمه و جب التوقف على ما صرح به المحقق الداماد فى (الرواشح السماويه)، قال: الاخبار على ثلاثه ضروب: ضرب يجب تصديقه و هو ما نص الأئمه على صحه و روده، و ضرب يجب تكذيبه و هو ما نصوا على وضعه، و ضرب يجب التوقف فيه لاحتماله الأمرين كسائر الاخبار، و لا يجوز الإفراط فى نقل أخبار الآحاد و الانقياد لكل خبر كما هو مذهب الحشويه، إذ فى الاخبار موضوعات بينه (٢) انتهى (٣) فتدبر.

و الثالث: بأن ذلك قرينه على إرادته الاستحباب المؤكّد.

و الرابع: بما تقدّم من عدم الانفكاك.

و البواقى: بكونها خلاف الظاهر، فلا يعارض احتمالها ما هو الظاهر من التغنى و المتبادر منه.

و منها: ما دلّ على رجحان قراءه القرآن بالحزن مثل ما رواه الكلينى عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عمّن ذكره عن الصادق عليه السلام قال: «إن القرآن نزل بالحزن فاقراءوه بالحزن» (٤) انتهى.

و ما رواه عنه أيضا، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليم بن داود المنقرى، عن حفص قال: ما رأيت أحدا أشدّ خوفا على نفسه من موسى بن جعفر عليه السلام و لا أرجى الناس

١- أمالى السيد المرتضى، ج ٢، ص ٢٧.

٢- كذا و فى الأصل: بتة بدل بينه.

٣- الرواشح السماويه، ص ١٩٣.

٤- الكافى، ج ٢، ص ٦١٤، حديث ٢.

منه، و كانت قرائته حزنا فكأنه يخاطب إنسانا. انتهى. (١)

وجه الاستدلال: أن القراءه بالحزن لا تنفك عن الترجيع المطرب، و فيه نظر، فتدبر.

و منها: ما ورد بقراءه القرآن بألحان العرب:

مثل ما رواه فى (الكافى) عن على بن محمد، عن إبراهيم الأحمر، عن عبد الله بن حماد، عن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «اقرأوا القرآن بألحان العرب و أصواتها و إياكم و لحون أهل الفسق» (٢) انتهى.

و ما رواه ابن الأثير فى (نهايته) قال: و فيه: «اقرأوا القرآن بلحون العرب و أصواتها و إياكم و لحون أهل العشق و لحون أهل الكتائب» (٣) انتهى.

وجه الاستدلال: أن الألحان و اللحن جمع اللحن و هو التطريب و التغريد.

كما صرح به جماعه من أهل اللغه، قال الجوهرى - على ما حكى عنه -: يقال هو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءه أو غناء (٤) و تفسير اللحن باللغه أو باللهجه خلاف الظاهر و إن صرح بالأول الطريحي (٥) و المحدث البحراني (٦) و بالثانى بعض المحققين (٧).

قال بعض الأفاضل: إن الأصوات المستقيمه مشتركه بين العرب و العجم غير مختصه بطائفه دون أخرى. ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: نادى زيد ابنه بندا العرب و عمرو بندا العجم، لكون النداء على استقامه مشتركاً بين جميع الطوائف، و يجوز أن يقال: زيد قرأ القرآن بلحن العرب، و عمرو بلحن العجم (٨) انتهى.

١- الوسائل، ج ٤، ص ٨٥٧ باب استحباب القراءه بالحزن. حديث ٣.

٢- الوسائل، ج ٤، ص ٨٥٨ باب تحريم الغناء فى القرآن و. حديث ١.

٣- النهايه فى غريب الحديث و الأثر، ج ٤، ص ٢٤٢.

٤- مختار الصحاح، ص ٥٩٤ ماده لحن.

٥- مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٠٧ ماده لحن.

٦- الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٤٤.

٧- المكاسب للشيخ الأنصارى رحمه الله، ص ٣٩.

٨- رساله إيقاظ النائمين.

و الحاصل أنّ مجرد الصوت من دون ترجيع و تطريب لا يسمّى لحنا كما لا يسمّى غناء، و المراد بالغناء فى ذيل الحديث الأوّل هو الصوت اللهوىّ المحرّم، فلا منافاه.

لا- يقال: إنّهُ كما يحتمل صرف الغناء عن معناه اللغوى، كذلك يحتمل صرف اللحن عن معناه الحقيقى، و لا مرجّح، فيتطرق الإجمال المخلّ بالاستدلال.

فإنّ تعارف استعمال الغناء و غلبه إرادته المعنى العرفىّ منه ممّا يرجّح الأوّل.

و منها ما ورد أنّه كانت النساء يغنين عند قدوم رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم المدينة بقولهنّ:

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع و جب الشكر علينا ما دعا لله داع (١)

و لم ينكره عليهنّ، فتدبّر.

و منها ما رواه الغزاليّ فى كتاب إحياء العلوم من أنّ عائشه قالت: دخل علىّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و عندى جاريتان تغنيان بغناء بعث (٢) فاضطجع على الفراش، و حوّل وجهه، فدخل أبو بكر فانتهرنى و قال: مزمار الشيطان عند رسول الله؟ فقبل عليه رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و قال: دعهما، فلمّا غفل غمزتهما فخرجتا (٣) انتهى.

قال ابن الأثير فى (النهايه): أى ينشدان الأشعار التى قيلت يوم بعث، و هو حرب كانت بين الأنصار، و لم ترد الغناء المعروف بين أهل اللهو و اللعب (٤) انتهى.

و فى الاستدلال بمثل هذه الروايه ما لا يخفى.

١- إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠٢ انظر ايضا تليس إبليس لأبى الفرج ابن الجوزى، ص ٢٢٤ و أيضا المبسوط للشيخ رحمه الله، ج ٨، ص ٢٢٦.

٢- بعث، بضمّ الباء، يوم مشهور كان فيه حرب بين الأوس و الخزرج، و بعث اسم حصن للأوس و بعضهم يقوله بالغين المعجمه و هو تصحيف، راجع النهايه فى غريب الحديث و الأثر، ج ١، ص ١٣٩ ماده بعث. أيضا: إتحاف الساده المتّقين، ج ٦، ص ٤٩٢.

٣- إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠٣.

٤- النهايه فى غريب الحديث و الأثر، ج ٣، ص ٣٩٢ ماده غنا.

و منها: ما دلّ من الروايات على جواز شراء المغنيات و بيعها و سماع صوتها مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبد الله بن الحسن الدينوري قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام ما تقول في النصرانية إلى أن قال: قلت: جعلت فداك فأشترى المغنيّة أو الجارية تحسن أن تغني أريد بها الرزق لا سوى ذلك؟ قال: «أشتر وبع» (١) انتهى.

و ما رواه الصدوق قال: سألت رجلاً عن رجل علي بن الحسين عليه السلام عن شراء جارية لها صوت؟

فقال: «ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنّة» يعني بقراءة القرآن و الزهد و الفضائل التي ليست بغناء فإمّا الغناء فمحظور انتهى.

(٢)

و اعترض على هذا الاستدلال: بأنّ هذه الأخبار معارضة بما يأتي من الروايات المصرّحة بحرمه ثمن المغنيّة و كسبها و حرمه بيعها و شرائها، و في بعضها: «أنّ ثمنها سحت و السحت في النار».

على أنّ حديث الصدوق - بضميمة التفسير المذكور فيه - ينافي المدعى.

و في الوسائل - بعد أن أورد هذا الحديث - ظاهر أنّ المراد لا بأس بحسن الصوت الذي لا يصل إلى حدّ الغناء فإنّه أعمّ منه. انتهى (٣)

و الظاهر: أن التفسير المذكور من كلام الصدوق رحمه الله و ليس بحجة حتّى ينافي المدعى، و قد تقدّم أنّ حسن الصوت لا ينفك عن الغناء اللغوي، فلا وجه لما ذكره في الوسائل.

و الإنصاف: أنّه لا تعارض بين هذه الأخبار، و ما يأتي، لاختصاصه بالغناء العرفي أي الصوت اللهويّ المقترن بالملاهي، و اختصاصها بالصوت المطرب الذي لا يكون بهذه المثابة، فليتأمل.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ١.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ٢.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ٢.

و منها: ما يأتي من جواز الحداء و النياحه على الموتى و التعتى لرف العرائس و سيأتى الكلام فى ذلك كله فى المقصد الثالث إن شاء الله.

و ما قيل: من أن الحداء ليس من الغناء.

ففى غايه السقوط، ضروره كونه صوتا مطربا.

و كذا القول: بأن الغناء إنما يحرم للطرب، و ليس فى النياحه طرب.

لما تقدم من أن المراد بالمطرب هو المغيّر للحال بحزن أو سرور، فلي تأمل.

هذا تمام الكلام فى الأدله على ما اخترناه فى المقام.

و أما مستند الحاظرين فوجوه ايضا منها: أن جماعه منهم شيخنا المفيد رحمه الله ادّعوا الإجماع على حرمه الغناء.

وفيه: - بعد تسليم النقل - أولًا: ما عرفته فى المقدمه الثانيه من عدم حجيه الإجماع المنقول، و عدم كونه بمنزله خبر الواحد الصحيح.

و ثانيًا: أن ظاهر من ادّعى الإجماع فى المقام هو دعواه على حرمه الصوت اللهوىّ المهيّج للشهوات بنفسه، أو باقتراانه بالمحرّمات، كما هو الغالب المتعارف فى الأعصار فى مجالس الفساق و الفجار، و قد عرفت أن حرمه هذا النوع من الغناء تعدّ من الضروريات.

سَلّمنا عدم الظهور، و لكنّه محتمل احتمالًا مساويًا لما زعم من الإطلاق، فيأتى الإجمال فى المراد الموجب لسقوط الاستدلال به فى هذا المجال.

و منها: أن لفظ الغناء الوارد فى أخبار المسأله مجمل، لتردده بين معان كثيره، فيكون الشبهه «حينئذ» موضوعيه مراديه، بمعنى أن الشبهه فى مفهوم الموضوع و المراد منه، فيجب الاجتناب عن جميع المعانى المحتمله من باب توقف الامتثال بالنهى عن الغناء عليه، و ليست الشبهه موضوعيه مصداقيه حتى يجرى فيها أصل الإباحه.

و الحاصل: أنّ التكليف بالاجتناب عن الغناء ثابت، و لكنّه لإجماله و عدم وضوح المراد منه موجب للشكّ في المكلف به، فمقتضى قاعده الاشتغال وجوب الاجتناب عن كلّ ما يحتمل كونه منه، كما أنّ مقتضاها في التكليف الوجوبى كذلك، إذا كان بهذه المثابه.

و فيه:

أولاً: منع الإجمال، كما عرفته في المقصد الأول.

و ثانياً: منع كون الشبهه موضوعيه، بل هي على تقدير الإجمال من الشبهه الحكميه التحريميه التي هي مجرى أصاله الإباحه، كما بيّناه في المقدمة الاولى.

و ثالثاً: أنّه لم يثبت من أدلّه النهى عن الغناء حرمة غير الصوت اللهوى، فلا يقين بوجود فرد محرّم في الأفراد المشتبهه ليجب الاجتناب عن الجميع من باب المقدمه، لاحتمال كون الجميع مباحا و انحصار الحرمة في الصوت اللهوى.

فأتضح الفرق بين ما نحن فيه و مسأله الإنائين المشتبهين، للقطع باشتمالهما على النجس المأمور بالاجتناب عنه، بخلاف ما نحن فيه، و المقايسه إنّما تتم مع القطع بأحد الإنائين نجاسه و الشكّ في نجاسه الآخر، فإنّها مدفوعه بالأصل.

و هذا واضح لمن تدبّر.

و منها: أنّ الصوت المطرب مفسده لأغلب الناس في أغلب الأوقات و أكثر الأحوال، لكون أكثر الناس فساقا مبتلين بالخيالات الفاسده و الهواجس الشيطانيه و الوسواس البهيميه، و الأوحديّون المخلصون الذين يستأنسون بهذا الصوت إلى العالم الأعلى، و ينقطعون به عن شهوات الحياه الدنيا قليلون، فمقتضى الحكمه الشرعيّه تحريم هذا الصوت على الكلّ، كما في سائر المحرّمات التي لوحظ فيها دفع المفسده عن الأغلب، فحظرت على الجميع، لتكون القاعده كليّه مطّرده، حفظاً للنظام و دفعاً للزوم الهرج و المرج في الأنام، و من الواضح أنّ ملاحظه حال القليل في تشريع الأحكام توجب

الهرج و المرج و اختلال النظام، و إلّا فلا ننكر أنّ الغناء يختلف باختلاف أحوال المستمعين و أخلاقهم.

كما صرّح به الغزاليّ أيضا حيث قال: و للمستمع أربع أحوال:

إحداها: أن يكون سماعه بمجرد الطبع، أى لا حظّ له فى السماع إلّا استلذاذ الألحان و النغمات، و هذا مباح، و هو أحسّ رتب السماع، إذ الإبل شريكه له فيه و كذا سائر البهائم، بل لا تستدعى هذا الذوق إلّا الحياه فلكل حيوان نوع تلذذ بالأصوات الطيبه.

الحاله الثانيه: أن يسمع بفهم، و لكن ينزله على صورته مخلوق، إمّا معينا، و إمّا غير معين، و هو سماع الشباب و أرباب الشهوات، و يكون تنزيلهم للمسموع على حسب شهواتهم و مقتضى أحوالهم، و هذه الحاله أحسّ من أن نتكلّم فيها إلّا ببيان خسيّتها و النهى عنها.

الحاله الثالثه: أن ينزل ما يسمعه على أحوال نفسه فى معاملته لله تعالى، و تقلب أحواله فى التمكن مرّه، و التعذر اخرى، و هذا سماع المريرين.

إلى أن قال: الحاله الرابعه: سماع من جاوز الأحوال و المقامات، فعزب عن فهم ما سوى الله حتّى عزب عن نفسه و أحوالها و معاملاتهما، و كان كالمدهوش الغائص فى بحر عين الشهود، الذى يضاهى حاله حال النسوه اللاتى قطنن أيديهنّ فى مشاهدته جمال يوسف عليه السّلام حتّى دهش و سقط عن إحساسهنّ، الى آخره (١).

و الحاصل: أنّ الغناء- و إن كان له تأثير حسن فى بعض القلوب- و لكنّه فى أكثر الناس موجب للفساد، و لذا قال بعض العارفين: و حيث كثرت الفتنة بطريقه، و زالت العصمه فيه، و تصدى للحرص عليه أقوام قلّت أعمالهم و فسدت أحوالهم. و أكثروا الاجتماع للسمع. و ربّما يتخذ للاجتماع طعام لطلب النفوس الاجتماع لذلك لا رغبه للقلوب فى السماع، كما كان من سير الصادقين، صار السماع معلولا تركن إليه النفوس طلبا للشهوات و استحلاء

لمواطن اللهو والغفلات، و يقطع ذلك على المرید طلب المزيد، و يكون بطريقه تضييع الأوقات و قله الحظ من العبادات، و يكون الرغبة فى الاجتماع طلبا لتناول الشهوه و استرواحا لأولى الطرب و اللهو و العشره، و لا يخفى أن هذا الاجتماع مردود عند أهل الصدق. انتهى.

فما هذا حاله اقتضت الحكمة حرمة، كشرب الخمر الذى ضره أكثر من نفعه.

و فيه نظر وجهه غير خفى، فإنه استحسان محض، و اجتهاد صرف، لا نلتفت إلى مثله فى إثبات مثل هذا الحكم، كيف؟ و كثير مما أحل الله يكون بهذه المثابه، كالنظر إلى الوجوه الحسنه، فإن فيه مفسده لأكثر الشبان، مع أنه لم يحكم بتحريمه على الكل، و قد حكى عن بعض التابعين أنه قال: ما أنا أخوف على الشاب من السبع الضارى خوفى عليه من الغلام الأورد يقعد اليه (١).

و منها: أن الصوت المطرب باعث على الفسوق و الفجور و محرّك للقلب إلى الزنا و شرب الخمر فيحكم العقل بقبحه كحكمه بقبح كثير من المحرمات.

و فيه ما لا يخفى، إذ لا كلام فى حرمة المطرب المحرّك للقلب إلى ما هو مراد الشيطان من المعاصى، و ليس كل صوت مطرب كذلك، ضروره أن منه ما يحرك الشوق إلى طاعه الله، و يوجب الانس به، و الركون إلى دار القرار، كالتغنى بالأشعار المتضمنه لذكر الجنة و النار، و وصف نعم الله الملك الجبار، و ذكر العبادات و الخيرات كما يرشد اليه قوله عليه السلام: «ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنة» (٢) انتهى.

فهل يحكم العقل بحرمة مثل هذا التغنى و قبحه؟

نعم، ربّما يحرك الصوت الطيب فى قلوب بعض الناس الميل إلى المعاصى و الملامى، فهو

١- احياء علوم الدين، ج ٣، ص ١١١ مع اختلاف يسير.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦ حديث ٢.

مختلف باختلاف الأشخاص و الأحوال، و قد صرّح جماعه بأنّ الصوت الطيّب محرّك للقلب إلى ما هو الغالب عليه.

قال الغزالي: و مهما كان النظر فى السماع باعتبار تأثيره فى القلب لم يجر أن يحكم فيه مطلقا بإباحه و لا تحريم، بل يختلف ذلك بالأحوال و الأشخاص، و اختلاف طرق النغمات، فحكمه حكم ما فى القلب.

قال (١) ابن سليمان: السماع لا يجعل فى القلب ما ليس فيه، و لكن ما هو فيه.

ثم جعل للترنم بالكلمات المسجعه الموزونه سبعة مواضع:

أولها: غناء الحجيج.

و ثانيها: غناء الغزاه لتحريض الناس على الغزو.

و ثالثها: التغنى بالرجزات التى يستعملها الشجعان فى وقت اللقاء.

و رابعها: النياحه لترقيق القلب و إسبال البكاء.

و خامسها: التغنى أوقات السرور كأيام العيد، و أوان العرس.

و فصل الكلام فى هذه المواضع بما لا يناسب هذه الوجيزه.

فقال: السادس: سماع العشاق تحريكا للشوق و تهييجا للعشق و تسليه للنفس، فإن كان فى مشاهده المعشوق: فالغرض تأكيد اللذه، و إن كان مع المفارقة فالغرض تهييج الشوق، و الشوق و إن كان ألما ففيه نوع لذّه، لذا انضاف إليه رجاء الوصال، فإنّ الرجاء لذيد و اليأس مؤلم، و قوه لذه الرجاء بحسب قوه الشوق و الحب للشىء المرجوّ، ففى هذا السماع تهييج العشق، و تحريك الشوق، و تحصيل لذه الرجاء المقدر فى الوصال، مع الإطناب فى وصف حسن المحبوب، و هذا حلال إن كان المشتاق إليه مما يباح وصاله كمن يعشق زوجته أو سريته فيصغى إلى غنائها لتضاعف لذته فى لقائها.

١- كذا و الظاهر انه أبو سليمان. فراجع ما سبق فى هذا الكتاب.

إلى أن قال: السابع: سماع من أحبَّ الله و عشقه و اشتاق إلى لقاءه، فلا ينظر إلى شىء إلا رآه فيه، و لا يقرع سمعه قارع إلا سمعه منه أو فيه، فالسمع فى حقّه مهيج لشوقه و مؤكّد لعشقه و حبّه، و مور زناد قلبه، و مستخرج منه أحوالا من المكاشفات و الملاحظات لا يحيط الوصف بها، يعرفها من ذاقها و ينكرها من كلّ حسّه عن ذوقها، إلى آخر ما ذكره. (١)

فظهر: أنّ الصوت المطرب لا ينحصر أثره فى حصول الميل إلى الفسوق و الفجور حتّى يحكم العقل بحرمته مطلقا، بل هو حاكم بحرمه نوع خاصّ منه، و هو ما استدعى المحرّم أو اقترن به.

و هذا هو ما قيل فيه من: أنّ الغناء مفسده للقلب مسخّطه للربّ.

و ما قيل: إياكم (٢) و الغناء فإنّه يزيد الشهوه، و يهدم المرؤه، و إنه لينوب عن الخمر، و يفعل ما يفعل المسكر. (٣)

قال بعض العارفين: و إن أنصف المنصف و تفكّر فى اجتماع أهل الزمان و قعود المعنى بدفّه، و المشبّب بشبابته، و تصوّر فى نفسه: هل وقع مثل هذا الجلوس و الهيئه بحضرة رسول لله صلّى الله عليه و آله و سلّم و هل استحضروا قوالا و قعدوا مجتمعين لاستماعه؟ و لا شكّ بأنّه ينكر ذلك من حال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و أصحابه. انتهى.

و أمّا ما لم يكن بهذه المشابهه، فلا- حكم للعقل بقبحه، و لا سيّما إذا كان موجبا للانقطاع عن شهوات الدنيا، بل العقل حاكم بحسنه، و لذا قيل: إنهم ما اختاروا السماع حيث اختاروه إلا بشروط و قيود و آداب يذكرون به الآخره، و يرغبون فى الجنّه، و يحذرون من النار، و

١- احياء علوم الدين، ج ٢، صص ٣٠٠-٣٠٤.

٢- قيل هذا من قول يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ثانى عشر خلفاء بنى أميه. راجع اتحاف الساده المتقين، ج ٦، ص ٥٢٦.

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١- ايضا الدرّ المنثور فى التفسير بالمأثور لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، ج ٥، ص ١٥٩.

يزداد به طلبهم، و يحسن به أحوالهم، فليتأمل.

و منها قوله تعالى فى سورة لقمان وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ انتهى. (١)

فإن جمعا من المفسرين قد فسروا «لهو الحديث» بالغناء والاستماع إليه، و حكى عن عبد الله بن مسعود أيضا (٢) و يدل عليه روايات كثيرة.

مثل ما رواه فى (الكافى) عن على بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن على بن إسماعيل، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال سمعته يقول: «الغناء ممّا وعد الله عليه النار» و تلا هذه الآية وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (٣) انتهى.

و ما رواه عن عدّه من أصحابنا، عن سهل، عن الوشاء، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الغناء؟ فقال: هو قول عز وجل وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي» إلى آخر الآية (٤) انتهى.

و رواه مهراّن بن محمد، عن الصادق عليه السلام (٥).

و رواه الحسن بن هارون (٦) عنه عليه السلام.

و رواه عبد الأعلى (٧) عن الباقر عليه السلام.

و فى هذا الاستدلال وجوه من النظر.

١- لقمان - ٣١ - ٦١.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٠- ايضا الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، ج ٥، ص ١٥٩.

٣- الوسائل ج ١٢، ص ٢٢٦، حديث ٦.

٤- الوسائل ج ١٢، ص ٢٢٧، حديث ١١.

٥- الوسائل ج ١٢، ص ٢٢٦، حديث ٧.

٦- الوسائل ج ١٢، ص ٢٢٨، حديث ١٦.

٧- معانى الأخبار، ج ٢، ص ٣٣٢.

أحدها: أنّ التفسير معارض بتفسير بعضهم «لهو الحديث» بالطعن في الحقّ و الاستهزاء به: و قد رواه الطبرسى في المجمع (١) عن الصادق عليه السلام أيضا، فتأمل.

و ثانيها: أنّ الغناء- و إن كان في اللغة هو مطلق الصوت المطرب- و لكنّه في عرفهم الصوت اللهويّ، و لا كلام في حرمة، كما عرفت.

و ثالثها: أنّ الآيه- بعد ملاحظه الأخبار المفسّره- تدلّ على تحريم الغناء الذي يشتري ليضل عن سبيل الله، و لا نزاع فيه، و ليس فيها دلالة على حرمة مطلق الغناء، إذ ليس كلّ غناء بدلا من الدين مضلّا به عن سبيل الله، كالغناء المرقّق للقلب المذكّر للجنّه، المشوّق، إلى العالم الأعلى.

نعم، التفسير بمطلق الغناء ربّما يوهم عدم الفرق، و هو كما ترى.

و رابعها: أنّ اللهو هو الباطل، و الحديث بمعنى الكلام، و الإضافة بتقدير إحدى الثلاث، فتدلّ الآيه على حرمة الغناء المقترن بأباطيل الكلام كالأشعار المتضمّنه للتشبيب المحرّم و نحوها من الأحاديث الباطله.

و كذا لو جعلنا الإضافة بيانيه، أو جعلنا «لهو الحديث» مرادا به على سبيل التجوّز:

مطلق ما يلهي عن الله قولاً كان أم فعلا، كما عن تفسير القمّي رحمه الله (٢).

و يرشد إليه جملة من هذه الروايات حيث جعل فيها الغناء من أفراده، لاعتبار اللهو فيه، أو في تحريمه فيخرج عن محلّ النزاع.

و كذا لو أريد به: ما يلهي عمّا يغنى (٣) كالأحاديث التي لا- أصل لها و الأساطير التي لا اعتبار بها، و المضاحيك، و فضول الكلام، كما في تفسير البيضاويّ.

قال: و الإضافة بمعنى (من) و هي تبيّنيّه إن أراد بالحديث المنكر، و تبعيضه إن أراد به

١- مجمع البيان، ج ٨، ص ٣١٣.

٢- تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٦١.

٣- كذا في المخطوط و الصحيح (عما يعنى) بالعين المهمله.

الأعم. انتهى (١) فتأمل.

و خامسها: أن الحديث هو الكلام الخبري، فيدلّ على حرمه التغنى بالكلمات الملهيه فإنّ الصوت من حيث إنه صوت لا يسمّى حديثاً، كما أنّ الصوت المشتمل على كلمات حقّه لا يسمّى لهو الحديث، قال بعض الأفاضل: أ و لا ترى أنّ نغمات الأوتار لا تسمّى لهو الحديث و قول الزور، و أنّ الأحاديث الواردة في ذمّ استماعها لا تعلل بهما.

و هل يمكن أن تتّصف الكلمات الحقّه من القرآن و الأحاديث بسبب الترجيع بلهو الحديث و قول الزور؟

و أئى عقل يجوز أن يصير القرآن الذى هو أصدق حديثاً- بسببه- قولاً زوراً و كذباً صراحاً؟ و ان تنقلب الآيات القرآنيه الإنشائية بتطريب الصوت المرجّع إلى الحقيقه الخبريه و صارت أحاديث ملهيه و أقوالاً كاذبه؟ (٢) انتهى فتأمل.

و سادسها: أن الآيه على ما صرح به جماعه نزلت فى النضر بن الحارث لما اشترى كتب الأعاجم، و كان يحدث بها قريشاً، و يقول: إن كان محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم يحدثكم بحديث عاد و ثمود، فانا أحدثكم بحديث رستم و إسفنديار و الأكاسره (٣).

و عن بعضهم: أن الآيه نزلت فى أبى جهل لما قال: يا معاشر قريش، ألا أطمعكم من الزقوم الذى يخوفكم به صاحبكم، فأرسل الى زبد و تمر، فقال: هذا هو الزقوم الذى يخوفكم به (٤).

و قيل: إنّ النضر كان يشتري القيان و يحملهنّ على معاشره من أراد الإسلام و منعه منه (٥) فنزلت الآيه.

١- أنوار التنزيل و أسرار التأويل «تفسير البيضاوى»، ص ٥٤٣.

٢- رساله إيقاظ النائمين، راجع التمهيد فى علوم القرآن، ج ٥، ص ٢١٥.

٣- تفسير البيضاوى، ص ٥٤٣.

٤- تفسير نور الثقلين، ج ٤، ص ١٩٤، حديث ١١. ايضاً راجع تفسير مقتنيات الدرر، ج ٨، ص ٢٣٣.

٥- تفسير البيضاوى، ص ٥٤٣.

فلا دلالة فيها على حكم الغناء أو تكون مخصوصه بغناء القيان للصدّ عن طريق الإيمان.

و فيه نظر، فإنّ العبره بعموم اللفظ لا بخصوص شأن التنزيل، سيّما مع ما عرفته من الأخبار المفسّره.

و سابعها: أنّ حمل «لهو الحديث» على الغناء لا يناسبه الاشتراء.

و فيه نظر، فإنّ المراد به الاستبدال عن قراءه القرآن و نحوها كما فى قوله اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى [□] اى استأثروها و اختاروها بدلها.

على أنّه لا- وقع لهذا الإيراد بعد ورود التفسير المذكور عن أهل البيت عليهم السّلام الذين عندهم علم القرآن، فرّبما تراهم يفسّرون آيه بما لا- تدرك حقيقته، و ربما يستدلّون بآيه لا نعرف وجه دلالتها، و ليس لنا الاعتراض عليهم عليهم السّلام فى ذلك، فإنّهم حجج الله على الخلق أجمعين، و قد أحال الإذعان بعصمتهم احتمال الخطأ عليهم.

و منها قوله تعالى فى سورة الحجّ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ [□] (١) انتهى.

فإنّه قد فسر «قول الزور» فى جملة من الروايات بالغناء.

مثل ما رواه فى (الكافى) عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد و محمد بن خالد، عن النضر بن سويد، عن درست، عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قوله عز و جلّ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ قال عليه السّلام: «قول الزور:

الغناء» (٢).

و نحوه مرسله ابن أبى عمير عنه عليه السّلام (٣).

١- سورة الحج، ٢٢- ٣٠.

٢- الكافى، ج ٦، ص ٤٣٥، حديث ٢.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٧، حديث ٣.

و روايه عبد الأعلى (١) عنه عليه السلام.

و تحتمله روايه عمرو بن حزم (٢) عنه عليه السلام أيضا.

و فيه: - مضافا إلى ما عرفته من عدم الدلالة على حرمه غير المقترن بالباطل - أن هذا التفسير معارض بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم من أنه قال: «عدلت شهادته الزور بالشرك بالله» ثم قرأ هذه الآية (٣) انتهى.

و بما رواه الصدوق في (معاني الأخبار) بسنده إلى حماد بن عثمان، عن الصادق عليه السلام قال:

سألته عن قول الزور؟ قال: «منه قول الرجل للذي يغنى: أحسنت» (٤) انتهى فتأمل.

نعم، قد يقال: إن المراد بهذا التفسير أن الغناء مثل قول الزور في كونه منهيا عنه، لأن الغناء المحرم هو الذي يكون في كلام هو من قول الزور، فتدبر.

و منها: قوله تعالى في سورة الفرقان وَ الَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا (٥) انتهى.

مضافا إلى ما رواه في (الكافي) عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي الصباح، عن الصادق عليه السلام في قوله لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ قال: الغناء. انتهى (٦).

و فيه ما مضى.

و منها قوله تعالى في سورة النجم أَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَ تَضْحَكُونَ وَ لَا تَبْكُونَ وَ أَنْتُمْ سَامِدُونَ (٧).

١- معاني الأخبار، ج ٢، ص ٣٣٢، و هذه الرواية عن أبي جعفر عليه السلام.

٢- كذا و الصحيح روايه محمد بن عمرو بن حزم راجع الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٠، حديث ٢٤.

٣- تفسير نور الثقلين، ج ٣، ص ٤٩٦، حديث ١٢١.

٤- معاني الأخبار، ج ٢، ص ٣٣٢.

٥- سورة الفرقان - ٢٥ - ٧٢.

٦- الكافي، ج ٦، ص ٤٣١، حديث ٦.

٧- سورة النجم - ٥٣ - ٦١.

بناء على ما حكى عن ابن عباس من تفسير «سامدون» بمغنون (١) قيل: السمد بلغه حمير: الغناء (٢) و يقول أهل اليمن: سمد فلان، إذا غنى.

و فيه: أنه لا حجيه في كلام ابن عباس، مع أن حاله معروف.

على أن جماعه فسروا «سامدون» بلاهون (٣) و آخرون بمستكبرون، يقال: سمد فلان، إذا رفع رأسه تكبرا، و جاء السامد بمعنى الساكت، و الهائم، و الحزين، و الخاشع أيضا.

سلمنا، و لكن في دلالة على حرمة مطلق الغناء ما لا يخفى.

و منها: قوله تعالى في سورة الإسراء وَ اسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ (٤) انتهى.

حكى عن مجاهد أنه فسّر الصوت بالغناء و المزامير (٥).

و فيه ما عرفته.

و منها قوله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٦).

و قوله وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا (٧).

بناء على تفسير «اللغو» بالغناء، كما يشهد له ما رواه الصدوق، عن الحسين بن أحمد البيهقي، عن محمد بن يحيى الصولي، عن عون بن محمد الكاتب (٨) عن محمد بن أبي عباد، و

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٠- ايضا راجع تفسير الدر المنثور، ج ٦، ص ١٣٢- ايضا تلبس إبليس، ص ٢٣١- ايضا تفسير مقتنيات الدرر، ج ١٠، ص ٢٨٢.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٠- ايضا راجع تفسير الدر المنثور، ج ٦، ص ١٣٢- ايضا تلبس إبليس، ص ٢٣١- ايضا تفسير مقتنيات الدرر، ج ١٠، ص ٢٨٢.

٣- الدر المنثور، ج ٦، ص ١٣١ و ايضا بهامشه، ج ٥، ص ٣٠٣ «تنوير المقباس في تفسير ابن عباس».

٤- سورة الإسراء- ١٧- ٦٤.

٥- مجمع البيان، ج ٦، ص ٤٢٦.

٦- سورة المؤمنون- ٣٢- ٣.

٧- سورة الفرقان- ٢٥- ٧٢.

٨- في نسخه الكندي.

كان مستهترا (١) بالسمع و بشرب النبيذ قال: سألت الرضا عليه السلام عن السماع؟ فقال عليه السلام:

«لأهل الحجاز فيه رأى، و هو فى حيز الباطل و اللهو» أما سمعت الله يقول **وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا** (٢) انتهى.

و ما رواه الطبرسى فى (المجمع) عند تفسير الآيه الاولى من: أن «اللغو» الغناء و الملاهى (٣).

و فيه:

أولاً: منع الدلاله على الحرمه.

و ثانياً: أن اللغو- كما فى روايه عن على عليه السلام هو «كل قول ليس فيه ذكر» (٤) و فى أخرى عن الصادق عليه السلام «أن يتقول الرجل عليك بالباطل أو يأتيك بما ليس فيك» (٥) و فى (مجمع البيان): كل لعب و معصيه (٦) و فى (القاموس): السقط و ما لا يعتد به من كلام و غيره (٧) و فى (النهايه): التكلم بالمطرح من القول و ما لا يعنى.

فغايه ما تدل الايتان عليه تحريم الغناء المقترن بما لا يرضى، لا مطلق الغناء، فتأمل.

و ثالثاً: أن اللغو، لو سلم إطلاقه على غير القول كالصوت أيضاً، كما يظهر من القاموس (٨) فلا نسلم إطلاقه على الكلمات الحقه بسبب اشتمال الأصوات المطربه عليها.

أو ترى أن عاقلاً يرضى بأن يطلق على مثل القرآن- الذى هو القول الفصل و ما هو بالهزل- لفظ «اللغو» بسبب الترجيع المطرب؟ فتأمل.

١- فى نسخه كان مشتهراً.

٢- عيون اخبار الرضا (ع)، ج ٢، ص ١٢٦، حديث ٥.

٣- مجمع البيان، ج ٧، ص ١٨١.

٤- تفسير نور الثقلين، ج ٣، ص ٥٢٩، حديث ١٥، ١٦.

٥- تفسير نور الثقلين، ج ٣، ص ٥٢٩، حديث ١٥، ١٦.

٦- مجمع البيان، ج ٧، ص ١٨١.

٧- القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٨٦.

٨- القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٨٦.

و لو خَصَّصْنَا اللُّغُو بِالْقَوْلِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَ مِنَ (النَّهَائِيَةِ) الْأَثَرِيَّةِ (١) فَالْأَمْرُ أَوْضَحٌ، فَإِنَّ الصَّوْتِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَيْسَ «حَيْثُذ» لَغْوًا، وَ الْحَقُّ مِنَ الْقَوْلِ بِسَبَبِهِ لَا يَصِيرُ لَغْوًا بَاطِلًا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنَ سِيرِ الصَّحَابَةِ وَ آثَارِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْتَرِزُونَ عَنِ سَمَاعِ الْغَنَاءِ، وَ مَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا لَمَّا عَاهَدُوهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.

فَقَدْ رَوَى عَنْ عَثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ: مَا تَغْنَيْتَ وَ مَا تَمْتَيْتَ وَ لَا مَسَسْتَ ذَكَرِي بِيَمِينِي مَذْ بَايَعْتَ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ (٢).

وَ حَكَى أَنَّهُ مَرَّ عَلَى ابْنِ عَمْرِو قَوْمِ مُحْرَمُونَ، وَ فِيهِمْ رَجُلٌ يَتَغَنَّى، فَقَالَ: أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ، أَلَا، لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ (٣).

وَ نَقَلَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو فِي طَرِيقٍ، فَسَمِعَ زَمَّارَهُ (٤) رَاعٍ، فَوَضَعَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ، ثُمَّ عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقِ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: يَا نَافِعُ، أَتَسْمَعُ ذَلِكَ؟ حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَأَخْرَجَ إِصْبَعِيهِ، وَ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ صَنَعَ (٥).

وَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْغَنَاءَ يَنْبَتُ فِي الْقَلْبِ النِّفَاقَ كَمَا يَنْبَتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ.

وَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ: الْغَنَاءُ رَقِيهِ الزُّنَا (٦).

قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: وَ لَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ - أَى فِي السَّمَاعِ - فَضِيلَةٌ تَطْلُبُ لَمَّا أَهْمَلَهُ الرَّسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ أَصْحَابَهُ، فَمَنْ يَشِيرُ بِأَنَّهُ فَضِيلَةٌ تَطْلُبُ وَ يَجْتَمِعُ لَهَا، لَمْ يَحْظْ بِذَوْقِ

١- عيون اخبار الرضا (ع)، ج ٢، ص ١٢٦، حديث ٥- و مجمع البيان، ج ٧، ص ١٨١- و النهاية، ج ٤، ص ٢٥٧.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١- ايضا ابن ماجه، ج ١، ص ١١٣، حديث ٣١١.

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١.

٤- زمّاره، بالفتح و التشديد: ناى- منتهى الارب، ج ١، ص ٥١٤.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١- ايضا، مسند الامام احمد، ج ٢، ص ٨ و ٣٨.

٦- المصدر، و المراد ببعض التابعين فضيل بن عياض.

معرفة أحوال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاسْتَرْوَحَ إِلَى اسْتِحْسَانِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَكَثِيرًا مَا يَغْلُطُ النَّاسُ فِي هَذَا، وَكَلَّمَا احْتَجَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّلْفِ الْمَاضِينَ يَحْتَجُّونَ بِالْمُتَأَخِّرِينَ، وَكَانَ السَّلْفُ أَقْرَبَ إِلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَهَدِيهِمْ أَشْبَهَ بِهِدَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْتَهَى.

و فِي هَذَا الِاسْتِدْلَالِ نَظْرًا:

أَمَّا أَوْلًا: فَلَأَنَّ أَعْمَالَ أَمْثَالِ عَثْمَانَ وَابْنِ عَمْرٍ وَأَقْوَالِهِمْ لَيْسَتْ بِالْمَعْوَلِ عَلَيْهَا عِنْدَنَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ احْتِرَازَهُمْ كَانَ عَنْ أَيْ نَوْعٍ مِنَ الْغِنَاءِ، بَلِ الظَّاهِرُ اخْتِصَاصُهُ بِمَا كَانَ مَقْتَرْنَا بِالْمَلَاهِي كَمَا يَكْشِفُ عَنْهُ زَمَارُهُ الرَّاعِي.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّهُمْ كَانُوا مُوَاضِيِينَ عَلَى فِعْلِ الْمُسْتَحْبَاتِ وَتَرْكِ الْمَكْرُوهَاتِ اِهْتِمَامًا بِكُونِهِمْ عَلَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلِذَا سَمِيَ مِنْ تَبِعِهِمْ أَنْفُسُهُمْ بِأَهْلِ السَّنَةِ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مِنْ قَبِيلِ التَّسْمِيَةِ بِالضَّدِّ، فَاحْتِرَازَهُمْ لَا يَتَّعِينَ كَوْنَهُ لِلْحَرَمِ أَوْ لِخُصُوصِيَةِ الصَّوْتِ الْمَطْرَبِ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَ أَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ «أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ» فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غِنَاءٌ، بَلِ كَانُوا مُحْرَمِينَ وَ لَا يَلِيقُ بِهِمُ الرِّفْثُ، وَظَهَرَ لَهُ مِنْ مَخَالِفِهِمْ أَنَّ سَمَاعَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَوْجِدٍ وَشَوْقٍ إِلَى زِيَارَةِ بَيْتِ اللَّهِ، بَلِ لِمَجْرَدِ اللُّهُوِّ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لِكَوْنِهِ مُنْكَرًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَالِهِمْ وَحَالِ الْإِحْرَامِ، وَحِكَايَاتِ الْأَحْوَالِ تَكْثُرُ فِيهَا وَجُوهُ الْإِحْتِمَالِ.

وَ أَمَّا وَضْعُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ فَيُعَارِضُهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ نَافِعًا بِذَلِكَ وَ لَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ سَمَاعَهُ، وَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ هُوَ لِأَنَّ يَنْزَهُ سَمِعَهُ فِي الْحَالِ، وَ قَلْبَهُ، عَنْ صَوْتِ رَبِّمَا يَحْرُكُ اللُّهُوِّ، وَ يَمْنَعُهُ عَنْ فِكْرٍ كَانَ فِيهِ أَوْ ذَكَرَ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ.

وَ كَذَلِكَ، فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَمْنَعِ ابْنَ عَمْرٍ لَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى التَّحْرِيمِ، بَلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَى تَرْكُهُ.

وَ نَحْنُ نَرَى أَنَّ الْأَوْلَى تَرْكُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ، بَلِ أَكْثَرُ مَبَاحَاتِ الدُّنْيَا الْأَوْلَى تَرْكُهَا إِذَا

علم أنّ ذلك (١) يؤثر في القلب، انتهى (٢).

و أمّا رابعا: فلأنّ ذلك كلّ معارض بما دلّ على الجواز، فيجب حمله على ما لا ينافيه، فليتأمل.

و منها: ما رواه الغزالي عن عقبه بن عامر بن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كلّ شيء يلهو به الرجل فهو باطل إلّا تأديبه فرسه و رميه بقوسه و ملاعبته لامرأته» انتهى (٣).

و اعترض عليه:

تاره: بأنه من طرق العامه.

و يمكن دفعه بأن مضمونه مروى من طرقنا أيضا، ففي بعض الروايات «كلّ لهو المؤمن باطل ما خلا ثلاثه المسابقه و ملاعبه الرجل أهله» (٤) الى آخره.

و اخرى: بأنّ قوله «باطل» لا يدلّ على التحريم، بل يدلّ على عدم الفائدة، قاله الغزالي (٥).

و يمكن دفعه: بأنّ الظاهر من الباطل هو ضدّ الحق كما في القاموس (٦) و غيره، فالمباح لا يخبر عنه بالباطل، و من هنا ورد في جملة من الأخبار أنّ الشطرنج و نحوه من الباطل، ففي روايه يعقوب بن يزيد عن بعض أصحابنا قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللعب بالشطرنج؟

١- كذا في المصدر، يؤثر بدون لا، و قد أضاف المؤلف هنا: «لا».

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٢.

٣- المصدر، ص ٣١١.

٤- في الوسائل، ج ١٣، ص ٣٤٧، حديث ٥ كل لهو المؤمن باطل إلّا في ثلاث في تأديبه الفرس و رميه عن قوسه و ملاعبته امرأته فإنهنّ حقّ. انتهى. و كانّ الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله نقله بالمعنى في المكاسب ص ٥٤ و المصنف رحمه الله نقله بعينه عن الشيخ رحمه الله اعتمادا عليه.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١.

٦- القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٣٥ ماده بطل.

قال: «الشطرنج من الباطل» (١) انتهى.

و فى روايه الفضيل قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن هذه الأشياء التى يلعب بها الناس و النرد و الشطرنج؟ فقال: «إذا ميز الله الحقّ من (٢) الباطل مع أيّهما يكون؟» قال: مع الباطل. قال: «فما بالك و للباطل؟» (٣) انتهى.

و لكن يؤيد الأول: أنّ حمل الباطل على الحرام موجب لتخصيص الأكثر، فإنّ التفرّج فى البساتين و سماع أصوات الطيور و كثيرا من أنواع المداعبات و المزاحات و نحوها مما يلهو به الرجل لا يحكم عليها بالحرمة، و إن وصفت بكونها باطله بمعنى خلوّها عن الفائده.

و ثالثه: بأنّ غايته الدلاله على حرمة الغناء إذا كان على وجه التلهى و المدعى حرمة مطلقا، فتأمل.

و رابعه: بأنّ الظاهر من اللهو فى هذا الخبر هو اللعب، و هو مطلق الحركات التى لا- يتعلّق بها غرض عقلائى، مع انبعاثها عن القوى الشهويّه و تلذذ النفس بها، و إن فرق بعضهم بينهما بالتعميم فى اللعب، كما فى أفعال الأطفال و المجانين غير المنبعثه عن القوى الشهويه.

و كيف كان، فلا- يناسب الغناء- لأنه ليس ممّا يلعب به- و إن كان من جمله هذه الحركات، ألا تراهم لا يقولون «فلان يلعب بالغناء» كما يقولون «يلعب بالحمام أو بالشطرنج أو بالنرد».

و الحاصل: أنه، و إن كان يطلق عليه اللهو، و لكن لا يطلق عليه أنه من آياته حتى يندرج فى قوله «كل شىء يلهو به الرجل».

نعم فى بعض الروايات: «أنّ من الكبائر الاشتغال بالملاهى التى تصدّ عن ذكر الله

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٤٠، حديث ١٣.

٢- كذا فى الأصل، و فى النسخه «مع الباطل».

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٤٢، حديث ٣.

كالغناء و ضرب الأوتار» (١) فيستفاد منه كونه من آلات اللّهُو.

و لكن هذا يتّم لو جعلنا الملاهي جمعا للملهاه بكسر الميم أى آله اللّهُو، و أمّا لو جعلناه جمعا للملهي بفتحها مصدرا ميميا بمعنى اللّهُو أو الملهي بضمها اسم فاعل من ألهي، فلا دلالة على ما ذكر.

و يؤيّدّه: أنّ ضرب الأوتار ليس من آلات اللّهُو، لأنه فعل الملهي لا- آله، و إنّما الآله هي نفس الأوتار فالتمثيل به و بالغناء مناسب للفعل أو الفاعل لا الآله فتدبّر.

و خامسه: بأنّ المراد باللّهُو، إن كان مطلق اللعب فلا قائل بحرمة سوى محمد بن إدريس الحلّي في (السرائر) حيث قال- في كتاب الشهادات-: و قول شيخنا في (نهايته):

و تقبل شهاده من يلعب بالحمام (٢) غير واضح، لأنه سمّاه لاعبا، و اللعب بجميع الأشياء قبيح، فقد صار فاسقا بلعبه، فكيف تقبل شهادته؟ و إنّما أورد لفظ الحديث إيرادا لا اعتقادا (٣) انتهى.

و نفى عنه البعد سيّد فقهاؤنا المتأخرين في (الرياض).

لو لا- شذوذه بحيث كاد أن يكون مخالفا للإجماع (٤) بل الظاهر: أنّ هذا القول مخالف للسيره الفعلية المستمرّه بين المسلمين من الأوائل و الأواخر، و لم نقف فيهم من خواصّهم و عوامهم على من أنكر على اللاعب بغير الآلات المعهوده المحرّمه.

و «حينئذ» فتكون الروايه من أخبار الآحاد الشاذّه، فلا- تكون حجّه، لما تقرّر في محلّه من أنّ العمل بها من شرائطها (٥) أن لا تكون كذلك.

١- البحار ج ١٠، ص ٢٢٩.

٢- النهايه في مجرّد الفقه و الفتاوى، ص ٣٢٧.

٣- كتاب السرائر، ص ١٨٤.

٤- رياض المسائل، ج ٢، ص ٤٣٠.

٥- كذا. و الظاهر: من شرائطه.

و كذا لو أريد به مطلق الغفله عن ذكر الله، لأنّ التكليف بوجود ذكره على كلّ حال كما يراه أهل الحال عسر شديد يضيق به الحال، و ما دلّ بظاهره عليه من الكتاب و السنه مأوّل.

و كذا لو أريد به مطلق ما لا فائده فيه ممّا يسمّى لغوا، إذ لا دليل على حرمة، و إن قلنا بكراهته، نعم فى بعض الروايات تفسير (الذنوب التي تهتك العصم) بشرب الخمر و اللعب بالقمار و تعاطى ما يضحك الناس من اللغو و المزاح و ذكر عيوب الناس، انتهى (١).

و فى بعضها أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم قال لأبى ذر: «أن الرجل ليتكلم بالكلمه فيضحك بالناس، فيهوى ما بين السماء و الأرض» (٢) انتهى.

و لكن الظاهر: أن المراد ما يقترن بالمحرّم من السخرية و نحوها.

و كذا لو أريد به مطلق التلذذ للإجماع على إباحه كثير من التلذذات خارج عن الثلاثه، و لو أريد به اللهو المقترن بالمعصيه فلا وجه لاستثناء الثلاثه، لكونه فرع الدخول و هى خارجه قطعاً، فتأمل.

على أنه لا- كلام فى حرمة الغناء إذا كان بهذه المشابه، نعم يمكن حمله على اللهو المقترن بشده الفرح الموجب للرقص و التصفيق و حركه الأعضاء على النحو المتعارف بين الأراذل من الفساق، و المتصنع المعروف عند الصوفيه المصرّح بذمّه فى جملة من الأخبار، فقد صرح بحرمة جماعه.

و من هنا قال بعض مشايخنا من متأخري المتأخرين: لو خصّ اللهو بما يكون عن بطر، و فسّر بشده الفرح، كان الأقوى تحريمه، و يدخل فى ذلك الرقص و التصفيق و الضرب بالطست بدل الدفّ و كلّ ما يفيد فائده آلات اللهو.

ثم أئده (٣) بأنّ حرمة اللعب بآلات اللهو، الظاهر أنّها من حيث اللهو، لا من حيث خصوص الآله.

١- البحار، ج ٧٣، ص ٣٧٥.

٢- البحار، ج ٧٤، ص ٨٨. ايضاً مكارم الأخلاق ص ٤٧٠.

٣- المكاسب للشيخ الأنصارى (ره)، ص ٥٤ ط تبريز.

فقد روى في (الكافي) عن عده من أصحابنا، عن سهل، عن سلمان بن سماعه، عن عبد الله بن القاسم، عن سماعه، قال قال أبو عبد الله عليه السلام: «لَمَّا مات آدم شمت به إبليس وقابيل فاجتمعا في الأرض فجعل إبليس وقابيل المعازف والملاهي شماته بآدم فكل ما كان في الأرض من هذا الضرب العذى يتلذذ به الناس فإِنَّمَا هو من ذلك» (١) انتهى و زاد الشيخ المشار اليه بعد قوله «الناس، من الزفن و المزمار و الكومات و المكبرات» انتهى (٢).

و لعله اشتباهه، فإنّه في حديث السكوني عنه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنهاكم عن الزفن و المزمار» (٣) إلخ.

و الزفن بالزاء المعجمه بعدها الفاء و النون: الرقص.

هذا، و لكن في حرمه شدّه الفرح، المجزّده عن هذه الحركات، إشكال.

فإن قلت: فما معنى قولهم بتحريم اللهو بالصيد؟

قلت: إن المراد به ما لم يكن لحاجه أو تجاره، و التحريم لأخبار خاصّه لا لعموم أخبار اللهو، فتأمل.

نعم، قد يقال: إنّ المشهور حرمه المسابقه على ما عدا المنصوص بغير عوض، و الظاهر أنّه لا وجه له عدا كونه لهوا.

و فيه نظر، على أن في كون الغناء مطلقا لهوا ما لا يخفى، فليتأمل.

و منها ما ورد من الأخبار الخاصّه من طرق العامه و الخاصه بدمّ الغناء فهي على ثلاثة أقسام:

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٣، حديث ٥.

٢- هذه الزيادة في بعض نسخ المكاسب القديمه كالمطبوعه في ١٣٠٩ هـ ق. بخط محمد تقى الكلپايگانی، ص ٥٤.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٣، حديث ٦.

الأول: ما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من طرق العامّة مثل ما رواه الغزالي وغيره عن جابر عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «كان إبليس أوّل من ناح و أوّل من تغنى» انتهى. قال في (الإحياء): فقد جمع بين النياحه والغناء، فكما يحرم الأوّل يحرم الثاني (١) انتهى.

و ما ورد عن أبي أمامه عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «ما رفع أحد صوته بغناء إلّا بعث الله له شيطانين على منكبيه يضربان بأعقابهما على صدره حتى يمسك» (٢) و رواه في جامع الاخبار أيضا (٣).

و ما رووه عن عبد الرحمن بن عوف عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إنما نهيت عن صوتين فاجرين صوت عند نغمه و صوت عند مصيبه» انتهى (٤).

و ما رفعه بعضهم اليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «الغناء ينبت في القلب النفاق».

و لكن في الإحياء أنه قول ابن مسعود، و أن إسناده إليه غير صحيح (٥) انتهى.

و ما رواه الطبرسي في (مجمع البيان) بطرقهم عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «من ملأ مسامعه من غناء لم يؤذن له أن يسمع صوت الروحانيين يوم القيامة» قيل و ما الروحانيون يا رسول الله؟ قال: «قرّاء أهل الجنة» (٦) انتهى.

و الجواب- مضافا إلى ما يأتي- أنّ ضعف الإسناد مانع من الاستناد.

و الثاني ما روى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من طرق الخاصه مثل ما رواه العياشي في تفسيره عن جابر بن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «كان

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٠ و الجملة الأخيره ليست في الأحياء.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٠.

٣- جامع الاخبار ص ١٨٠.

٤- سنن الترمذى باب الجنائر، ص.

٥- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١.

٦- مجمع البيان، ج ٨، ص ٣١٤.

إبليس أوّل من تَغْنَى و أوّل من ناح لَمَّا أكل آدم من الشجره تَغْنَى، فلَمَّا هبطت حوَاء إلى الأرض ناح لذكره ما فى الجنّه» انتهى (١).

و ما رواه فى (جامع الأخبار) عنه صَلَّى الله عليه وآله و سلم قال: «يحشر صاحب الغناء من قبره أعمى و أخرس» (٢) انتهى.

و ما رواه فى العيون بسنده إلى الرضا عليه السّلام عن آبائه عن على عليه السّلام قال: «سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله و سلم يقول: «أخاف عليكم استخفافا بالدين، و بيع الحكم، و قطيعه الرحم، و أن تتخذوا القرآن مزامير، تقدّمون أحدكم و ليس بأفضلكم فى الدّين» انتهى (٣) فإنّ اتخاذا القرآن مزامير كناية عن التَغْنَى به.

و هذه الأخبار - أيضا - ضعيفه سندا، قاصره دلالة.

و الثالث ما روى عن أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين و هو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما ورد فى ذمّ الغناء بعينه:

مثل ما رواه الكليني فى (الكافى) عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبى البلاد، عن زيد الشحام، عن الصادق عليه السّلام قال: «بيت الغناء لا تؤمن فيه الفجيعه و لا تجاب فيه الدعوه و لا يدخله الملك» (٤) انتهى.

و ما رواه عنه أيضا عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب، عن عبد الأعلى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغناء، و قلت: إنهم يزعمون أنّ

١- تفسير العياشى، ج ١، ص ٤٠ مع اختلاف يسير - أيضا الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣١، حديث ٢٨.

٢- جامع الاخبار، ص ١٨٠.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٨، حديث ١٨.

٤- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٥، باب ٩٩، حديث ١.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي أَنْ يُقَالَ: جُنَّاكُمْ جُنَّاكُمْ، حَيُّونَا حَيُّونَا نَحْيِيكُمْ (١). فقال:

«كذبوا، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَمِمَّا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَنْتَحِدَ لَهَوًّا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (٢) ثم قال: «ويل لفلان مما يصف» رجل منكم لم يحضر المجلس» (٣) انتهى.

قيل «من لدنا» أى من جهه قدرتنا، فإننا قادرون على ذلك، ثم استعار لذلك القذف و الدمغ تصويرا لإبطلاله و إهداره و محقه، فجعله كأنه جرم صلب كالصخره، مثلا، قذف به على جرم رخو أجوف فدمغه (٤) انتهى.

و ما رواه عنه أيضا عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن عاصم بن حميد، قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «أنى كنت؟» فظننت أنه قد عرف الموضوع، فقلت: جعلت فداك، إنى كنت مررت بفلان فدخلت إلى داره و نظرت إلى جواريه، فقال: «ذاك مجلس لا ينظر الله إلى أهله، آمنت الله على أهلک و مالک» (٥) انتهى.

قال فى (الوسائل): هذا لا- تصريح فيه بالغناء، لكن فهم الكلينى منه ذلك فأورده فى باب الغناء، و قرينته أنه لا وجه للتهديد لولاه، لأن النظر إلى الجوارى ياذن سيدهن جائر، و قد أذن للراوى (٦) انتهى فتدبر.

و ما رواه عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عنبسه، عن الصادق عليه السلام قال: «استماع اللهو و الغناء ينبت النفاق كما ينبت الماء الزرع» (٧) انتهى.

١- انظر تلبس إبليس لأبى الفرج الجوزى، ص ٢٢٥.

٢- الأنبياء: ١٦-١٨.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٨، حديث ١٥.

٤- الوافى، ج ١٧، ص ٢١٣.

٥- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، حديث ٤ و ذيل الصفحه.

٦- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، حديث ٤ و ذيل الصفحه.

٧- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٥، باب ١٠١، حديث ١.

و ما رواه عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن إبراهيم بن محمّد المدني، عمّن ذكره، عن الصادق عليه السّلام قال: سئل عن الغناء و أنا حاضر؟ فقال: «لا تدخلوا بيوتا لله معرض عن أهلها» (١) انتهى.

و ما رواه عنهم أيضا عن سهل، عن علي بن الرّيّان، عن يونس، قال: سألت الخراساني - أي الرضا عليه السّلام - عن الغناء، و قلت: إنّ العباسي ذكر عنك أنّك ترخص في الغناء؟ فقال:

«كذب الزنديق، ما هكذا قلت له، سألتني عن الغناء؟ فقلت: إنّ رجلا أتى أبا جعفر عليه السّلام فسأله عن الغناء؟ فقال: «يا فلان، إذا ميز الله بين الحقّ و الباطل، فأين يكون الغناء؟» قال: مع الباطل. فقال: «قد حكمت» (٢) انتهى (٣).

و ما رواه عنهم أيضا عن سهل، عن ميسر، عن أبي الحسن عليه السّلام قال: «من نزه نفسه عن الغناء فإنّ في الجنة شجرة يأمر الله الرياح أن يحركها فيسمع منها صوتا لم يسمع مثله و من لم يتنزه عنه لم يسمعه» انتهى (٤).

و ما رواه الصدوق في (المقنع) عن الصادق عليه السّلام قال: «شرّ الأصوات الغناء» انتهى (٥).

و ما رواه في (الخصال) عن أبيه، عن سعد، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن مهراّن بن محمد، عن الحسن بن هارون، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «الغناء يورث النفاق و يعقب الفقر» (٦) انتهى.

قيل: إذ غرضه كلّ أنّ يعرض نفسه على غيره، و يروّج صوته عليه، و لا يزال ينافق و يتودّد إلى الناس ليرغبوا في غنائه.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٧، حديث ١٢.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٧، حديث ١٣.

٣- و في نسخه «قد قضيت» راجع عيون اخبار الرضا (ع)، ج ٢، ص ١٤.

٤- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، حديث ٣.

٥- المقنع، ص ٤٥٦ طبعه الجديد أيضا الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٩، حديث ٢٢.

٦- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٩، حديث ٢٣.

و ما رواه العياشي عن الحسن، قال: كنت أطيل القعود في المخرج لأسمع غناء بعض الجيران، قال: فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال لي: يا حسن إنَّ السَّمْعَ وَ البَصَرَ وَ الفؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً السَّمْعَ ما وعى، و البصر ما رأى، و الفؤاد ما عقد عليه» انتهى (١).

و ما رواه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتعمّد الغناء يجلس إليه؟ قال: «لا» انتهى (٢).

و الجواب عن هذه الروايات - بعد الإغضاء عن ضعف أكثرها سنداً، و قصور جملة منها دلالة على التحريم، و عدم دلالة بعضها إلّا على حرمة ما لا كلام في حرمة، و عدم ارتباط بعضها بما نحن فيه - أنه ليس فيها لفظ عامّ يشمل جميع أفراد الغناء و أنواعه، لعدم وضع المفرد المعرّف للعموم.

و إن أفاده من حيث الحكمه كما في أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا و لكنّه مشروط بالتواطي، و هو مفقود فيما نحن فيه، لما عرفت أنّ المتعارف الشائع في زمن صدور هذه الأخبار و قبله، كما في هذه الأعصر، استعمال نوع خاصّ من الغناء، و هو الصوت المقترن بالملاهي الذي يستعمله الفسّاق في مجالسهم، فيجب حمل المطلق على خصوص هذا النوع المتبادر منه، لما بيّناه في المقدمه الثالثه من: أنّ شيوع فرد المطلق من الأمارات الموجه للظنّ بإرادته المتكلم ذلك الفرد خاصّه منه، سواء قلنا بصيرورته معنى حقيقياً عرفياً، أو بكونه فرداً شائعاً.

و إلى هذا ينظر ما ذكره الغزالي من أن قول الفضيل: الغناء رقيه الزنا، و كذلك ما عداه من

١- تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٢، حديث ٤. أيضاً الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣١، حديث ٢٩.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٢، حديث ٣٢.

الأقاويل القريبه منه، فهو منزّل على سماع الفسّاق و المغتلمين (١) من الشبان (٢).

و ما ذكره فى الكلام على قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم «ما رفع أحد صوته» الى آخره، من أنّه منزّل على بعض أنواع الغناء الذى قدّمناه و هو الذى يحرك من القلب ما هو مراد الشيطان من الشهوه و عشق المخلوقين، فأما ما يحرك الشوق الى الله، أو السرور بالعيد، أو حدوث الولد، أو قدوم الغائب، فهذا كلّه يضادّ مراد الشيطان (٣) انتهى.

و غايه ما فى الباب الشكّ فى شمول هذه الروايات لغير الصوت اللهوىّ بنفسه أو باقترانه بالملاهى، فيبقى على حكم أصل الإباحه.

بخلاف ما لو كان الصوت كذلك، فإنّه محرّم قطعاً، يشمله هذه الأخبار جدّاً.

بل فى العامه أيضاً من صرح بذلك، مع تجويزه السماع مطلقاً، قال: بلى، إذا كان ذلك الصوت من أمرّد يخشى بالنظر إليه الفتنة، أو من امرأه غير محرّم، و إن وجد من الأذكار و الأفكار ما ذكرنا، يحرم سماعه، لخوف الفتنة، لا لمجرد الصوت، و لكن يجعل السماع حريم الفتنة، و لكل حرام حريم ينسحب عليه حكم المنع، لوجه المصلحه كالقبلة للشابّ الصائم حيث جعلت حريم حرام الوقاع، و كالخلوه بالأجنبيه و غير ذلك.

فعلى هذا قد تقتضى المصلحه المنع من السماع إذا علم حال السامع و ما يؤدّيه إليه سماعه، فيجعل المنع حريم الحرام. انتهى فتأمل.

و الظاهر أنّ من حمل الغناء فى هذه الأخبار على ما يسمّى فى العرف غناء، مراده ما ذكرناه من الصوت اللهوىّ، و إلّا فلا إجمال فيه بعد ظهوره فيما ذكرناه، حتى يحكم فيه العرف، سيّما مع عدم انضباطه، فتدبّر.

١- الغلمه: هيجان شهوه النكاح من المرأه و الرجل. و اغتلم: اشتدّ فيه الغلمه راجع، لسان العرب ماده غلم.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١٢.

٣- المصدر، ج ٢، ص ٣١٠.

و الثاني: ما ورد بدم المغنّيات و النهى عن بيعهنّ و شرائهنّ و التصرّف في أثمانهنّ مثل ما رواه الصدوق عن محمد بن الحسن، عن الصفّار، عن الحسن بن على الكوفى، عن إسحاق بن إبراهيم، عن نضر بن قابوس، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المنجم ملعون، و الكاهن ملعون، و الساحر ملعون، و المغنيه ملعونه و من آواها ملعون، و آكل كسبها ملعون» انتهى (١).

و ما رواه في (الكافى) عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن على الوشاء، قال: سئل أبو الحسن الرضا: عن شراء المغنيه؟ قال: «قد تكون للرجل الجارىه تلهيه و ما ثمنها إلّا ثمن كلب، و ثمن الكلب سحت و السحت فى النار» (٢) انتهى.

و ما رواه عنهم، عن سهل، و عن على بن إبراهيم، عن أبيه، جميعا عن ابن فضال، عن سعيد بن محمد الطاطرى، عن أبيه، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل: عن بيع الجوارى المغنّيات؟ فقال: «شراؤهنّ و بيعهنّ حرام، و تعليمهنّ كفر، و استماعهنّ نفاق» انتهى (٣).

و ما رواه عن محمد بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن محمد بن إسماعيل، عن إبراهيم بن أبى البلاد، قال: أوصى إسحاق بن عمر بجوار له مغنّيات أن نبيعهنّ و نحمل ثمنهنّ إلى أبى الحسن عليه السلام.

قال إبراهيم: فبعث الجوارى بثلاثمائة ألف درهم، و حملت الثمن إليه، فقلت له: إنّ مولى لك يقال له إسحاق بن عمر أوصى عند وفاته ببيع جوار له مغنّيات، و حمل الثمن إليك، و قد بعتهنّ و هذا الثمن ثلاثمائة ألف درهم.

فقال: «لا حاجه لى فيه، إنّ هذا سحت، و تعليمهنّ كفر، و الاستماع منهنّ نفاق

١- الوسائل، ج ١٢، ص ١٠٣، حديث ٧- أيضا ص ٨٥، حديث ٤.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٨، حديث ٦.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٨، حديث ٧.

و ثمنهنّ سحت» انتهى (١).

و ما رواه عبد الله بن جعفر في (قرب الإسناد) عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: جعلت فداك، إن رجلا من مواليك عنده جوار مغنّيات قيمتهنّ أربعة عشر ألف دينار، و قد جعل لك ثمنها. فقال: «لا حاجه لي فيها إن ثمن الكلب و المغنيه سحت» (٢) انتهى.

و ما في التوقيع عن صاحب عليه السلام: «و ثمن المغنّيه حرام» (٣) انتهى.

وجه الاستدلال: أنه لو كان الغناء مباحا لما حرم البيع و الشراء و التصرف في الثمن، و لما جاز إطلاق الملعونه على المغنّيه.

و الجواب- بعد الغض عن معارضه هذه الأخبار مع ما دلّ على جواز شراء المغنّيه و بيعها، المتقدم- أنها ظاهره في المغنّيات اللائى كنّ يحضرن في مجالس الأجنب، و يتغتنن بالألحان الفسوق و الفجور لجذب الرجال إلى أنفسهنّ، بل ربما يدعى صراحه بعضها في أن المراد بالمغنّيه من تتغنى بالألحان و النغمات الملهيه التى تزينها التصديه و ضرب الدفوف و العيدان و البرابط، كما كان الشائع في زمن الجاهليه و بعد ظهور الإسلام، و قد كانوا يضعون على المغنّيات جزيه معينه، و كان شغلهنّ من الصباح إلى الرواح التغنى بهذه الأصوات، و استعمال آلات اللهو لجذب الفساق إلى أنفسهنّ، و تحصيل ما قرّر عليهن سادتهنّ (٤) فتأمل.

و على هذا، فلا تعارض بين هذه الأخبار و ما تقدّم من الروايات، لاختلاف موردى المنع و الإباحه، كما يشهد له روايه الدينورى (٥) و مرسله الصدوق (٦) المتقدّمتان.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٧، حديث ٥.

٢- قرب الاسناد، ص ١٧٠ ط النجف الأشرف- و من طبعه في إيران ص ١٢٥ أيضا الوسائل، ج ١٢، ص ٨٧، حديث ٤.

٣- الاحتجاج للطبرسى، ج ٢، ص ٢٨٣ أيضا الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ٣.

٤- العبارات مقتبسه من رساله إيقاظ النائمين.

٥- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ١.

٦- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ٢.

قال الغزالي: التجويز في موضع واحد نصّ في الإباحه، و المنع في ألف موضع محتمل للتأويل، انتهى (١).

و لا ريب أنّ الجمع بما ذكرناه أولى.

و الحاصل أنّ هذه الأخبار محموله على المغنّيه بالصوت المقترن بالمحرّمات و لا- كلام في تحريمه، و ما تقدّم محمول على الصوت المطرب المجرد عن المحذور.

و الثالث: ما ورد بدمّ النياحه و النائحات مثل ما رواه في (الكافي) عن محمد بن يحيى، عن سلمه بن الخطاب، عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو الزعفراني، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «من أنعم الله عليه بنعمه فجاء عند تلك النعمه بمزمار، فقد كفرها، و من أصيب بمصيبه فجاء عند المصيبه بنائحه، فقد كفرها» (٢) انتهى.

و ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال:

«سألته عن كسب المغنّيه و النائحه؟» فكرهه (٣) انتهى.

و ما في حديث المناهي أنه عليه السّلام «نهى عن الرّثه عند المصيبه و نهى عن النياحه و الاستماع إليها» (٤) انتهى.

و ما في روايه عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عن علي عليه السّلام عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «إنّ النائحه إذا لم تتب قبل موتها يقوم يوم

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣١١.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٩٠، حديث ٥.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٩٠، حديث ٨.

٤- الوسائل، ج ١٢، ص ٩١، حديث ١١ و للمصنّف (ره) شرح لطيف على تمام الحديث باسم (جمل النواهي في شرح حديث المناهي) مطبوع في المطبعه العلميه بقم ١٣٦٤ هـ ق.

القيامه و عليها سربال من قطران و درع من جرب» (١) انتهى.

و ما فى (كتاب على بن جعفر) عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن النوح على الميت، أ يصلح؟ قال: «يكره» انتهى (٢).

وجه الاستدلال: أن المراد بالمطرب- كما تقدّم- هو الصوت المغير للحال، سواء كان موجبا للسرور، أو للحزن فيشمل النياحه.

و الجواب- بعد تسليم الدلاله، و الغض عن قصور السند:- أن هذه الأخبار معارضه بما يأتى فى الخاتمه من الروايات الدالّه على الجواز، و مقتضى الجمع حملها على النوح بالباطل، أو إسماع الأجنب.

هذا تمام الكلام فى أدله القولين.

و قد تبين أن الترجيح لأدله الإباحه و أكثره الفتوى بالمنع غير ثابتة، لعدم صراحتها فى حرمة مطلق المطرب.

و كذا أكثره الروايه.

و الإجماع المنقول قد عرفت حاله.

و حمل الأخبار المجوّزه على التقيّه لا وجه له- بعد كون المنع مذهب كثير من العامّه- بل صرح بعض علمائهم بأن الغناء من الذنوب، و ما أباحه إلّا نفر قليل من الفقهاء، و من أباحه من الفقهاء أيضا لم ير إعلانة فى المساجد و البقاع الشريفه.

هذا، و لكنّ الأحوط الاجتناب عن كلّ صوت مشتمل على الترجيع و التطريب، بل على الأوّل.

و قد أحسن المحدّث الكاشانيّ حيث قال فى (الوافى): إنّ بعض الأفعال لا- يليق بدوى المروّات و إن كان مباحا. انتهى (٣) فليتأمل.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٩١، حديث ١٢.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٩١، حديث ١٣.

٣- الوافى، ج ١٧، ص ٢٢٠ طبعه الجديد.

تذنيبات

الأول:

استماع الغناء المحرّم محرّم، كنفس التغنّي به بلا- خلاف فيه، و يدلّ عليه جملة من الأخبار المتقدّمة، و لا فرق في ذلك بين كون المغنّي مكلفاً و غيره.

الثاني:

تعليم الغناء و تعلّمه حرام، لما في بعض الروايات: «و ما يكون منه و فيه الفساد، و لا يكون منه و لا فيه شيء من وجوه الصلاح فحرام تعليمه و تعلّمه و العمل به و أخذ الأجره عليه» انتهى.

و في روايتي عنبسه (١) و إبراهيم (٢) المتقدّمتين دلالة واضحة على ذلك.

الثالث:

يحرم الاكتساب بالغناء المحرّم، إجماعاً، و الأخبار به مستفيضه.

الرابع:

التغنّي و استماع الغناء المحرّم من الكبائر القادحة في العدالة، لقول الباقر عليه السّلام في روايه محمد بن مسلم: «الغناء ممّا وعد الله عليه النار» (٣) انتهى.

و لقول الصادق عليه السّلام لمسعده: «فإنك كنت مقيماً على أمر عظيم، ما كان أسوء حالك لو متّ على ذلك» (٤) انتهى.

و به صرح جماعه في البحث عن صلاه الجماعه، و في كتاب الشهادات.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٥، باب ١٠١، حديث ١.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٧، حديث ٥.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٦، حديث ٦.

٤- تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٢، حديث ٧٦.

المقصد الثالث: في ما يستثنى من حكم الغناء على القول بالحرمة

إشاره

إذ على المختار لا استثناء.

و كذا لو خصّ الغناء بالصوت اللهوى المحرّم فإنّه محرّم مطلقاً من دون استثناء.

و كيف كان، فالقائلون بحرمة الصوت المطرب الخالي عن اللهو مختلفون في الاستثناء و عدمه.

كما أنّ المستثنين اختلفوا في مقداره.

ف نقول: إنّ جملة ما استثنوه أمور:

منها قراءة القرآن:

صرّح باستثناءها كثير من أصحابنا و مخالفينا، و عن الشافعي: لا بأس بالقراءة بالألحان و تحسين الصوت بها بأيّ وجه كان (١).

و نسبه في (الكفايه) (٢) إلى ظاهر كلام الطبرسي رحمه الله (٣) قال المحقق القمي: و فيه أنّه لم يذكر إلّا تحسين اللفظ و تزيين الصوت و تحزينه، و لا يخفى الفرق بين تحسين الصوت

١- لم نجده فيما بأيدينا من منابع و لكن في شرح النووي على صحيح مسلم باب تحسين الصوت بالقرآن ذيل قول النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبيّ يتغنّى بالقرآن» اشعار بذلك فراجع.

٢- كفايه الأحكام، ص ٨٦.

٣- مجمع البيان، ج ١، ص ١٦ الفن السابع.

و الغناء. انتهى (١) فتأمل.

و كيف كان، فدليلهم ما أوردناه في أدلّه المختار من الأخبار، الأمر بعضها بقراءه القرآن بالصوت الحسن، و بعضها بقراءته بألحان العرب، و بعضها بالحزن، و بعضها بالترجيع، و الذامّ بعضها لترك التغنى به.

و أنكره جماعه، لعموم أدلّه التحريم، و ضعف ما يخصّصه دلاله أو سندا.

و هو كما ترى.

و منها الحداء بضمّ الحاء المهملة و هو: سوق الإبل بالغناء لها:

و في (الكفايه) أنّ استثناء مشهور، و لكن في (الجواهر) أنه: ربّما يدعى: أنّ الحداء قسيم للغناء، بشهاده العرف، و (حينئذ) يكون خارجا عن الموضوع لا عن الحكم، و لا بأس به (٢) انتهى.

و هو كما ترى، و قد أوضحناه في المقدمه التاسعه.

و كيف كان، فلم نجد على جوازه دليلا- بخصوصه، نعم، روى أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم قال لعبد الله بن رواحه: «حرّك بالنوق» فاندفع يرتجز، و كان عبد الله جيّد الحداء و كان مع الرجال، و كان أنجشه مع النساء فلما سمعه تبعه، فقال صلّى الله عليه و آله و سلّم لأنجشه: «رويدك، رفقا بالقوارير» انتهى، رواه في المسالك (٣).

و روى الغزالي في (إحياء العلوم) عن أنس أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم كان يحدى له في السفر، و أنّ أنجشه كان يحدو بالنساء، و البراء بن مالك يحدو بالرجال، فقال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«رويدك سوقك بالقوارير» (٤) انتهى.

١- جامع الشتات، ج ١، ص ١٧٧، ط ١.

٢- جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٥١.

٣- لم أجد في مظانه من المسالك نعم ورد في الجواهر فراجع، ج ٢٢، ص ٥٠.

٤- إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٢٩.

أى بالآبال جمع القار و هو الإبل (١).

و أنت خبير بأنّ ضعف الروايتين مانع من الاحتجاج بهما، كالمروى في (مجمع البحرين) من: «أنّ زاد المسافر الحداء و الشعر» (٢) إلّا أن يدعى انجباره بالشهره، و في تحققها نظر.

نعم، قال الغزالي: و لم يزل الحداء وراء الجمال من عاده العرب في زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و زمان الصحابه، و ما هو إلّا أشعار تؤدى بأصوات طيبه و ألحان موزونه، و لم ينقل من أحد من الصحابه إنكاره، بل ربما كانوا يلتمسون ذلك تاره لتحريك الجمال، و تاره للاستلذاذ، فلا يجوز أن يحرم من حيث إنه كلام مفهوم مستلذ مؤدى بأصوات طيبه و ألحان موزونه (٣) انتهى فتدبر.

و منها: غناء المرأة في زفّ العرائس:

استثناه الأ-كثرون، لما رواه في (الكافي) عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن أبي حمزه عن أبي بصير: قال سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن كسب المغنّيات فقال: «التي يدخل عليها الرجال حرام، و التي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس» (٤) انتهى.

و ما رواه عن أحمد بن حكم الخياط، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المغنّيه التي تزفّ العرائس لا بأس بكسبها» انتهى (٥).

و ما رواه عنهم عن أحمد عن الحسين، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب

١- في النهايه لابن الأثير، ج ٤، ص ٣٩ أراد «بالقوارير» النساء شبههن بالقوارير لأنّه يسرع إليها الكسر- كذا في مفتاح الكرامه، ج ٤، ص ٥٣ و المبسوط للشيخ رحمه الله، ج ٨، ص ٢٢٥ و في سرّ الأدب للثعالبي، ص ١٥٠: أنّه كناية عن الحرم و عن قتاده، المراد به ضعفه النساء انتهى- اتحاف الساده المتقين، ج ٦، ص ٤٨٢.

٢- مجمع البحرين، ج ١، ص ٩٦ ماده حدا، و ما بعده: ما كان ليس فيه الخنا.

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٢٩.

٤- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٤ حديث ١.

٥- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٤ حديث ٢.

بن الحرّ، عن أبي بصير: قال قال أبو عبد الله عليه السّلام: «أجر المغنيه التي تزفّ العرائس ليس به بأس و ليست بالتى تدخل عليها الرجال» (١) انتهى.

و من العجب منع التلازم بين إباحه الأجره و إباحه الغناء، ضروره حرمة أعواض المحرّمات، مع أنّه لا قائل بالتفرقه.

و الظاهر من الكسب هو العمل أى الغناء، دون المكتسب.

و حملة عليه خلاف الظاهر.

كالقول بأنّ الأجره لمجرد الزفّ دون الغناء.

و عن «ش» أن الإباحه أصحّ طريقا و أخصّ دلالة. انتهى (٢).

فما عن الحلّى من المخالفه (٣) لعموم النهى عن الغناء، لا يلتفت إليه.

و منها غناء الحجيج:

ذكره الغزالي و لم أقف فى أصحابنا على من ذكره، قال: و ذلك مباح لأنها أشعار نظمت فى وصف الكعبه و المقام و الحطيم و زمزم و سائر المشاعر و وصف البادية و غيرها، و أثر ذلك تهيج الشوق إلى حج بيت الله.

إلى أن قال: و كلّ ذلك جائز ما لم يدخل فيه المزامير و الأوتار التى هى من شعار الأشرار. انتهى (٤) فتدبر.

و منها غناء الغزاه لتحريض الناس على الغزو:

ذكره الغزالي (٥) أيضا فتأمل.

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٥، حديث ٣.

٢- لم أقف على مصدره.

٣- كتاب السرائر، ص ١٨٤.

٤- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠٠.

٥- المصدر.

و منها التَغْنَى في أيام العيد و إبان الفرح من قدوم الغائب و ولاده الولد:

لما تقدّم من روايتي على بن جعفر، و ربما يستدلّ له بما رواه البخاريّ و مسلم في (صحيحهما) عن عائشه أنّ أبا بكر دخل عليها و عندها جاريتان في أيام منى تدفّقان و تضربان، و النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم متغشّ بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم عن وجهه، و قال: «دعهما يا أبا بكر فإنّها أيام عيد» انتهى (١).

و فيه ما ترى، فإنّه مروى من طرق العامّة، مع أنّه لا دلالة فيه على جواز التَغْنَى بل على جواز التلّهّي بالدفّ، و حرمة مجمع عليه بيننا، على الظاهر.

سَلّمنا عدم انفكاكه عن التَغْنَى عاده، و لكن قد عرفت أنّ الصوت المقترن بالملاهي لا كلام في حرمة مطلقا.

و نفى البأس عن الغناء في إحدى الروايتين مقيد بعدم العصيان به.

و في ثانيتهما بعدم الزمر به (٢).

نعم جوّز مخالفونا الدفّ و نحوه من الملاهي مطلقا أو في بعض الأحيان، و روي في ذلك روايات من طرقهم، موضوعه، قد افتروا بها على رسول الله كذبا.

و في إحياء الغزالي: أن السماع في أيام السرور تأكيداً أو تهييجاً له مباح، إن كان ذلك السرور مباحاً، كالغناء في أيام العيد، و في العرس، و في وقت قدوم الغائب، و في وقت الوليمة و العقيقة، و عند ولادة المولود، و عند ختانه، و عند حفظة القرآن العزيز، و كلّ ذلك مباح لأجل إظهار السرور به.

وجه جوازه أنّ من الألحان ما يثير الفرح و السرور و الطرب، فكلمًا جاز السرور به جاز إثارة السرور فيه.

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠٢- ايضاً صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٦، ص ١٨٣ باب صلاة العيدين - ايضاً صحيح البخاري بحاشية السندی، ج ١، ص ١٧٦، باب في العيدين.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٥، حديث ٥.

و يدلّ على هذا من النقل إنشاد النساء على السطوح بالدّف و الالحن عند قدوم رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلم انتهى (١) فتأمل.

و منها الغناء في الخطب و المناجاة و الدعاء و غيرها مما يقصد به الترغيب إلى الله و الشوق إلى الجنة:

ذكره بعض أصحابنا مستدلًا عليه بالأصل، و مرسله الصدوق المتقدّمه: «ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنة» الى آخره (٢) فتدبر.

و منها الغناء في المراثي:

على قول نقله المحقّق الكركي في (جامع المقاصد) (٣) و نسبه السيزواري في (الكفايه) (٤) إلى بعضهم، ثم نفى عنه البعد.

قال المحقّق القمي رحمه الله: و لا نعرف قائله (٥).

و لكن يميل اليه المقدّس الأردبيلي في (شرح الإرشاد) (٦) و قواه الفاضل النراقي رحمه الله في (مستنده) (٧) و اختاره كثير من معاصرينا.

و دليلهم عليه - بعد الأصل - وجوه:

الأوّل: أنّ هذا ممّا تعارف في بلاد المسلمين من زمن الشارع إلى زماننا هذا، من غير نكير.

و فيه: أنّا نشاهد من كثير من المحتاطين من العلماء و غيرهم أنّهم يقومون من مجالس المراثي المشتمله على الترجيع، بل لا يحضرونها من أوّل الأمر، خوفا من استماع الغناء، بل

١- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠١.

٢- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٦، حديث ٢.

٣- جامع المقاصد، ج ١، ص ١٩٩.

٤- كفايه الأحكام، ص ٨٦.

٥- جامع الشتات، ج ١، ص ١٧٧.

٦- مجمع الفائدة، ج ٨، ص ٦١.

٧- مستند الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٣.

كثيراً من الأحيان ينهون عن ذلك كما ينهون عن سائر المنكرات.

وقد قال بعض المدققين: ومن أوضح تسويلات الشيطان أنّ الرجل المتستر قد تدعوه نفسه لأجل التفرّج و التنزّه و التلذذ إلى ما يوجب نشاطه و دفع الكسالة عنه من الزمزمه الملهيه، فيجعل ذلك في بيت من الشعر المنظوم في الحكم و المراثي و نحوها، فيتغنّى به، أو يحضر عند من يفعل ذلك، و ربّما يعدّ مجلساً لأجل إحضار أصحاب الألبان، و يسميه مجلس المراثيه، فيحصل له بذلك ما لا يحصل من ضرب الأوتار من النشاط و الانبساط، و ربما يبكي في خلال ذلك لأجل الغموم المركوزه في قلبه الغائبه عن خاطره من فقد ما يستحضره القوى الشهويه، و يتخيّل أنّه يبكي في المراثيه و فاز بالمرتبه العاليه، و قد أشرف على النزول إلى دركات الهاويه، فلا ملجأ إلّا إلى الله من شرّ الشيطان و النفس الغاويه (١) انتهى.

فدعوى جريان السيره من المسلمين على التغنّي في المراثي، بحيث تكشف عن إباحته، محلّ مناقشه واضح.

الثاني: ما دلّ على جواز النياحه و إباحه كسب النائحه.

مثل ما يأتي من الأخبار في الخاتمه.

وجه الدلاله: أنّ التغنّي من لوازم النياحه، و أثره لا ينحصر في السرور و الفرح، كما عرفته.

الثالث: أنّ الغناء إنّما يحرم للطرب، و ليس في المراثي طرب، فإنّها موضوعه للحزن، و بعبارة أخرى: الطرب معتبر في مفهوم الغناء، فلا يكون ما يقصد به الحزن غناء.

و فيه: ما لا يخفى، إذ قد عرفت أنّ الطرب المأخوذ في مفهوم الغناء أعمّ من الفرح و الحزن.

و القول بأنّ الغناء أثره منحصر في الأوّل يكذّبه الوجدان، ضروره أنّه ربّما يهيج الحزن و البكاء.

١- كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري، ص ٣٧، ط تبريز.

نعم، قد يكون ذلك مذموماً كالحزن على ما فات المنهَى عن (١) الأسى عليه في الكتاب العزيز (٢)، و كالحزن على فراق محبوب غير محبوب شرعاً، فإنه طلب لمعصية الله، كما أنّ الأول تسخّط لقضاء الله، وربما يكون تأسفاً على ما لا تدارك له.

قال الغزالي: فهذا الحزن لما كان مذموماً كان تحريكه بالنياحه مذموماً، فلذلك ورد النهى الصريح عن النياحه. انتهى (٣).

هذا، مع أنّ التغنى بالمراثى قد يوجب الفرح، لما نشاهد من أنّ المكروب المهموم قد يحضره فيصير منبسطة مبتهجا مرفوع الهمّ باستماع الألحان الطيبه و النغمات الموزونه، فيحصل له بذلك من الفرح و الانبساط ما لا يحصل له من ضرب الأوتار و المزامير، كما عرفته من كلام بعض المدققين.

و قد أحسن في ردّ الأردبيلي رحمه الله لما استدللّ بهذا حيث قال: إن نظره إلى المراثى المتعارفه لأهل الدّيانه التي لا يقصدونها إلماً للتفجع، و كأنه لم يحدث في عصره المراثى التي يكتفى بها أهل اللهو و المترفون من الرجال و النساء عن حضور مجالس اللهو و ضرب العود و الأوتار و التغنى بالقصب و المزمار، كما هو الشائع في زماننا الذي قد أخبر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم بنظيره في قوله صلى الله عليه و آله و سلّم: «يتخذون القرآن مزامير».

كما أنّ زياده سيدنا و مولانا أبى عبد الله عليه السّلام صار سفرها من أسفار اللهو و النزّه لكثير من المترفين، و قد أخبر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم بنظيره في سفر الحج، و أنه: «يحجّ أغنياء أمتي للنزّه و الأوساط للتجاره و الفقراء للسمع» و كأنّ كلامه صلى الله عليه و آله و سلّم كالكتاب العزيز، وارد في مورده و جار في نظيره. انتهى (٤).

١- كذا الصواب، و في الأصل: المنهَى على.

٢- قال تعالى: لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ الْآيَةَ، الحديد، ٥٧-٢٣.

٣- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٠١.

٤- كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري (ره)، صص ٣٩-٤٠.

الرابع: أنّ البكاء على الحسين عليه السّلام و سائر المظلومين من أهل البيت عليهم السّلام و أصحابهم، و التفجّع في مصائبهم و رزاياهم أمر مطلوب شرعا، لتواتر الأخبار بالحثّ عليه، و الغناء معين عليه، و رجحان الإعانة على البرّ ثابت بالكتاب و السنّه، فيكون الغناء المعين على البكاء مطلوبا، و قد قيل: إنّ المفضى إلى المحمود محمود.

و اعترض عليه بوجه:

أحدها: أنّ هذا يقتضى استحباب التغنى بالمراثي، و لا قائل به- و إن قيل باستحبابه في القرآن- و يشهد له أنّ المستثنى ربما يقول: إنّ الأحوط تركه، فتدبر.

و ثانيها: أنّ كون الغناء معينا على البكاء ممنوع، و إن سلّم كون الصوت معينا عليه.

قال المحقق القمي رحمه الله بعد منع كون الغناء مبكيا على الحسين عليه السّلام بل إنّما هو مقتضى طبيعته في بعض الأحيان- و إن كان في الأشعار الباطله- غايه الأمر حصول بكاء مرّكب من الحلال و الحرام (١) انتهى.

و قال المدقق التستري قدس سرّه: أمّا كون الغناء معينا على البكاء و التفجّع فهو ممنوع، بناء على ما عرفت من كونه هو الصوت اللهوى، بل، و على ظاهر تعريف المشهور من الترجيع المطرب، لأنّ الطرب الحاصل منه إن كان سرورا فهو مناف للتفجّع لا معين، و إن كان حزنا فهو على ما هو المركز في النفس الحيوانيه من فقد المشتهايات النفسانيه لا على ما أصاب ساده الزمان. انتهى (٢).

و فيه نظر، فإن الصوت على استقامته من حيث هو لا يوجب البكاء و الحزن، كما لا يوجب ضحكا و لا سرورا، و لكن إذا اشتمل على ترجيع و تطريب فقد يثير حزنا، فإذا أصاب إلى الدماغ دمعت العين، و إذا أصاب إلى الروح تموج و ظهر منه الصياح، كما صرح

١- جامع الشتات، ج ١، ص ١٧٧.

٢- المكاسب للشيخ الأنصاري (ره)، ص ٣٩ ط تبريز.

به جمع، فإن كان ذلك لأمر مذموم كان مذموماً، وإن كان لأمر محمود مطلوب شرعاً كان محموداً، ولا ريب في كونه معيناً عليه، ومن هنا جازت النياحة بالحق كما يأتي، وهي لا تنفك عن الغناء، كما صرح به جماعه.

و الحاصل أنه لا مجال لإنكار كون الغناء معيناً على البكاء- وإن لم يكن سبباً تاماً له- إذ لا يلزم في صدق الإعانه كون المعين عله تامه للمعان عليه، بل يكفي مجرد كونه ممّا يتوقّف عليه.

قوله: «و إن كان حزناً فهو على ما هو المركوز في النفس» الى آخره.

قلت: هذا مسلّم في الجملة، لا مطلقاً، لتفاوت المستمعين في ذلك قطعاً، لما عرفته من أنّ الغناء، مهيج لما هو الغالب على القلب من الحالات و الصفات، فمن غلب عليه هواه هيجه للشهوات، و أوجب البكاء على ما فقدته من المشتبهات وفات، و من غلب عليه حبّ مولاه حرّك قلبه للحزن على ما يتذكّره من مصائب من كان يتولّاه، و من هنا قيل: إنّ من غلب عليه عشق نزل كل ما يسمعه عليه و يهيج قلبه إليه، فكم من محبّ لأهل بيت العصمه عليهم السّلام تدمع عينه بترنّم الأشعار المنشده في مصائبهم، و التّعنى بالقصائد المنظومه فيما هجم عليهم من مبغضيههم، من غير التفات في هذه الحال إلى ما فاته من المشتبهات الحيوانيه، و لا تذكّر لما أصابه من الآفات الزمانيه، نعم، كثير من المراثي المحدثه في هذه الأزمنه سيّما في بلاد العجم التي يقيمها أهل الدنيا رياء و سمعه مشتمل على ألحان الفسوق و الفجور مقترن بملهيات أكثر من التصانيف المستعمله في مجالس شرب الخمر، و مع ذلك يسمّون هذه المجالس بمجالس التعزیه، و لكنّها في نظر المتأمل مجالس العيش و النشاط، و هي أشبه شىء بالمجالس التي يقيمها أهل التصوّف لأغراض نفسانيه و خيالات شيطانيه، فيسمّونها مجالس الذكر، و يزعمون أنّها رياض الجنه التي ورد الحثّ في بعض الأخبار على حضورها.

و لنعم ما قال المحدّث الكاشاني رحمه الله في (حقائقه): و من المغترين قوم تسمّوا بأهل الذكر و التصوّف، يدعون البراءة من التصنع و التكلف، يلبسون خرقا و يجلسون حلقا، يخترعون الأذكار، و يتغنّون بالأشعار، يعلنون بالتهليل و ليس لهم إلى العلم و المعرفة سبيل، ابتدعوا شهيقا و نهيقا، و اخترعوا رقصا و تصفيقا، قد خاضوا الفتن، و أخذوا بالبدع دون السّنين، رفعوا أصواتهم بالنداء، و صاحوا الصيحة الشنعاء (١)، إلى آخر ما ذكره.

و لا شك أنّ مثل هذا التغنّي غير معين على البكاء على مصيبيات سادات الزمان، و لا شك في حرمة، و لكن ذلك لا يوجب السلب الكلّي، كما هو ظاهر كلامه، و لا غرو في كون الغناء بالنسبة إلى بعض المستمعين مباحا، و إلى بعضهم محرّما.

قال الغزالي: السماع قد يكون حراما محضاً، و قد يكون مباحا، و قد يكون مكروها، و قد يكون مستحباً.

أما الحرام: فهو لأكثر الناس من الشبان و من غلبت عليهم شهوة الدنيا، فلا يحرك السماع منهم إلّا ما هو الغالب على قلوبهم من الصفات المذمومة.

و أمّا المكروه: فهو أن لا ينزله على صورته المخلوقين، و لكنه يتّخذ عادة له في أكثر الأوقات على سبيل اللهو.

و أمّا المباح: فهو لمن لا حظّ له إلّا التلذذ بالصوت الحسن.

و أمّا المستحب: فهو لمن غلب عليه حبّ الله، و لم يحرك السماع منه إلّا الصفات المحموده (٢) انتهى فتأمل.

و الحاصل أن الصوت المشتمل على الترجيع و التطريب قد يعين على البكاء على الحسين عليه السلام و أشباهه من أهل البيت و أتباعه من أنصارهم.

١- الحقائق في محاسن الأخلاق ص ١٣٨.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٣٣٢.

فما قيل من أنه لو سلم كون الغناء معينا على البكاء، فكونه معينا على البكاء على شخص معين غير مسلم (١).
غير مسلم.

و أما الصوت اللهويّ فلا شك في عدم كونه معينا على البكاء على المظلومين عليهم السلام و إن أوجب مطلق البكاء في بعض الأحوال، و قد عرفت أنه لا كلام في حرمة مطلقا، و أنه لا يقبل الاستثناء، بل استعماله في مثل المراثي أشدّ جرما و أكثر إثما.
و إلى هذا نظر من قال: إن الغناء في القرآن كالزنا في المسجد.

و ثالثها: أنّ دليل رجحان التعاون على البرّ لا يشمل ما لو كان الإعانة بالحرام، كما في المقام، بل تخصيص عموم هذا الدليل بغير الحرام قطعيّ.

و دفع بأن حرمة الغناء المعين على البكاء أول الكلام، إذ هي فرع دلالة أخبار الغناء على حرمة مطلقه، و قد عرفت انتفاءها.

و رابعها: أنّ مجرد كون الغناء مقدّمه لمباح لا- يوجب جوازه، بل لا- بدّ من ملاحظه دليله، فإن دلّ على الحرمة حكم بها و (حينئذ) فلا- يصلح لوقوعه مقدّمه شرعا لكونه منهيّا عنه، فلا يكون مقدورا عليه شرعا، و إلّا فيحكم بإباحته للأصل، لا لكونه مقدّمه للمباح.

و أنت خير بأن الغرض بيان أنّ مقتضى عموم دليل التعاون إباحه كلّ ما يصلح للاستعانة به، و من جملة الغناء، فخروجه موقوف على ثبوت حرمة مطلقا، فما لم يثبت اكتفينا في الحكم بإباحته بمجرد كونه مقدّمه لمباح، و لا ينافي ذلك دلالة الأصل أيضا عليه، فليتأمل.

و خامسها: أنّ التعارض بين أدلّه التعاون على البرّ، و أدلّه الغناء، بالعموم و الخصوص من وجه، لاقتضاء الاولى جواز التعاون و لو بالغناء، و الثانيه حرمة الغناء و إن حصل به

١- القائل: الحاج ملا محمد النراقي (ره) في مشارق الأحكام، ص ١٥٩.

التعاون على البر، فيتعارضان في مادته الاجتماع أى الغناء المعين على البر، فكما يمكن تخصيص عموم الثانيه بخصوص الاولى فيحكم بجوازه، يمكن العكس فيحكم بحرمة، و المرجع فى مثل هذا التعارض المرجح، و هو فى جانب عموم الثانيه ظهورا فى الدلاله، و أكثرية فى عدد الروايه، و اعتضادا بدعوى الإجماع كما مرّت إليها الإشاره.

و فيه: منع المرجح لما عرفته من عدم دلاله هذه الأخبار على حرمه مطلق الغناء، فالكثره بالعدد لا تصلح مرجحه لما ذكر، و كذلك الإجماع المنقول مع أنه معارض بدعوى السيره على الجواز على أنه مرجح بالموافقه للكتاب، غايه الأمر التكافؤ فيرجع إلى الأصل، و قضيتته الإباحه و الجواز.

و سادسها: أنّ أدلّه حرمه الغناء حاكمه على أدلّه رجحان التعاون، نظير أدلّه نفى العسر و الحرج و الضرر و الضرار، بالنسبه إلى سائر الأدله، بمعنى أنّ أدله الحرمه بمدلولها اللفظي متعرضه لحال أدلّه رجحان التعاون، و رافعه للحكم الثابت بها عن بعض أفراد موضوعها، و مبيّنه لمقدار مدلولها.

و بعباره اخرى: إنّ موضوع الحكم فى أدله التعاون بعد ملاحظه أدله الحرمه هو رجحان التعاون بوصفه بالمباح، فيكون التعاون بالحرام خارجا عن موضوع الحكم فلا- تعارض بينهما، و إن كان فهو فى بادية الرأى، لا فى نفس الأمر، و عند التأمل كما فى العام و الخاص المطلق، و المطلق و المقيد.

و إلى هذا أشار شيخ فقهائنا المتأخرين فى (الجواهر) حيث قال: و ليس من تعارض العموم من وجه، المحتاج إلى ترجيح، بل فهم أهل العرف كاف فيه نحو العام و الخاص و المطلق و المقيد، و إلّا لتحقق التعارض من وجه، بين ما دلّ على قضاء حاجه المؤمن مثلا، و النهى عن اللواط و الزنا و الكذب و غيرها من المحرمات، المعلوم بطلانه بضروره الشرع «أنه لا يطاع من حيث يعصى» (١) انتهى.

و إليه يرجع ما ذكره المدقق التستري في متاجره حيث قال: إن أدلّه المستحبات لا تقاوم أدلّه المحرمات خصوصا التي تكون من مقدماتها، فإنّ مرجع أدلّه الاستحباب إلى استحباب إيجاد الشئ بسببه المباح لا سببه المحرم، ألا ترى أنّه لا يجوز إدخال السرور في قلب مؤمن و إجابته بالمحرّمات كالزنا و اللواط و الغناء، و السرّ في ذلك أنّ دليل الاستحباب إنّما يدلّ على كون الفعل «مستحبا» (١) لو خلّى و طبعه، خاليا عمّا يوجب لزوم أحد طرفيه، و لا ينافي ذلك طرّو عنوان من الخارج يوجب لزوم فعله أو تركه، كما إذا صار مقدّمه لواجب، أو صادفه عنوان محرّم.

فأجابه المؤمن و إدخال السرور في قلبه ليس في (٢) نفسه شئ ملزم لفعله أو تركه، فإذا تحقّق في ضمن الزنا طرّا عليه عنوان ملزم لتركه، كما إذا أمر به الوالد أو السيّد طرّا عليه عنوان ملزم لفعله.

و الحاصل أن جهات الأحكام الثلاثة - أعني الإباحة و الاستحباب و الكراهة - لا تزاحم جهه الوجوب و الحرمة، فالحكم لهما مع اجتماع جهتهما مع إحدى الجهات الثلاث (٣) انتهى.

و هو حسن، لو سلّمنا دلاله أدلّه حرمة الغناء على حرمة مطلقا، و لكن قد عرفت أنّ مدلولها الحرمة في الجملة، فتدبر.

و أمّا ما ذكره بعض المحقّقين من المعاصرين من أنّ ما قاله الفاضل المعاصر من الغرائب، و التمثيل بما ذكره غير صحيح، فإنّ اختلاف العنوان في الأمر و النهي لا يرفع التعارض، إلّا إذا كان الرجحان توصّليا تبعيّا من باب المقدّمه لواجب أو مندوب فهو لا يعارض الحرمة

١- كذا و هذه الكلمه لا توجد في النسخ المطبوعه من المكاسب في زماننا و الظاهر أنّها زائده، مع إمكان توجيهها.

٢- كذا في الأصل، و في المصدر، و الظاهر أن الصواب: «ليس فيه نفسه شئ ملزم».

٣- كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري (ره)، ص ٣٩- ط تبريز.

الأصليه، كما فى العبور عن ملك الغير إلى المسجد، قال: ووجهه أنّ رجحان المقدمه من باب التوقف العقلى للمأمور به بحكم العقل، و هو يكون حيث لم تمكن المقدمه مع إمكان حصول الغرض بغيرها، لعدم الدليل «حينئذ» على رجحانها.

و أمّا إذا كان الحكمان أصليّين فالتعارض حاصل فى مورد التخالف، و إن اختلف العنوان، لعدم (١) إمكان الجمع بين الامتثالين، و التعارض بالعموم من وجه كلّ من هذا الباب.

إلى أن قال: و أما التنظير بالزنا فى حصول قضاء حاجه المؤمن، فلا مناسبه له بالمقام، فإنّ أصل الحاجه و هى الزنا محرّمه على المحتاج، فكيف يحسن قضائها؟ بل يحسن من الغير الإعانه على منعها، بخلاف البكاء (٢).

ففيه:

أولاً: أنّ الفاضل المشار اليه قد بنى ما ذكره على الحكومه، فيهدم ما أسسه المحقق المعاصر، ضروره عدم التعارض الحقيقى بين الحاكم و المحكوم كما عرفته.

و ثانياً: أنّ رجحان التعاون إنّما هو للتوصل إلى البرّ، فقد سلّم أنّه لا يعارض الحرمة الأصليه، و أى فرق بين التوصل إلى المسجد بالعبور عن ملك الغير، و التوصل إلى البكاء بالغناء المفروض تحريمه؟

و دعوى أنّ التعاون مطلوب فى نفسه، مجازفه.

فما ذكره من أن محلّ البحث من باب تعارض الحكمين الأصليّين بالعموم من وجه، إذ الأمر بالإعانه على البرّ هو الأمر بإيجاد ما توقّف عليه، و هو فى الفرض من أفراد الغناء المعين على البكاء أو الإيبكاء، فيحصل التعارض.

١- فى المخطوط: (لعموم إمكان الجمع).

٢- مشارق الأحكام للحاج ملّا محمّد النراقى ابن احمد بن مهدى النراقى رحمه الله ص ١٦١ - ١٦٠.

ليس في محلّه، فتأمل.

و ثالثاً: أن إطلاق الأمر بالتعاون منساق لبيان حكم آخر، فلا ينصرف إلى محلّ النهي، وقد اعترف هو أيضاً بأنه: إذا كان إطلاق الأمر كذلك يقدّم جانب الحرمة، كالأمر بالمسافره و النهي عن ركوب الدابّه المغصوبه، و الأمر بالإفطار و النهي عن أكل المنتجس و مال الغير.

قوله: و أما التنظير بالزنا، الى آخره.

قلت: أى فرق بين الأمر بقضاء الحاجه و الأمر بالتعاون و النهي عن الزنا و النهي عن الغناء؟ فكما أنّ النهي عن الزنا حاكم على الأمر بقضاء الحاجه فكذلك النهي عن الغناء حاكم على الأمر بالبكاء.

اللهم، إلّا أن يراد بحاجه المؤمن حاجته الشرعيه، كما يشعر به الإضافه إلى المؤمن، و «حينئذ» فلا مناسبه.

و ممّا ذكرنا ظهر أيضاً ضعف ما ذكره والده التحرير في (مستنده) من أنّ ترجيح جانب الحرمة على الجواز بعد التعارض غير ثابت، إلّا على وجه الأولويه، و هو أمر آخر (١).

فإن مقتضى التحكيم لزوم ترجيح جانب الحرمة لا أولويته.

و سابعها: أن دلالة العامّ المشتمل على النهي المستلزم لطلب انتفاء طبيعه رأساً أقوى من دلالة الأمر الذى لا يقتضى إلّا الامتثال الحاصل بوجود بعض الأفراد، قاله المحقق القمى رحمه الله فى بعض تحقیقاته.

و يمكن إرجاعه إلى بعض ما تقدّم.

الخامس: أنّ من يقرأ المرثيه، لا يقال: إنّه يغنى، بل يقال: إنّه يقرأ المرثيه، و كذا الكلام فى قراءه القرآن.

قال المحقق القمى رحمه الله: فجعل الغناء صفه للفظ و المقروء، لا للصوت و القراءه.

ثم قال: و هو فاسد، كما دلّ عليه كلام العلماء، و أهل اللّغه في عدم إدراجهم المقروء في تعريف الغناء، بل إنّما جعلوه تعريفا للصوت و إن فرض اصطلاح جديد و عرف خاصّ فهو ممّا لا يعتنى به، فلا بدّ من حمل كلام الشارع على العرف السابق لأصالة عدم تعبير العرف (١) فتأمل.

هذا تمام الكلام في المستثنيات عن الغناء الحرام، على القول بحرمه مطلق الصوت المطرب.

و لكن قد تبين ممّا فصّلناه: أنّ الأقوى جوازه إذا لم يكن لهويّا و لا مقترنا بالملاهي و المحرّمات من غير فرق فيه بين ما كان من هذه المستثنيات و غيره.

كما لا فرق في الغناء الذي حكم بحرمته بين المستثنيات و غيرها، فافهم و اغتنم، و كن من الشاكرين.

وَأَمَّا الْخَاتَمَةُ فَنَفِي بَيَانِ حُكْمِ النِّيَاحَةِ

إشاره

قال الفيروزآبادي في (القاموس): و ناحت المرأة زوجها و عليه، نوحا، و نواحا بالضم، و نياحا و نياحه بكسرهما، و مناحا، و الاسم النياحه (١) انتهى.

و قال الحسين بن أحمد الزوزني في كتاب (ترجمه المصادر): النوح و النياحه: نوحه كردن (٢).

و قال بعض المحققين: النياحه كيفيه خاصه من الصوت في نوع من المقروء، و هو ما يشمل على إظهار الويل و العويل على الميت، و لو بان يقول: «وا ويلاه، يا ويلاه، واى واى» و ما فى معناها، أو بعد بعض محاسنه و ذكر سوانحه و مصائبه، و مع ذلك يظهر الألم و الوجد عليه، إلى أن قال: و الفرق بين الرثاء و النوحه من وجهين: اعتبار كيفيه الصوت فى النوحه دون المرثيه، و اعتبار كونه شعرا فى المرثيه دون النوحه (٣) انتهى.

و كيف كان، فاعلم أنه قد اختلفت كلمه أصحابنا الأخيار، كالأخبار المأثوره عن أئمتنا الأبرار، فى النياحه على الأموات - بعد الاتفاق على حرمتها إذا كانت بالباطل و الكذب، كوصف الميت بما ليس فيه - على وجهين:

أحدهما أنها تحرم، و هذا ظاهر الشيخ رحمه الله فى كتاب الجنائز من (المبسوط) مدعيا عليه

١- القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٤.

٢- المصادر للزوزني، ج ١.

٣- لم أقف على مصدره.

الإجماع (١) و ابن حمزه فى كتاب الطهاره من (الوسيله) (٢).

و يدلّ عليه ما رواه الكلينى عن محمد بن يحيى، عن سلمه بن الخطاب، عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو الزعفرانى، عن الصادق عليه السلام فى حديث قال: «و من أصيب بمصيبه فجاء عند تلك المصيبه بنائحه فقد كفرها» (٣) انتهى.

و ما رواه الصدوق رحمه الله فى حديث المناهى أنّه صلّى الله عليه و آله و سلّم نهى عن الرثه عند المصيبه و نهى عن النياحه و الاستماع إليها و نهى عن تصفيق (٤) الوجه (٥) انتهى.

و قد تقدّمت جملة من الأخبار تدلّ على هذا، فتأمّل.

و ثانيهما: الجواز، و هو مذهب الأ-كثريين، حيث قيّدوا الحرمة بما إذا كان بالباطل، و هو الأقوى، بل الظاهر أنّ من أطلق الحرمة مراده ذلك، فلا مخالف صريحا فى الجواز إذا كان بالحقّ.

و يدلّ عليه- بعد الأصل، و السيره المستمرّه من زمن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم إلى زماننا هذا- ما رواه فى (الكافى) عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن يونس بن يعقوب، عن الصادق عليه السلام قال لى أبى عليه السلام: «يا جعفر، أوقف لى من مالى كذا و كذا لنوادب تندبنى عشر سنين بمنى أيام منى» (٦) انتهى.

و ما رواه عنهم عن احمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن مالك بن عطيه، عن أبى حمزه، عن أبى جعفر عليه السلام قال: «مات الوليد بن مغيره، فقالت أمّ سلمه للنبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و إنّ

١- المبسوط، ج ١، ص ١٨٩.

٢- الجوامع الفقيهيه ص ٧٠٣.

٣- الوسائل، ج ١٢، ص ٩٠، حديث ٥.

٤- الصفيق بالصاد المهمله ثمّ الفاء و القاف: الضرب الذى يسمع منه الصوت. و المراد بتصفيق الوجه لطمه عند المصيبه. كتاب (جمل النواهى فى شرح حديث المناهى)، للمؤلف قدس سره ص ٩٧.

٥- الوسائل، ج ١٢، ص ٩١، حديث ١١.

٦- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٨، حديث ١.

آل المغيره قد أقاموا مناحه، فأذهب إليهم؟ فأذن لها، فلبست ثيابها و تهيأت و كانت من حسننها كأنها جان، و كانت إذا قامت فأرخت شعرها جلل جسدها، و عقدت بطرفيه خلخالها، فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقالت:

أنعى الوليد بن الوليد أبا الوليد فتى العشيره

حامى الحقيقه ماجد يسمو إلى طلب الوتيره

قد كان غيثا فى السنين و جعفرًا غدقا و ميره

فما عاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ذلك، و لا قال شيئا (١) انتهى.

و ما رواه عن على بن إبراهيم، عن أبيه، و عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان بن سدير، قال: كانت امرأه معنا فى الحى، و لها جاريه نائحه، فجاءت إلى أبى فقالت: يا عم، أنت تعلم أن معيشتى من الله ثم من هذه الجاريه، فأحببت أن تسأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فإن كان حلالا، و إلّا بعته، و أكلت من ثمنها حتى يأتى الله بالفرج، فقال لها أبى: و الله إننى لأعظم أبا عبد الله عليه السلام أن أسأله عن هذه المسأله، قال فلما قدمنا إليه أخبرته أنا بذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «أ تشارط؟» قلت: و الله ما أدرى، تشارط أم لا؟ فقال: «قل لها: لا تشارط و تقبل ما أعطيت» (٢) انتهى.

ثم ليعلم أن النياحه على وجوه: فمنها ما يمدح، و منها ما يذم:

و من الأوّل: نياحه الشخص على نفسه بتذكّر ذنوبه، و تقصيراته فى أمر دينه و آخرته، أو بحرمانه عن كمالات نفسانيه توجب الزلفى إلى الله، أو بعروض حجب خلقه من الاشتغال بصحبه غير الله، و الابتلاء بمعاشره من لا فائده فى معاشرته سوى البعد عن الله.

و كانت نياحه آدم من هذا القبيل، ففى بعض الروايات أنه بكى و ناح ثلاثمائه سنه لم

١- الوسائل، ج ١٢، ص ٨٩، حديث ٢. راجع ايضا التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٩ و الكافى، ج ٥، ص ١١٧.

٢- الكافى، ج ٥، ص ١١٧ أخرجه فى الوسائل، ج ١٢، ص ٨٩.

يرفع فيها رأسه إلى السماء حياء من ربه (١).

و كذا نياحه داود عليه السلام فقد كان يبكي و يبكي، و يحزن و يحزن، حتى كانت الجنائز ترفع من مجالس نياحته.

و روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنّ داود كان حسن الصوت في النياحه على نفسه في تلاوه الزبور، حتى كان يجتمع الإنس و الجنّ و الوحوش و الطير لسماع صوته، و كان يحمل من مجلسه أربعمائه جنازه (٢).

و منه النياحه على المظلومين من آل محمّد صلى الله عليه و آله و سلم و لا سيّما الحسين عليه السّلام و أصحابه الذين بذلوا مهجهم دونه عليه السلام فقد تواترت الأخبار بالحثّ على هذه النياحه.

و من الثّاني: النياحه على فراق المحبوب المحرّم، و على ما فات من زخارف الدنيا.

قال الغزالي: و الحزن على الأموات من هذا القبيل، فإنّه تسخّط لقضاء الله و تأسّف على ما لا تدارك له، فهذا الحزن لما كان مذموما كان تحريكه بالنياحه مذموما، فلذلك ورد النهى الصريح عن النياحه (٣) انتهى.

و فيه نظر، فإنّ مطلق الحزن لا يستلزم التسخّط لقضاء الله، فإنّه قد ينشأ من حرقة القلب قهرا فيتبعه النياحه، و من هنا ورد أخبار كثيرة بجواز النوح و البكاء على الموتى، فقد روى الصدوق رحمه الله في كتاب (كمال الدين) عن أبيه عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن ظريف بن ناصح، عن الحسين بن زيد قال:

ماتت ابنة لأبي عبد الله عليه السّلام ففاح عليها سنه، ثم مات له ولد آخر ففاح عليه سنه، ثم مات إسماعيل فجزع عليه جزعا شديدا، فقطع النوح (٤).

١- لم أجد الحديث بلفظه و كأنه منقول بالمعنى. فراجع البحار، ج ١١.

٢- احياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٩٥.

٣- المصدر، ص ٣٠١.

٤- كمال الدين (ص ٧٣).

فقيل لأبى عبد الله عليه السلام أ يباح فى دارك (١)؟ فقال عليه السلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال - لَمَّا مات حمزه - «لكنّ حمزه لا بواكى له» (٢) انتهى.

و روى الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن محمّد بن الحسين الواسطى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إنّ إبراهيم خليل الرحمن سأل ربّه أن يرزقه ابنه تبكيه بعد موته» (٣) انتهى.

و فى روايه: «أنّ فاطمه ناحت على أبيها و أنّه أمر بالنوحه على حمزه» انتهى.

و فى روايه اخرى أنّ الصادق عليه السّلام سئل عن أجر النائح؟ فقال: «لا بأس به قد نيح على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم» (٤) انتهى.

و فى بعض الروايات: «إنّما تحتاج المرأه فى المأتم إلى النوح ليسيل دمعها و لا ينبغى لها (٥) أن تقول هجرا، فإذا جائها الليل فلا تؤذى الملائكه بالنوح» انتهى.

و الهجر بضّم الهاء الإفحاش، و الخنا، قيل: المراد به تعداد أفعاله القبيحه و صفاته المذمومه، و الأولى إرادته وصفه بما ليس فيه.

و على التقديرين: يجب حمل «لا ينبغى» الظاهر فى الكراهه على الحرمة، لحرمة ما ذكر قطعاً.

و يمكن أن يراد بالهجر ما يشعر بعدم الرضا بالقضاء كما هو المتعارف بين الجهّال عند المصائب، فيكون مكروها، بل يمكن القول بحرمة إذا كان فيه تسخّط للقضاء، كما يظهر من بعض الأخبار.

١- كذا و فى المصدر، فى دارك.

٢- الوسائل، ج ٢، ص ٨٩٢، حديث ٢، الباب ٧٠.

٣- المصدر، ج ٢، ص ٨٩٢، حديث ٣، الباب ٧٠.

٤- المصدر، ص ٨٩٣، حديث ٢، الباب ٧١.

٥- المصدر، ص ٨٩٣، حديث ١، الباب ٧١.

و بكرهه النوح فى الليل المستفاده من هذه الروايه صرّح جماعه من فقهاءنا الأبرار.
 و فى جواز نياحه المرأه مع إسماعها الأجنب إشكال:
 من إطلاق بعض الأخبار، و اشتهار نياحه جمله من النسوه من أهل بيت أئمتنا الأخيار.
 و من أنّ صوتها عوره، كما فى بعض الأخبار، فتدبّر.
 و لا فرق فى ذلك بين النياحه على الحسين عليه السلام و غيره، فليتأمل.

تذنيبات:

الأول:

قال الشهيد رحمه الله فى (الذكرى): يجوز الوقف على النوائح، لأنه فعل مباح، فجاز صرف المال اليه، و لخبر يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام فساق روايته التى قدّمناها.
 ثم قال: و المراد بذلك تنبيه الناس على فضائله عليه السلام و إظهارها ليقتدى بها، و يعلم ما كان عليه أهل البيت ليقتفى آثارهم لزوال التقية بعد الموت انتهى (١).

الثانى:

صرّح أيضا بأن المراثى المنظومه جائزه عندنا، لأنها نوع من النوح، قال: و قد دللنا على جوازه، و قد سمع الأئمه عليهم السلام المراثى و لم ينكروها.

الثالث:

روى جماعه من علماء العامه، كالبخارى و مسلم، عن عبد الله بن عمر أنّ النبى صلى الله عليه و آله و سلّم قال: «إنّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» انتهى (٢).

و الحق الذى عليه أصحابنا أن الميت لا يعذب ببكاء الحى عليه، و إن كان بنوح محرّم، إذ لا تَزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى.

١- ذكرى الشيعة، ص ٧٢.

٢- صحيح البخارى بحاشيه السندي، ج ١، ص ٢٢٢ و ايضا صحيح مسلم بشرح النووى، ج ٦، ص ٢٢٨ و هذا الحديث مما استدر كته عائشه على الصحابه.

و الروايه غير معول عليها عندنا، و على فرض صحّتها مصروفه الظاهر، لمخالفتها لقواعد العدل، فيمكن إرادته التألم من العذاب، أى: يحزن و يتألم باطلاعه على هذا الفعل.

و أولها الشهيد فى (الذكرى) بأنّ الجاهليه كانوا ينوحون، و يعدّدون جرائمه كالقتل و شنّ الغارات، و هم يظنّونها خصالا محموده، فهو يعدّب بما يبكون عليه، قال: و يشكل أنّ ظاهر الحديث المنع عن البكاء بسبب استلزامه عذاب الميّت بحيث ينتفى التعذيب بسبب انتفاء البكاء، قضيه للعليه، و التعذيب بجرائمه غير منتف بكا عليه أولا؟

و قيل: كأنّهم كانوا يوصون بالندب و النياحه، و ذلك حمل منهم على المعصيه و هو ذنب، فإذا عمل بوصيتهم زيدوا عذابا.

و ردّ: بأنّ ذنب الميّت الحمل على الحرام و الأمر به، فلا يختلف عذابه بالامتنال و عدمه، و لو كان للامتنال أثر لبقى الإشكال.

إلى أن قال: و لك أن تقول: إنّ «الباء» بمعنى «مع» أى مع بكاء أهله عليه، يعنى: أنّ الميّت يعدّب بأعماله، و هم يبكون عليه، فما ينفعه بكاؤهم، و يكون زجرا عن البكاء لعدم نفعه (١) انتهى.

و فى بعض ما ذكره نظر، و لعلّ ما أشرنا إليه فى تأويل الروايه أظهر، وفاقا لبعض المحقّقين من أهل النظر، فتدبّر.

و ليكن هذا آخر ما أردنا إيرادها فى هذا المختصر، و قد سميناه (بدرية الاستغناء فى تحقيق مسأله الغناء) فله الحمد، و على رسوله أفضل التحيات و الثناء.

فهرس مصادر التحقبق

- ١ الاختصاص - للشبخ محمد بن محمد بن النعمان المفبد - منشورات جماعه المدرسبن - قم المقدسه.
- ٢ الاحتجاج للطبرسى - مكتبه المصطفوى - قم.
- ٣ احياء علوم الدين - لأبى حامد محمد الغزالى - دار الفكر بيروت.
- ٤ أسد الغابه فى معرفه الصحابه - لابن الأثير - مكتبه المعارف بالرياض.
- ٥ اتحاف الساده المتقبن - للسيد محمد الحسينى الزبيدى - دار الفكر بيروت.
- ٦ الأغانى - لأبى الفرج الأصفهانى - دار الفكر بيروت.
- ٧ أمالى المرتضى - للسيد المرتضى رحمه الله - مكتبه آيه الله العظمى المرعى رحمه الله.
- ٨ أنوار التنزيل - للقاضى البيضاوى - دار الفكر بيروت.
- ٩ إيقاظ النائبن - للسيد ماجد البحرانى - مخطوط و مطبوع ضمن التمهيد لعلوم القرآن، ج ٥.
- ١٠ بحار الأنوار - لمحمد باقر المجلسى رحمه الله - دار احياء التراث العربى بيروت، الطبعة الحديثه.
- ١١ تاج العروس فى شرح القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى - دار مكتبه الحياه بيروت.
- ١٢ التمهيد لعلوم القرآن لمحمد هادى معرفه - منشورات جماعه المدرسبن - قم المقدسه.
- ١٣ تمهيد القواعد للشهيد الثانى - مكتبه بصيرتى قم.
- ١٤ التنقيح الرائع - للفاضل المقداد.
- ١٥ تلبس إبليس لأبى الفرج الجوزى - دار الكتب الإسلاميه بيروت.
- ١٦ تفسير القمى - لعلى بن إبراهيم القمى - مؤسسه دار الكتاب قم.
- ١٧ تحف العقول - لابن شعبه - كتابفروشى إسلاميه.
- ١٨ تنوير المقباس «تفسير ابن عباس» - بهامش الدر المنثور.

١٩ تفسير العياشى - لمحمد بن مسعود - المكتبة العلميه الإسلاميه.

٢٠ جامع الشتات - لميرزا ابى القاسم القمى - شركه الرضوان ط ١.

٢١ جامع المقاصد للمحقق الكركى رحمه الله - الطبع الحجرى.

٢٢ جامع الأخبار - للطبرسى رحمه الله - مركز نشر كتاب بتصحيح الشيخ حسن المصطفى.

٢٣ جمل النواهى - للملا حبيب الله الشريف رحمه الله - المطبعه العلميه قم.

- ٢٤ جواهر الكلام- للشيخ محمد حسن النجفى- دار الكتب الإسلاميه- طهران.
- ٢٥ الجوامع الفقهييه لجمع من الاعلام- مكتبه آيه الله العظمى المرعشى- قم ١٤٠٤.
- ٢٦ الحدائق الناضره للشيخ يوسف البحرانى- منشورات جماعه المدرسين قم.
- ٢٧ الحقائق فى محاسن الأخلاق- للفيض الكاشانى- دار الكتاب الإسلامى ١٤٠٩ ط ١.
- ٢٨ الخلاف- للشيخ الطوسى- إسماعيليان قم.
- ٢٩ الخصال- للشيخ الصدوق- علميه إسلاميه.
- ٣٠ ديوان النابغه الديباني- دار الكتب العلميه بيروت.
- ٣١ الدر المنثور- لجلال الدين السيوطى- مكتبه آيه الله المرعشى النجفى قم.
- ٣٢ ديوان- السيد محمد العلوى الكاشانى- مخطوط.
- ٣٣ الذريعه إلى أصول الشريعه- للسيد المرتضى- جامعه طهران.
- ٣٤ ذكرى الشيعه- للشهيد الأول- مكتبه بصيرتى قم.
- ٣٥ رساله فى البراءه و الاحتياط- للملا حبيب الله الشريف الكاشانى- مخطوط.
- ٣٦ الروضه البهيه- للشهيد الثانى- مكتبه آيه الله المرعشى النجفى قم.
- ٣٧ ربيع الأبرار- للزمخشري- منشورات الشريف الرضى قم.
- ٣٨ الرواشح السماويه- لمير داماد- الطبع الحجرى- افست أصفهان.
- ٣٩ رياض المسائل للسيد على الطباطبائى- مؤسسه آل البيت قم.
- ٤٠ السرائر- لابن إدريس الحلّى- المعارف الإسلاميه طهران.
- ٤١ سر الأدب- للثعالبي- الطبع الحجرى- طهران.
- ٤٢ سنن ابن ماجه- لمحمد بن يزيد القزوينى- دار احياء التراث العربى بيروت.

٤٣ سنن النسائي - لأحمد بن شعيب - دار الفكر بيروت.

٤٤ شرح ابن يعيش - انتشارات ناصر خسرو طهران.

٤٥ شرح شواهد المغني - للسيوطي - نشر أدب الحوزه.

٤٦ الصافي - للفيض الكاشاني - المكتبة الإسلامية.

٤٧ الصراح من الصحاح - لمحمد بن عمر القرشي - ط هند.

٤٨ صحيح مسلم بشرح النووي - دار الكتاب العربي - بيروت.

٤٩ صحيح البخاري بحاشيه السندی - دار المعرفه بيروت.

٥٠ عوائد الأيام للملا أحمد النراقي - مكتبه بصيرتي قم.

- ٥١ عيون اخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق- منشورات الاعلمى طهران.
- ٥٢ غزالي نامه لجلال الدين همائي- كتابفروشى فروغى طهران.
- ٥٣ فرائد الأصول للشيخ الأنصارى- منشورات جماعه المدرسين قم.
- ٥٤ الفوائد الطوسيه للشيخ الحر العاملى- المطبعه العلميه قم.
- ٥٥ الفصول المختاره للشيخ المفيد- مكتبه الداورى قم.
- ٥٦ الفوائد الجديده للوحيد البهبهاني- الطبع الحجرى.
- ٥٧ فوائد بحر العلوم- الطبع الحجرى.
- ٥٨ الفهرست للملا حبيب الله الشريف الكاشاني- مخطوط.
- ٥٩ القواعد و الفوائد للشهيد الأول- مكتبه المفيد قم.
- ٦٠ قوانين الأصول لميرزا أبو القاسم القمى- المكتبه الإسلاميه طهران.
- ٦١ قواعد الأحكام للعلامه الحلّى- منشورات الرضى قم.
- ٦٢ القاموس المحيط للفيروز آبادى- دار الفكر بيروت.
- ٦٣ القوائد الهاشميات للكميت- مؤسسه الاعلمى بيروت.
- ٦٤ قرب الاسناد لأبى العباس الحميرى- مكتبه نينوى طهران.
- ٦٥ قرب الاسناد لأبى العباس الحميرى- النجف الأشرف.
- ٦٦ الكافي للشيخ الكليني- دار الكتب الإسلاميه طهران.
- ٦٧ كفايه الأحكام لمحمد باقر السبزواري- افست أصفهان.
- ٦٨ كمال الدين للشيخ الصدوق صححه الغفارى دار الكتب الإسلاميه- طهران ١٣٩٥.
- ٦٩ لباب الألقاب للملا حبيب الله الشريف- مكتبه بوذر جمهرى طهران.

٧٠ لسان العرب لابن منظور- نشر أدب الحوزه.

٧١ مؤلفات الغزالي للبدويّ- طبع بيروت.

٧٢ المصادر لحسين بن أحمد الزوزني- كتابفروشي باستان مشهد.

٧٣ المصباح المنير للفيومي

٧٤ مروج الذهب للمسعودي- مطبعة السعاده مصر.

٧٥ المقنع للصدوق- مؤسسه الامام الهادي قم.

٧٦ المقنعه للشيخ المفيد- مكتبه الداوري قم.

٧٧ منتقد المنافع للملاّ حبيب الله الشريف- مخطوط.

- ٧٨ منتهى الارب لعبد الرحيم صفي پور- كتابخانه سنائي.
- ٧٩ المكاسب للشيخ الأنصاري- ط تبريز بخط طاهر خوشنويس.
- ٨٠ المكاسب للشيخ الأنصاري- ط سيد محمد كلانتر.
- ٨١ المكاسب للشيخ الأنصاري- ط الطبع الحجري بخط محمد تقى الكلبايگاني.
- ٨٢ مجمع الفائده و البرهان للمولى أحمد الأردبيلي- منشورات جماعه المدرسين قم.
- ٨٣ مختار الصحاح لمحمد بن ابى بكر الرازى- دار الكتاب العربى بيروت.
- ٨٤ مجمع البحرين للطريحي- مطبعه الآداب النجف الأشرف.
- ٨٥ مسالك الافهام للشهيد الثانى.
- ٨٦ مغنى اللبيب لابن هشام- المكتبه العلميه طهران.
- ٨٧ مفتاح الكرامه- للسيد جواد العاملى- مؤسسه آل البيت.
- ٨٨ مفاتيح الشرائع- للفيض الكاشانى- مجمع الذخائر الإسلاميه.
- ٨٩ مستند الشيعه- لمولى احمد النراقى- مكتبه آيه الله النجفى المرعشى.
- ٩٠ مشارق الأحكام- لمولى محمد النراقى- الطبع الحجري ١٢٩٤ هـق.
- ٩١ مسند الامام احمد بن حنبل- دار صادر بيروت.
- ٩٢ المبسوط للشيخ الطوسى- المكتبه المرتضويه- طهران.
- ٩٣ مجمع البيان للشيخ الطبرسى- المكتبه الإسلاميه طهران.
- ٩٤ المحججه البيضاء للفيض الكاشانى- منشورات جماعه المدرسين قم.
- ٩٥ معانى الأخبار للشيخ الصدوق.
- ٩٦ مكارم الأخلاق للطبرسى- مؤسسه الاعلمى بيروت.

٩٧ مقتنيات الدرر- لمير سيد على الحائري- دار الكتب الإسلاميه.

٩٨ مذاهب ابتدعتها السياسه فى الإسلام لعبد الواحد الأنصارى- مؤسسه الاعلمى بيروت.

٩٩ النهايه فى غريب الحديث و الأثر لابن الأثير- إسماعيليان قم.

١٠٠ النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى للشيخ الطوسى- انتشارات قدس محمدى- قم.

١٠١ نور الثقلين لابن جمعه الحويزى- إسماعيليان قم.

١٠٢ الوسائل للشيخ الحر العاملى- المكتبه الإسلاميه طهران.

١٠٣ الوافى للفيض الكاشانى- الطبعه الحديثه مكتبه الإمام أمير المؤمنين أصفهان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩